الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
كلية التجارة والإقتصاد
قسم العلوم السياسية

الصحافة الحزبية اليمنية وعملية التنشئة السياسية

(١٩٩٧ - ٢٠٠٣م)

رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

إعداد الطالب

فؤاد حسن هبه محمد

المشرف المساعد
د. بلقيس أبو إصبع
أستاذ العلوم السياسية المساعد

المشرف الرئيسي
د. عبدالعزيز الشعيبي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
عميد كلية التجارة والاقتصاد

١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة صنعاء
نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي
الإدارة العامة للدراسات العليا
إدارة الدراسات العليا

رقم القرار (١١٦) لسنة ٢٠٠٨ م
تاريخ القرار ٢٠٠٨/٧/٢٤ م
مكان المناقشة : قاعة السمنار

قرار لجنة المناقشة والحكم رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٨ م

إنه في يوم الخميس ٢٠/رجب/١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٧/٢٤ اجتمعت لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير المقدمة من **الطالب/ فؤاد حسن هبة محمد** المسجل بكلية/ **التجارة والاقتصاد** قسم/ **العلوم السياسية** والمشكلة بقرار من مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي في محضر اجتماعه (الخامس) بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٨ م بتشكيل لجنة المناقشة والحكم من الأساتذة:-

١-أ. د/ احمد محمد الكبسي	ممتحناً داخلياً – جامعة صنعاء	رئيساً
٢- د/ خليل السمرائي	ممتحناً خارجياً – جامعة عمران	عضواً
٣- د/ عبد العزيز الشعيبي	المشرف الرئيس على الرسالة	عضواً

عن رسالته الموسومة بـ (الصحافة الحزبية اليمنية وعملية التنشئة السياسية "١٩٩٧-٢٠٠٣ م")

وقد قام الطالب بعرض موضوع رسالته بشكل .... جيد جداً ....

ثم ناقشت اللجنة الطالب. وبناءً على ما تقدم توصي اللجنة بالآتي:-

يمنح الطالب / فؤاد حسن هبة محمد درجة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص / .... نظم سياسية ....

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة والحكم على القرار:-

١- أ.د/ احمد محمد الكبسي

٢- د/ خليل السمرائي

٣- د/ عبد العزيز الشعيبي

مدير عام الدراسات العليا — نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ/ عبد الرزاق عبد الله المحبشي — أ.د/ توفيق سفيان

*ملاحظة : الدرجة تمنح بدون تقدير مع العلم بأن عرض الطالب لرسالته أثناء المناقشة لا يعتبر تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل :الآية (١٢٥)

الإهــداء

إلى كل صاحب كلمة كـان لــه دور فــي تعزيــز قــيم الــولاء والانتمــاء للوحدة اليمنية،،،

إلى كل من يعشق الحرية ويدافع عنها،،

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وطيب ثراه، وإلى أمي حفظها الله،،

إلى من وفر لي المناخ المناسب للبحث .. زوجتي الغالية،،

إلى أبنائي .. محمد وإسراء وأسماء،،

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ والصلاة والسلام على الصادق الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، معلم البشرية والداعي إلى مكارم الأخلاق محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين وبعد...

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي القدير الدكتور/عبدالعزيز الشعيبي أستاذ العلوم السياسية المساعد (عميد كلية التجارة والاقتصاد) الذي شرفني بالموافقة على الإشراف على هذا البحث، فكان لي خير المعين، من خلال نصحه و إرشاده المستمرين لي ومن خلال توجيهاته وملاحظاته التي كان لها بالغ الأثر في إتمام بحثي هذا.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للدكتورة/ بلقيس أحمد منصور أبو إصبع أستاذ العلوم السياسية المساعد (نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد) التي كان لها – أيضاً – الفضل في خروج بحثي المتواضع إلى النور على الرغم من مشاغلها الوطنية.

كما أسجل شكري وتقديري إلى كل من أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء وهم:

الأستاذ الدكتور/جلال إبراهيم فقيرة أستاذ العلوم السياسية المشارك، والدكتور/محمد الظاهري رئيس قسم العلوم السياسية، والدكتور/عدنان المقطري أستاذ العلوم السياسية المساعد.

وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الحديدة وهم:

الدكتور/حميد عبدالغني المخلافي أستاذ العلوم السياسية المساعد عميد كلية التجارة والاقتصاد، والدكتور/محمد الشرفي أستاذ العلوم السياسية المساعد رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتور/فيصل الحذيفي أستاذ العلوم السياسية المساعد رئيس دائرة العلاقات العامة،والأستاذ الدكتور/عبدالله الهنادوة رئيس قسم اللغة العربية

بكلية التربية، والدكتور/محمد قيس أستاذ العلوم السياسية المساعد والدكتور/ ناصر محمد ناصر أستاذ العلوم السياسية المساعد، على ما قدموه لي من عون وملاحظات قيّمة.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة للبروفسور/أحمد محمد الكبسي نائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية مناقشاً داخلياً، والأستاذ الدكتور/خليل السمرائي أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعة عمران مناقشاً خارجياً، وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما.

والشكر موصول لزملائي :عبدالفتاح إسماعيل ، عبد العزيز القدسي ، هشام عبد الرحمن ، ذو يزن الرمانة ، يحيى الخطيب ومحمود وهيب على جهودهم الطيبة في مساعدتي لإنجاز هذه الدراسة.

وكذلك للإخوة في المركز الوطني للوثائق، والمركز الوطني للمعلومات، والصحف الحزبية على تزويدي بالصحف الحزبية الخاصة بفترة الدراسة، وإلى كل من قدم لي يد العون أو أسداني بنصح أو إرشاد وتوجيه، فجزى الله الجميع عني خيراً.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــوع

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الثاني

الإطار الدستوري والقانوني والحزبي للصحافة الحزبية اليمنية

الفصل الثالث

التنشئة السياسية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الإطار العام للدراسة

يتضمن الإطار العام للدراسة الخطوات المنهجية التي قام بها الباحث والمتمثلة في النقاط الآتية: (إشكالية الدراسة وأهميتها، الأهداف، الفرضيات، المفاهيم، المنهاج المستخدم، حدود الدراسة وإطارها الزمني، الدراسات السابقة وأخيراً تقسيم الدراسة).

أولا: إشكالية الدراسة

تمارس الأحزاب السياسية مجموعة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو المشاركة فيها.

فالأحزاب السياسية بشكل عام تقوم بوظائف ومهام إستراتيجية على الصعيد السياسي؛ من أجل البقاء والاستمرار، ومن هذه الوظائف: وظيفة التنشئة السياسية التي يمكن أن تقوم بها من خلال العديد من الفعاليات والأنشطة المختلفة، والتي منها صحفها موضوع بحثنا. حيث تلعب الصحافة الحزبية دوراً مهماً في عملية التأثير على الاتجاهات والقيم للأفراد من خلال مواقفها من بعض القضايا التي تطرحها. وان كان هناك اختلاف حول هذا التأثير، هل هو تغيير جذري أم هو تعزيز لهذه القيم والاتجاهات. وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمثل في التعرف على الدور الذي تقوم به الصحافة الحزبية اليمنية في عملية التنشئة السياسية من خلال نشرها للمفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية التي تؤمن بها هذه الأحزاب وتسعى إلى نشرها ولذا فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة عن السؤال الآتي:

ما المفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية التي تقوم الصحافة الحزبية اليمنية بغرسها في فكر كوادرها بشكل خاص وللجمهور اليمني بشكل عام؟

ثانيا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة التي يقوم بها الباحث في الآتي:

- في حيوية المفاهيم التي ستتناولها الدراسة ومدى تأثيرها على الحياة السياسية اليمنية في ظل ما تشهده البلاد من حراك سياسي، وما يشهده العالم من عولمة ثقافية وسياسية.
- في أنها دراسة حديثة، ولم يسبق لأي دراسة منفردة سابقة تناول موضوع التنشئة السياسية للصحافة الحزبية اليمنية على حد علم الباحث.
- الإسهام في إحداث تراكم علمي في الدراسات المهتمة بتأثير وسائل الإعلام - بشكل عام والصحافة الحزبية بشكل خاص - على الجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية من خلال غرس القيم والاتجاهات السياسية في نفوسهم.

- تقييم الصحافة الحزبية ، هل دورها ايجابي أم سلبي مما يجعلها تقوم بالدور المنوط بها وفقاً لمتطلبات عملية التنشئة السياسية البنّاءة.

- من خلال النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة يمكن الاستفادة منها في معرفة مدى قصور الصحافة الحزبية اليمنية في عملية التنشئة السياسية ، مما يوجب الاهتمام بها، كون الصحافة الحزبية أداة من أدوات تنفيذ التنشئة السياسية ووسيلة هامة في عملية التأثير على السلوك السياسي للمجتمع اليمني وجعله أكثر ايجابية.

ثالثا : أهداف الدراسة

١- معرفة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية من خلال صحافتها، حيث سيقوم الباحث بتحليل المفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية التي تقوم الصحافة الحزبية بغرسها في الجماهير.

٢- مدى تطابق مضامين التنشئة السياسية للصحافة الحزبية اليمنية مع القيم الوطنية والقومية ومع توجهات النظام السياسي القائم.

رابعا : فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تلعب الصحافة الحزبية اليمنية دوراً بارزاً في عملية التنشئة السياسية من خلال تنمية روح الولاء والانتماء والاعتزاز بالوحدة اليمنية.

الفرضية الثانية: تلعب الصحافة الحزبية اليمنية دوراً بارزاً في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس وتنمية قيم ومبادئ الديمقراطية.

الفرضية الثالثة: هناك اختلاف في القيم والاتجاهات السياسية التي تغرسها الصحافة الحزبية اليمنية والقيم والاتجاهات السياسية لأحزاب هذه الصحف حيث تبرز بعض الاتجاهات والمعايير السياسية التي تنشرها بعض الأحزاب في أوساط المثقفين والجماهير.

خامسا : مفاهيم الدراسة

١- الحزب السياسي:

عرّف قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمني رقم (٦٦) لسنة١٩٩١م الحزب أو التنظيم السياسي بأنه "كل جماعة يمنية منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقا للشرعية الدستورية وتمارس نشاطها بالوسائل السلمية والديمقراطية بهدف تداول السلطة سلميا أو المشاركة فيها"(١).

(١) قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١م بشان الأحزاب والتنظيمات السياسية المادة رقم (٢).

٢- التنشئة السياسية

تعرف التنشئة السياسية بأنها "أداة أو آلية يستخدمها النظام السياسي أو الحزب أو الدولة بهدف زرع ثقافة سياسية بعينها في النشء، لدى أفراد المجتمع، أو تعديل ثقافة سائدة[1]. أو هي عملية تستهدف تطوير الوعي السياسي لدى المواطنين لإكسابهم وعياً ورؤية واتجاهاً ومعارفاً تحدد ممارساتهم وأنشطتهم في المجال السياسي العام[2]. ويسعى الباحث إلى تحديد مفهوم التنشئة السياسية في موضوعين هما:

أ – التنشئة الوطنية : تنشئة سياسية قائمة على الحفاظ على الوحدة اليمنية واحترام النظام والقانون والدستور، ومحاربة الجهل والتخلف، تنشئة قائمة على الحفاظ على المصلحة والثوابت الوطنية .

ب – التنشئة الديمقراطية: هي تلك التنشئة السياسية التي تتمثل في: الحوار – التداول السلمي للسلطة – المشاركة السياسية وغيرها.

٣- الصحافة الحزبية

الصحافة الحزبية هي تلك الصحف " الصادرة عن حزب،أو تجمع سياسي معين كوسيلة للعمل الجماهيري ، توظف في الأساس لخدمة الأهداف التي يدعو إليها الحزب، متخذه في ذلك مختلف صور ومداخل الأداء الصحفي بالقدر الذي توفره الإمكانات المتاحة فنيا وتقنيا"[3]. ويتحدد معناها في إطار الحزب السياسي الذي يصدرها أو تعلن تأييدها له أو يصدرها موالون للحزب، أو بعض من أعضائه[4].

أو "هي تلك الصحف الصادرة عن حزب أو تنظيم سياسي، والتي من خلالها يتم نشر أهداف ومبادئ وبرامج الحزب وأنشطته والقضايا التي يدافع عنها والأفكار والقيم والاتجاهات التي يتبناها "

سادسا: منهاجية الدراسة

اعتمد الباحث في دراسته على المناهج الآتية :

١- المنهج البنائي الوظيفي: استخدمت الدراسة بعض مقولات هذا المنهج، إذ أن النظام السياسي يعد بمثابة (نسق أم) يضم بدوره أنساقا فرعية كل منها يؤدي وظيفة أو أكثر وهذه الأنساق تتعانق وتتساند وظيفيا لأجل الحفاظ على النسق الأم[5]. فالحزب السياسي أحد أبنية النظام السياسي وله وظائف محددة

---

(1) محمد محسن الظاهري، مقابلة صحفية نشرت في صحيفة العاصمة، العدد(٢٤٩) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٨م ، ص ص ٦-٧.

(2) فؤاد الصلاحي، في : التحقيق الصحفي الذي قام به : صلاح صالح، تحت عنوان : في ظل ماهو قائم : التنشئة السياسية .. عكاز الديمقراطية المهمل، صحيفة الجمهورية العدد (١٣٤٦٠) ٢٢أغسطس ٢٠٠٦م، ص١٢.

(3) صلاح محي الدين، دور الصحافة السودانية في الحركة الوطنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٤م) ص١٢٠.

(4) آمال سعد المتولي، معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية في الفترة ١٩٤٤- ١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٩٦م) ص١٤.

(5) كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية ،(الكويت ، وكالة المطبوعات ، دط ،١٩٨٤م) ص٣٥.

منها الوظيفة الخاصة بالتنشئة السياسية التي يمكن أن يقوم بها عن طريق صحافته و مدى ارتباط هذه الوظيفة بالأبنية الأخرى التي تقوم بنفس الوظيفة مثل الأسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى(1).

٢ - المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين القيم والمعايير السياسية التي تتبناها الصحف على اعتبار أن لكل حزب من الأحزاب مرجعيته ومنطلقاته الفكرية الخاصة.

٣ - تحليل المضمون: كذلك استخدمت الدراسة تحليل المضمون في تحليل مضمون الصحف الحزبية من خلال التحليل الكمي والكيفي. كون هذا المنهج يعد الأداة الحديثة التي يمكن بواسطتها التعبير الكمي والدقيق عن الظواهر والأحداث والكتابات التاريخية(2).

سابعا : أدوات الدراسة

اعتمد الباحث على المصادر الآتية :

١- مصادر أولية : شمل تحليل مضمون الصحف الحزبية الخاصة بأحزاب البرلمان "الميثاق، الصحوة، الثوري، الوحدوي، الجماهير" خلال الفترة (يناير ١٩٩٧م ـ ديسمبر ٢٠٠٣م)، البالغ عددها (١٨٧٨)، وقد قام الباحث بتحديد حجم العينة وفقا لطريقة الشهر الصناعي والتي تقضي باختيار عدد واحد عن كل شهر على أن يتم اختيار العدد الأول بطريقة القرعة(3) وكذلك وفقا لطريقة العينة العمدية(4). فكانت العينة المختارة من الصحف كما يلي:

أ- صحيفة الميثاق: (٦٥) عدد.

ب- صحيفة الثوري: (٤٣) عدد.

ج- صحيفة الصحوة: (٦٥) عدد.

د- صحيفة الوحدوي: (٤٥) عدد.

هـ- صحيفة الجماهير : (٤٥) عدد.

---

(1) بتصرف: إيمان نور الدين الشامي، دور التلفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١م ، الصفحة واو).

(2) رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، (دمشق : دار الفكر ، ط١، ٢٠٠٠م) ص٢١٥.

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذه الطريقة : حسني محمد نصر ، الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون في : عواطف عبد الرحمن، بحوث في الصحافة المعاصرة، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع دط، دت) ص٢٢٨.

(4) استخدم هذا الأسلوب (الشهر الصناعي و العينة العمدية) في الدراسة التي قدمتها الباحثة سامية الأغبري في رسالتها الموسومة ب (تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور للفترة من ١٩٩٥- ٢٠٠٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم صحافة ،٢٠٠٥م) ص٢٩.

وقام الباحث بتحليل المقالات المعبرة عن هذه الصحف، مثل المقال الافتتاحي Editorial[1]. وقد استخدمت الدراسة الحالية الوحدات اللغوية الآتية:

أ. الكلمة : من خلال تكرار الكلمة في المقالة.

ب. الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية (المفردة).

٢- مصادر ثانوية: (الدراسات السابقة ، الرسائل العلمية، الدوريات، المجلات) وذلك بهدف تعزيز الجانب النظري للدراسة.

ثامنا : الإطار الزمني والموضوعي للدراسة

١- الإطار الزمني للدراسة:

قام الباحث بتحليل مضمون الصحافة الحزبية اليمنية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣م للأسباب الآتية:

أ- إن الفترة التي اختارها الباحث (١٩٩٧م – ٢٠٠٣م) تمثل دورة انتخابية كاملة، ويرى الباحث أنها فترة كافية وملائمة وغنية بالأحداث السياسية[2]، التي ستمكن الباحث من التحليل واستخلاص نتائج عن الدور الذي لعبته الصحافة الحزبية في عملية التنشئة السياسية.

ب – يرى الباحث أن تقييم الصحافة الحزبية اليمنية بعد سبع سنوات من إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م هي فترة مناسبة كي يتمكن من تقييم دورها في عملية التنشئة السياسية. "فإذا كان ليس من العدالة القيام بتقييم دور الأحزاب في التنشئة السياسية، قبل ثمانية أعوام وذلك نظرا لحداثة معظم الأحزاب السياسية اليمنية وعدم استكمال بنائها ،كما أن الكثير منها لم يسجل نفسه لدى لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية إلا مؤخرا[3]"، فمن الطبيعي إذاً ألا يتم تقييم دور الصحافة الحزبية قبل مرور هذه الفترة الزمنية.

---

(1) المقال الافتتاحي : هو المقال الثابت الذي يظهر يوميا أو حسب دورية صدور الصحيفة – تعلق فيه الصحيفة على الأحداث وتفسرها وتشرحها وتقدم من خلالها وجهة نظرها ويوقع باسمها وقد تنشره الجريدة في صفحة الرأي وأحيانا في الصفحة الأولى ، أو صفحة داخلية حسب تبويب الصحيفة ، وتعبر فيه الصحيفة عن آرائها ومواقفها من قضية راهنة أو مادة نشرتها أو تنشرها الصحيفة أو صحف أخرى ، أو موقف أو أحداث أو قضية مثارة ، وينطق بلسان الجريدة ، وقد يقوم بكتابة المقال الافتتاحي الناشر (أو رئيس مجلس الإدارة) ، أو رئيس التحرير بنفسه ، أو يوحي بفكرتها على محرر يقوم بكتابتها . لمزيد من التفاصيل فاروق أبوزيد وليلى عبدالمجيد، فن التحرير الصحفي،(جامعة القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، دط ، ٢٠٠٠م) ص٢٣٤ – ٢٣٥.

(2) شهدت هذه الفترة العديد من الفعاليات السياسية أبرزها الانتخابات العامة البرلمانية في٢٧ ابريل١٩٩٧م و٢٠٠٣م. كذلك الانتخابات الرئاسية في٢٣سبتمبر١٩٩٩م وتعديل الدستور والانتخابات المحلية في٢٠ فبراير٢٠٠١ م.

(3) بتصرف : أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، (صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر ، ط٤، ١٩٩٩م) ص١٤٠.

٢ – الإطار الموضوعي للدراسة :–

اقتصر الباحث في دراسته على الصحف الحزبية الخاصة بالأحزاب التي نجحت في الوصول إلى قبة البرلمان[1] وهي:

أ- صحيفة الميثاق

أسبوعية سياسية ثقافية، تصدر كل يوم اثنين، لسان حال المؤتمر الشعبي العام، صدرت في ١٥نوفمبر ١٩٨٢م[٢].

ب – صحيفة الثوري

صدرت عام ١٩٦٥م في هيئة نشرة مصغرة، ثم صدر العدد الأول منها في هيئة صحيفة عامة في ١٨أكتوبر١٩٦٧م، وتحولت إلي صحيفة رسمية، لسان حال الجبهة القومية بعد الاستقلال في ٣٠نوفمبر١٩٦٧م، ومنذ تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني عام١٩٧٨م صدرت باسم الحزب وناطقة باسمه[٣].

ج – صحيفة الصحوة

صدر العدد الأول منها في ١١إبريل١٩٨٥م في هيئة صحيفة أهلية، وكان صاحب الامتياز ورئيس التحرير محمد عبد الله اليدومي، وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م وارتباطها بالتعددية السياسية والحزبية، أصبحت الصحوة ناطقة باسم التجمع اليمني للإصلاح[٤].

د- صحيفة الوحدوي

صدرت في البداية بشكل خاص في٢٧/٩/١٩٩٠م، وكان صاحب الامتياز "هادي محمد عامر" ثم آلت ملكيتها إلي التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

---

(1) اختار الباحث الوصول إلى مجلس النواب هو المعيار الرئيسي في اختيار هذه الصحف ، وذلك لأن وصول هذه الأحزاب إلى البرلمان، إنما هو تأكيد على أن لهذه الأحزاب قاعدة جماهيرية حققت لها دخول البرلمان، وعلى الرغم من مقاطعة الحزب الإشتراكي لانتخابات ٢٧ إبريل ١٩٩٧م بصورة رسمية ، إلا أن بعض أعضائه شاركوا في هذه الانتخابات ونجحوا في الوصول للبرلمان.

(2) راجع صالح بادي، الصحافة الحزبية والأهلية، التقرير الإستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣م،(صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية)، ص ٢٠١. ومحمد عبدالملك المتوكل ، الصحافة في اليمن ، الموسوعة اليمنية ، المجلد الثالث (س – ق)، (صنعاء : مؤسسة العفيف، ط٢ ، ٢٠٠٣م) ص١٨١٥.

(3) عبد الرحمن محمد لطف النمر، معالجة الصحافة اليمنية لقضايا الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، يوليو٢٠٠٣م) ص٤٠.

(4)عبد الرحمن محمد لطف النمر، المرجع السابق، ص٤٠.

هـ- صحيفة الجماهير

أسبوعية سياسية جامعة، تصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي، إلاّ أن صدورها غير منتظم، صدر العدد صفر منها في يوم الاثنين ١/١٠/١٩٩٠م[1].

تاسعا: الدراسات السابقة لم يجد الباحث دراسات سابقة تحمل نفس الموضوع، وإنما وجد دراسات أخرى تناولت الموضوع من جوانب أخرى.

١- دور الصحافة المصرية اليومية في التنشئة السياسية للمراهقين[2](١٩٨٩م):

هدفت الدراسة التي قام بها الباحث إلي معرفة الدور الذي تقوم به صحيفتا " الأخبار" الحكومية وصحيفة حزب الوفد "الوفد" من تأثير في الاتجاه السياسي للمراهقين " طلاب المرحلة الإعدادية " سواء بتزويدهم بالمعلومات أو بالسعي نحو تكوين اتجاهات ومواقف سياسية تجاه القضايا التي تهتم بها الصحافة.

استخدم الباحث في دراسته منهج المسح بالعينة، وهو أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية، كذلك استخدم المنهج المقارن منهجاً مساعداً، كما استخدم الباحث أدوات متعددة منها الملاحظة أو المشاهدة، والمقابلة واستمارة البحث الميداني وأسلوب تحليل المضمون.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

أ- اعتماد عينة الدراسة علي الصحافة لمعرفة المعلومات والأخبار السياسية بنسبة تزيد عن اعتمادهم على الوسائل الأخرى مثل التلفاز والمذياع.

ب- أهمية الصحافة في التنشئة السياسية لمرحلة المراهقة مما يوجب الاهتمام بهذه الوسيلة وإعطاءها قدرا أكبر من الحرية في التعبير.

٢- دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي[3](٢٠٠٣م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدي شباب جامعة صنعاء. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

أ- إقبال شباب الجامعات على قراءة الصحف والاستماع إلى المذياع ومشاهدة التلفاز بمعدل مرتفع.

---

(1) أصبحت الصحيفة وبموجب الحكم الصادر في ١٩٩٦/٩/٢٧م تابعة للقيادة القطرية وأمين سرها الدكتور عبد الوهاب محمود ، واصدر قاسم سلام صحيفة الإحياء العربي . المصدر: محمد أحمد العشملي، من أوهام الهزيمة إلى واقعية النصر : دولة الوحدة وتحديات المستقبل ،(صنعاء : مركز النهار للدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٨م) ص٢٤٥.

(2) محمد عبد الحميد محمد الغرباوي ، دور الصحافة المصرية اليومية في التنشئة السياسية للمراهقين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة عين شمس : معهد الدراسات العليا للطفولة ، قسم الإعلام ،١٩٨٩م).

(3) عبد الحكيم عبد الله عمر مكارم ، دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدي الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة .(جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الإعلامية،٢٠٠٣م).

ب – اهتمام الشباب الجامعي بمتابعة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية.

ج– جاءت القنوات التلفزيونية في مقدمة الوسائل التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في معرفة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية ثم الصحافة ثانيا فالراديو ثالثا وأخيرا الانترنت.

٣– الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر : دراسة ميدانية[1](١٩٩٤).

استهدفت الدراسة التحقق من مدى صحة أو خطأ الفرض القائل " تتحمل الأحزاب السياسية بأنواعها المتباينة القسط الأكبر من مسؤولية غرس المفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية لدي أبناء المجتمع المصري، بكافة فئاته الاجتماعية في الوقت الراهن "، وقد توصلت الدراسة إلى خطأ صحة هذا الافتراض ويظهر ذلك جليا من خلال القصور الملحوظ للأحزاب في عدم قيامها بالدور الفاعل المتمثل في غرس المفاهيم السياسية وتنشئة وتثقيف المجتمع المصري.

٤– الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي[2](٢٠٠٣م).

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى قيام الصحافة الحزبية بدورها في عملية التنشئة السياسية، ولكن هناك تقصيراً في هذا الدور والمتمثل في ضعف الكادر الحزبي القائم على هذه الصحف. كذلك افتقار الأحزاب إلى الإصدار اليومي لصحفها.

عاشرا: تقسيم الدراسة

قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: وعنوانه " الإطار المفاهيمي للدراسة " :

يقع هذا الفصل في ثلاثة مباحث، تناول فيها الباحث المفاهيم التحليلية للدراسة: إذ يتناول المبحث الأول: مفاهيم ووظائف الأحزاب السياسية من خلال التطرق إلى التعريف بالحزب السياسي ووظائفه والتي منها وظيفة التنشئة السياسية، وكيف تقوم بها الأحزاب السياسية. ويتناول المبحث الثاني: مفاهيم ونظريات التنشئة السياسية من خلال التعريف بالتنشئة السياسية وأهميتها، مراحلها، مؤسساتها، ونظرياتها المختلفة. ويتناول المبحث الثالث: مفاهيم ووظائف الصحافة الحزبية من خلال التعريف بالصحافة الحزبية ووظائفها المختلفة والتي منها عملية التنشئة السياسية.

---

(1) إيمان جابر شومان ومحمد ياسر خواجة ، الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر : دراسة ميدانية في كمال المنوفي وحسنين توفيق (محرران) ، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ، (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، المجلد الثاني ١٩٩٤م) .

(2) بلقيس أحمد منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطى(١٩٩١م –٢٠٠١م)، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م) .

الفصل الثاني: وعنوانه " الإطار الدستوري والقانوني والحزبي للصحافة الحزبية اليمنية "

وفيه سيسلط الباحث الضوء على تاريخ الصحافة الحزبية اليمنية قبل وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ومن ثم التطرق إلى الضوابط الدستورية والقانونية والمرجعية الحزبية لقيام الصحافة الحزبية بعملية التنشئة السياسية.

الفصل الثالث: التنشئة السياسية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية "دراسة تحليلية"

سيتطرق الباحث فيه لعدد من المفاهيم والقيم الجديدة التي فرضت نفسها خلال فترة التسعينيات وصاحبت التحول السياسي في اليمن بعد تحقيق الوحدة اليمنية والتي أهمها: الوحدة اليمنية ونظرة الصحافة الحزبية لها، وكذا القيم الديمقراطية التي تقوم بغرسها، وموقفها من التسامح السياسي والاعتراف بالآخر والمواطنة وأخيراً موقفها من الإرهاب والعنف والتطرف.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

يتضمن هذا الفصل التعريف بمفاهيم الدراسة، الأحزاب السياسية، التنشئة السياسية، الصحافة الحزبية، وكيف يمكن للأحزاب السياسية القيام بوظيفة التنشئة السياسية من خلال صحافتها، والأهمية التي تمثلها هذه العملية.

المبحث الأول

مفاهيم ووظائف الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي ظاهرة جديدة نسبيا حيث يعود أصل تكوينها إلى الصراع الذي كان قائما في بريطانيا في القرن السابع عشر بين مناصري الملك ومناصري البرلمان، حيث انقسم الرأي العام الإنجليزي إلى قسمين على إثر حركة الإصلاح، وكان ذلك الانقسام ذات طابع ديني وسياسي[١]. وقد حسم الموقف لصالح البرلمان، وقد تجمع الأفراد حول البرلمان وهذا التجمع لم يكن أحزابا سياسية كما نفهمها اليوم وإنما وضع الأسس التي تقوم عليها الأحزاب السياسية في القرن التاسع عشر بعد توسيع القاعدة الانتخابية.

تعد الظاهرة الحزبية بايجابياتها وسلبياتها ضرورة من ضرورات الديمقراطية، فإذا نظرنا إلى الديمقراطية بواقعية فإننا مدركون حقيقة أساسية وهي أن لا ديمقراطية يمكن أن توجد بدون الأحزاب[٢]. والديمقراطية هي دولة الأحزاب[٣]، وهذا ما تنص عليه النظرية الديمقراطية[٤]. ونظراً للدور الهام الذي تقوم به الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية فإن التعددية الحزبية والسياسية، يعد دليلا على وجود الديمقراطية، وغياب الأحزاب دليل –أيضا– على عدم ديمقراطية النظام السياسي.

كذلك لم يجمع فقهاء القانون الدستوري في الفكر الدستوري الغربي على شيء مثل إجماعهم على ضرورة الأحزاب السياسية لسير النظام الديمقراطي فهم يجمعون على أن الديمقراطية تتطلب تعدد الأحزاب مع كرههم لنظام الحزب الواحد الذي يرون فيه رديفا للدكتاتورية[٥].

---

(1) عبد الحميد متولي ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، (الإسكندرية : منشأة معارف ، دط،١٩٨٥م) ص١٥١.

(2) محمد توهيل فايز عبد أسعيد ، في الاجتماع السياسي : الديمقراطية .. مالها وما عليها ، (الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠١م) ص٢٥٣.

(3) محمد توهيل فايز عبد أسعيد، المرجع السابق، ص٢٥٣.

(4) هالة مصطفى، الأحزاب السياسية، موسوعة الشباب السياسية، www.Ahram . org.eg

(5) بدون ، دراسة موجزة في مادة النظم السياسية والقانون الدستوري " القانون الدستوري " ، (عمان : دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، د.ط ، د.ت) ص٦٩ .

فالأحزاب السياسية ليست ترفا بالنسبة للديمقراطية بل إنها شرط هام لحسن سير النظام الديمقراطي وهذا ما يتفق عليه فقهاء القانون الدستوري وعلم السياسة(1). والأحزاب السياسية تؤدي كل شيء في الحياة السياسية ، ونقلا عن ـ "روث ساستر"- إن الأحزاب السياسية الأفريقية -على سبيل المثال- تقوم بدور هائل في التكيف الاجتماعي والسياسي، ذلك لأنها تهتم بكل شيء من المهد إلى اللحد، وتسهم في أمور الدين والزواج والصلاة والرقص والغناء واللعب والخلافات الدينية والديون والأرض والنظام العام ، ولا يقتصر اهتمامها على الانتخابات والنجاح فيها فقط، أي أن الأحزاب في إفريقيا تختص بالحياة بأكملها، وهي رمز بل هي الواقع الذي يمكن أن تنمو حوله الوحدة الوطنية(٢). وبظهور حركة التنوير والإصلاح السياسي في المجتمعات الإسلامية الحديثة، قامت بعض المجتمعات الإسلامية بمحاكاة المجتمعات الغربية ، وتبنت فكرة النظام الحزبي ، ومنذ بداية تطبيق هذا النظام في المجتمعات الإسلامية بدأ الفقه السياسي الإسلامي يختلف حول مدى شرعيته وتطبيقه، وانقسم إزاء ذلك إلى اتجاهين أولهما: يرفض تطبيق النظام الحزبي في المجتمعات الإسلامية بدعوى مخالفته للشريعة الإسلامية ، والآخر: يؤكد شرعية النظام الحزبي ويؤيد تطبيقه في المجتمعات الإسلامية(٣).

وعلى الرغم من الدور الإيجابي للأحزاب السياسية فإن هناك من ينظر إلى هذه الأحزاب من زاوية أخري فقد تكون هذه الأحزاب سببا في تفتيت وحدة البلاد والأمة، أوعلى الأقل مصدرا من مصادر الفتنة والتمزق والدمار وذلك عندما تقوم هذه الأحزاب بتفضيل المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية أو القومية(٤) أو عندما تسيطر عليها أقلية تسخر الحزب لتحقيق مصالحها(٥).

والأحزاب السياسية – وبغض النظر عن طبيعة النظام الحزبي – الحزب الواحد، ثنائية حزبية أو تعددية حزبية، وبغض النظر عن أيديولوجيتها، فإنها تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها(٦).

وبما أن هناك دولا عربية شهدت تحولا جذرياً في نظامها السياسي، إلا أن هذا التحول الديمقراطي في الوطن العربي لا يزال متعثراً لأسباب متعددة لا تعود كلها إلى موقف الحكام

---

(1) بدون، دراسة موجزة في مادة النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص٧٠.

(2) مرسي سعد الدين ، الأحزاب السياسية : أصلها وتطورها ،(القاهرة : كتاب التعاون ، دط ،١٩٨١م) ص١١٤ .

(3) صباح مصطفى المصري ، النظام الحزبي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، دط ، ٢٠٠٥م) المقدمة : ص ج.

(4) لمزيد من التفاصيل جول الجوانب السلبية للأحزاب ينظر : قحطان أحمد سليمان الحمداني ، الوجيز في العلوم السياسية ، (الحديدة : مطابع الصريمي ، ط١، ٢٠٠٣م) ص١٨٣ــ ١٨٥.

(5)عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، (الإسكندرية : منشأة معارف ، دط، ١٩٨٥م) ص١٥٤.

(6) إبراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م) ص٢٣٠.

السلبي من الديمقراطية، بل هناك أيضاً أوضاع مجتمعية تعوق هذا التحول مثل افتقاد ثقافة سياسية عربية ديمقراطية، وغياب احترام حقوق الإنسان، وعجز القوى الديمقراطية عن المواجهة الفاعلة لهذه الأوضاع حتى الآن[1].

ويرى بعض الكتّاب أن من الصعب النظر إلى الأحزاب السياسية في العالم الثالث كأحزاب ورأوا أنه ينبغي النظر إليها بوصفها مجرد زمر أو عصابات[2]. في حين يرى البعض الآخر بأن الديمقراطية في العالم الثالث هي ديمقراطية مقيدة، والأحزاب السياسية فيها مجرد هياكل وأبنية تحاكي الغرب شكلا لا مضمونا[3].

أولا: مفهوم الحزب السياسي

اتفق الكثير من علماء ومفكري السياسية على صعوبة إعطاء تعريف دقيق وشامل للظاهرة الحزبية حيث تتصف الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية مركبة. لذلك يصعب النظر إلى الأحزاب، من وجهة نظر واحدة، وإعطاؤها، من ثم تعريفا شاملا.

فالأحزاب– كأغلب الظواهر السياسية – يمكن أن تكون لها مدلولات متعددة، ولذلك يمكن دراستها من جوانب متعددة[4]. كما إن تعريف الحزب تعريفا دقيقا، يجب أن يكون مسبوقا بتحديد العصر والوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش الحزب في ظله، فكلمة حزب معروفة منذ العصور القديمة، ولكن الحزب السياسي في العصر الحديث وعلى وجه التحديد منذ حوالي قرن من الزمان، أصبح له معني محدد ، ومن ثم يتعين أن يستجمع عناصر معينة[5]. إلا أن هناك محاولات عديدة حاولت الوقوف على الظاهرة الحزبية، ونظرة إلى الأحزاب النظرة الأيديولوجية. إذ تعددت تعاريف العلماء والمفكرين السياسيين حوله، لتختلف من حيث مدى اتساع أو ضيق نطاقه ، وتباين مضامينه وتنوع التجارب والنماذج الحزبية القائمة. وأن الصعوبة في محاولة تحديد هذا المفهوم يرجع إلى سببين:

الأول: اختلاف المفهوم باختلاف الأيديولوجية الفكرية التي تناولته.

الثاني: تعدد النماذج الحزبية التي أخرجت هذا المفهوم من ضمن نطاق التجربة

---

(1) عبد الغفار شكر، الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، الحوار المتمدن، www.rezgar.com

(2) سوزان كالفرت وبيتر كالفرت ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث : مقدمة ، ترجمة : عبد الله بن جمعان آل عيسي الغامدي ، (جامعة الملك سعود، دط ، دت) ص٢٨٥.

(3) محمد محسن الظاهري، التطور الديمقراطي في اليمن، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، شؤون العصر، العدد العشرون، يوليو – أغسطس – سبتمبر ٢٠٠٥م، ص١٤٦.

(4) كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ،(الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٨٧م) ص٧١.

(5) سعاد الشرقاوي : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ،(القاهرة : دار المعارف ، ط٢، د ت) ص١٥

ولهذا يمكن القول بوجود مجموعتين من التعريفات للحزب، تنطلق إحداهما من الانحياز الايدولوجي للنظرية الليبرالية، وتنطلق الأخرى من الانحياز إلى النظرية الماركسية[1].

المجموعة الأولي، تنطلق هذه التعريفات من النظرية الليبرالية التي تربط الحزب بالإطار البرلماني، وترى أن نشأة الحزب تبدأ من داخل البرلمان أومن خارجه[2]. فالحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تصوغ أو تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضاء هذه المجموعة، وقد لاتهمتم إلا بتنظيم نفسها بغرض المشاركة بنشاط وفاعلية في المنافسة على المناصب الانتخابية[3].

تشمل هذه التعريفات الأحزاب السياسية التي توجد في بيئة تضم أكثر من حزب واحد ، تجرى بينهم منافسة انتخابية ، أي تنحاز إلى الخبرة والممارسة في المجتمعات الليبرالية الغربية والتي يهدف الحزب منها إلى مجرد الوصول إلى السلطة في ظل تنافس انتخابي مع أحزاب أخري ، لكن هذا الإطار البيئي لا يتوافر بالضرورة في كل مكان، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك اتجاها ظهر لاحقا في معظم المجتمعات يسعى إلى تبني الظاهرة الحزبية بوصفها وسيلة للتعبير والتنظيم السياسي.

وفي ضوء ذلك يأتي تعريف "جيمس كولمان" الذي عرَّف الحزب بأنه "تجمع له صفة التنظيم الرسمي ويعلن أن هدفه الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى، داخل دولة ذات سيادة فعلية أو محتملة"[4].

المجموعة الثانية، تنطلق مجموعة هذه التعريفات من خلال النظرية الماركسية وترى أن الحزب السياسي هو عبارة عن أداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي، بعبارة أخرى الحزب " مجموعة من الناس يربطها ببعضها مصالح اقتصادية في المقام الأول وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة"[5].

وقد عرفت الموسوعة السياسية الحزب بأن " الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها ، وهم يرتبطون بعضهم ببعض وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل". حيث ذكر أحمد المالكي أن هذا التعريف ينطوي على ثلاثة عناصر هي بمثابة المقومات

(1) بلقيس احمد منصور، مرجع سابق ، ص١٢.

(2) المرجع نفسه، ص١٣ .

(3) عبد العزيز محمود شادي ، دور الأحزاب الدينية في النظام الإسرائيلي في الفترة مابين ١٩٦٩ـ ١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،١٩٩٢م) ص٣.

(4) James Coleman and G Rosberg, (eds), Politcal Partics and National Intergration in Tropical Africa, (California :University of California press, 1994)p.2.

(5) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة(الكويت) ، العدد١١٧ ،أيلول/سبتمبر١٩٨٧م ، ص١٥.

الضرورية لنشوء الحزب وميلاده: جانب الفكر والأيديولوجية التي تجمع الأعضاء وتسوغ مشروعهم السياسي، وعنصر الأهداف والمقاصد التي يناضلون من أجلها، ومقوم التنظيم الذي يعضد لحمة الحزب ويضمن تماسكه[١].

في حين يرى المنوفي[٢] أن التعريف الذي قال به الأستاذ Burdeau وأيده أيضا الأستاذ A.Aron والذي يُعرّف الحزب بأنه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكار موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلي تولي الحكم ، أو على الأقل، التأثير على قرارات السلطة الحاكمة". فضلا على أنه يجمع بين جميع الجوانب المختلفة للحزب، يتميز بأنه يجاري التطور الذي عرفته الأحزاب.

وهناك من ينظر إلى الأحزاب السياسية بمنظار واسع، ويقول أن الحزب السياسي عبارة عن مجموعة من الأشخاص يشاركون في الحياة السياسية.

ويعلق "لاسويل " على هذا التعريف بقوله : إنه يميز الأحزاب السياسية عن أي جزء من أجزاء الرأي العام أو قطاعاته، غير المنظمة وغير النشطة. لأنها بدورها تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يشاركون بشكل أو بآخر في الحياة السياسية[٣].

وتعريف آخر، يقول: أن الحزب السياسي عبارة عن "جماعة داخلية وقد تبلور وجودها كجزء من النظام السياسي[٤] "

في حين يعرف لابالمبارا (La Palombara) وفينر (Weiner) في كتابهما "الأحزاب السياسية والنمو السياسي " ، الحزب السياسي بأنه " تنظيم دائم ، يتم على المستويين القومي والمحلى ، يسعى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها ، من أجل تنفيذ سياسية محددة "[٥]

وان الحزب السياسي يوجد إذا توافرت فيه أربعة شروط [٦] :

١ – تنظيم دائم. أي تنظيم يعد أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قادته في وقت ما.

---

(1) أمحمد مالكي ، الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب : حزبا الاستقلال والإتحاد الاشتراكي نموذجا . الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١، ٢٠٠٤م) ص١٢٨ــ ١٢٩.

(2) كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق ، ص٨٢.

(3) عبد المعطى محمد عساف ، مقدمة إلى علم السياسة ،(عمان : دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، ط٢، ١٩٨٧م) ص١٩٩ .

(4) عبد المعطى محمد عساف، المرجع السابق، ص١٩٩

(5) ينظر : سعاد الشرقاوى ، مرجع سابق ، ص١٨

(6) جان مارى دانكان ، علم السياسة ، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٢م) ص٢١١ .

٢- تنظيم محلي وطيد بشكل جيد، ودائم ظاهريا، ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوي القومي.

٣- إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم،لأخذ السلطة وممارستها،منفردين أومع غيرهم، وليس فقط التأثير على السلطة .

٤ - الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى .

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية

للأحزاب السياسية وظائف عديدة، تقوم بها في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من أن أهم هذه الوظائف تندرج تحت الوظيفة السياسية[1]، والأحزاب السياسية لا يمكن أن تؤدي وظائفها المختلفة في ظل بيئة غير ديمقراطية " فكما هو معروف فإن التعددية الحزبية هي في الحقيقة جزء من نظام أشمل، لا يمكن أن تزدهر أو تؤدي وظيفتها ما لم تتوافر المقومات الأساسية لهذا النظام والمتمثلة بالديمقراطية[2].

ويتوقف نجاح الأحزاب السياسية في تأدية وظائفها على عدة عوامل أهمها[3]:

١- صدق العمل، والوفاء وبث الإخلاص في أذهان الجماهير، وتثبيت دعائم وأسس النشاط في العمل السياسي.

٢- تقوية النفوس في تحمل المسؤولية السياسية عند الجماهير فيما يتعلق بالعمل السياسي وتأدية الأحزاب لرسالتها السياسية كذلك.

٣ - الإسهام في المناقشات العامة للحصول على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين.

٤ - العمل الجاد في اختيار مرشحي الحزب واختيار الأشخاص ذوي الكفاءة للأماكن المناسبة والمقاعد البرلمانية والمؤسسية التنفيذية .

٥ - إظهار قدرات قادة الحزب على تحمل المسؤولية السياسية بأمانة ووضوح فيما يتعلق بالجوانب السياسية والحكومية، ودقة تنظيم العمل التشريعي والتنفيذي بما يخدم مصالح الأمة.

---

(1) عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة : دراسة مقارنة (ليبيا : الجامعة المفتوحة ، دط ،١٩٩٧م) ص١١٣.

(2) عبد الغفار شكر، المشكلات التنظيمية داخل الأحزاب السياسية في: الأحزاب السياسية في مصر ، الواقع ـ المستقبل ، أحمد المسلماني :(محرر) ، أوراق ومداولات المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديمقراطية حول الأحزاب السياسية ، (القاهرة : جماعة تنمية الديمقراطية ، دط، مايو ١٩٩٩م) ص٧٨.

(3) عبد الله حسن الجوجو ، مرجع سابق ، ص١١٤ .

١- الوظائف السياسية:

ويمكن حصر الوظائف السياسية في الوظائف الآتية :

أ - المشاركة السياسية:

عملية سياسية يعكس الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة بأن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف[1]. ويعرفها الدكتور كمال المنوفي بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت،أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة "[٢].

والمشاركة السياسية تشمل النشاطات السياسية المباشرة والنشاطات غير المباشرة. ومن أمثلة المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة : تقلد منصب سياسي ، عضوية الحزب، الترشيح في الانتخابات، التصويت ، مناقشة الأمور العامة ، الاشتراك في المظاهرات العامة، وغيرها[٣]. أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهي قراءة الصحف والعضوية في الهيئات الخيرية[٤].

وللأحزاب السياسية دور واضح في المشاركة السياسية حيث إنها تعد من دعامات التنمية السياسية وعن طريقها تتم مشاركة الجماهير في السياسة وحشدها لتأييد البرامج القومية[٥].

وتكمن أهمية المشاركة السياسية فيما يلي[٦] :

١- تعد المشاركة السياسية معيارا لنمو النظام السياسي، ومؤشرا على ديمقراطيته.

٢- التخلص من الصور السلبية المتمثلة في اللامبالاة السياسية والاغتراب السياسي.

٣- المشاركة وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية.

٤- المشاركة من أجل تحقيق أهداف التنمية.

ب - التنشئة السياسية ودعم الثقافة السياسية والمساهمة في غرس قيم معينة:

يمكن للحزب السياسي القيام بوظيفة التنشئة السياسية من خلال الآتي :

١- أن يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه الوعي السياسي.

---

(1) محمد توهيل فايز ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ،٥١٥.

(2) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية المتغيرة ، السياسة الدولية ، العدد ٣٤، ١٩٧٩م، ص٧٨.

(3) محمد توهيل فايز ، علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق،٥١٥.

(4) المرجع نفسه ، ص٥١٥.

(5) عبدالهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشروق، دط ،١٩٨٥م) ص١٨٣.

(6) للمزيد حول أهمية المشاركة : بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص ص٥٥- ٥٧ .

٢ــ أن يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعاله، مما يقوى روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة.

٣ــ أن يهيئ الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين ، وللاختيار بين السياسيات المتباينة.

ويمكن للأحزاب السياسية القيام بدورها في عملية التنشئة السياسية من خلال محورين اثنين(١):

المحور الأول: (التنشئة السياسية داخل الحزب) على الحزب السياسي أن يبني كوادره وينشئهم التنشئة الحزبية والسياسية المناسبة حتى يتمكن فيما بعد من المشاركة في العراك السياسي والتأثير على من حوله وتحقيق الأدوار المناطة به بجدارة وتتم هذه التنشئة داخل الحزب من خلال الآتي:

١. الندوات واللقاءات والاجتماعات.
٢. المدرسة الحزبية
٣. النشرات الداخلية (اللوحات الحائطية، النشرات)
٤. الدورات السياسية التثقيفية

المحور الثاني: (التنشئة السياسية خارج الحزب)، للجماهير حيث تقوم الأحزاب السياسية بهذا الدور من خلال وسائل متعددة لعل أبرزها الوسيلتين الآتيتين:

١. المهرجانات الخطابية "المهرجانات الانتخابية، الاحتفالات الوطنية"
٢. الصحافة الحزبية والتي تتضمن أهداف ومبادئ الحزب ومواقف الحزب من القضايا الوطنية والإقليمية والدولية، ومن خلال شرح وتبسيط المواقف التي يتخذها الحزب من قرارات.

ج – التجنيد السياسي، وإعداد القيادات وتدريبها وإضفاء الشرعية عليها:

تعرف عملية التجنيد السياسي بأنها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد وإكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بهذه الأدوار(٢). وتقوم الأحزاب السياسية بهذا الدور من خلال تدريب كوادرها على العمل السياسي وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة لتولي الوظائف العامة أو الدفع بهم إلى الانتخابات العامة(٣).

---

(1) ينظر في ذلك : بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٢ــ ٣٤٩ . و إيمان محمد حسن ، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة ، دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦ــ ١٩٨٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣م) ص٣٤.

(2) ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م) ص ص٦١– ٦٢.

(٣) بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص٥٧.

د – تجميع المصالح:

تنقية وبلورة المطالب – في صورة اقتراحات – حتى يسهل على النظام أن يستجيب لها، ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية وتلقي الشكاوي والمطالب،ويقوم بعملية موازنة ومساومة محاولا التوصل إلى تسوية لهذه المصالح المختلفة في صورة اقتراح سياسات معينة(١).

٢ـ الوظائف الاقتصادية

إنَّ للأحزاب السياسية دوراً فاعلاً في القضايا الاقتصادية، ولعل أبرز وظائفها في هذا المجال يتمثل في الآتي:

أ – إقامة المشاريع الاستثمارية التي تؤدى إلى تشغيل العاطلين عن العمل ، والاستفادة من الأرباح لدعم مالية الحزب ومساعدة أعضائه ورعاية أنصاره(٢). وكذلك لتغطية نفقاته الانتخابية.

ب – تقديم المساعدات المادية العينية لفقراء الحزب مما يؤدي إلى زيادة ارتباط المواطنين بالحزب والانتماء إليه(٣).

ج ـ الرقابة على البرامج الاقتصادية للحكومة وتوعية الرأي العام في ذلك.

٣ـ الوظائف الاجتماعية

يمكن للوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها الأحزاب أن تكون وسيلة أساسية في العملية السياسية تؤدي إلى تغيير اجتماعي واسع المدى ، وأهم الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها الأحزاب السياسية تتمثل في الآتي:

أ ـ تلمس أحوال المواطنين وحل مشاكلهم والوقوف مع المواطنين في الأفراح والأحزان.

ب ـ إقامة الندوات التثقيفية والتوعية في المجالات الاجتماعية مثل : تأثير الزواج المبكر على النساء ، التخفيف من الفقر، وغيرها .

ج ـ تبنى قضايا الناس وهمومهم ورفعها إلى المسؤولين والدفاع عنها أمام المحاكم مثل: القيام بالدفاع عن حقوق الأقليات والمطالبة بمزيد من خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية(٤).

د ـ تنوير وتثقيف المواطنين تجاه بعض القضايا الثقافية والإعلامية كالعولمة الثقافية مثلا.

هـ ـ إقامة المشاريع الثقافية التي لها تأثير كبير في حياة الناس، كافتتاح المكتبات الثقافية ودعمها بالكتب.

وـ التأثير على الرأي العام عن طريق الدعاية حول مواعيد وندوات واجتماعات الحزب ، ونشر مبادئه وأفكاره.

---

(1) بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص ص٥٩.

(2) قحطان الحمداني ، مرجع سابق ، ص٣١٣ .

(3) المرجع نفسه ، ص٣١٤ .

(4) مدحت محمد محمود أبو النصر ، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية ، (دن ، دط،٢٠٠٤م) ص٤٩.

المبحث الثاني: مفاهيم ونظريات التنشئة السياسية

تعد التنشئة السياسية من العمليات المهمة التي يجب أن تسهم بها جميع مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة ، وذلك بهدف إيجاد مجتمع ديمقراطي قادر على العطاء وقادر على التكيف مع جميع المتغيرات السياسية والاجتماعية ، وبما يحفظ الهوية الوطنية في ظل ما تشهده المجتمعات من صراع حضاري ، البقاء فيه للأصلح . ولهذا تحرص المجتمعات المتقدمة على تنشئة أجيالها التنشئة السياسية السليمة من أجل تعزيز نظامها السياسي وبما يحقق له الاستقرار والتطور.

ونظراً للأهمية التي تمثلها التنشئة السياسية في الحياة والممارسة السياسية فقد اهتم المفكرون عبر الزمان بكيفية خلق المواطن السياسي الذي يسهم في الحياة السياسية ، واهتموا في هذا السياق بعملية التعليم والتلقين للتراث السياسي من جيل إلى جيل، واعتبروا هذه الوظيفة من صميم وظائف الدولة(١).

وعلى هذا الأساس فقد نادى الفيلسوف الصيني" كونفوشيوس" إلى المواطنة الصالحة المرتكزة على الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة وأرجع فساد الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة(٢). بينما ذهب "أفلاطون" في كتابه الجمهورية إلى اعتبار التعليم واحدا من أهم أعمدة الدولة الفاضلة ، فلا مدينة فاضلة بغير مواطنين صالحين ، ولا سبيل إلى خلق المواطن الصالح إلا عن طريق نظام تعليمي سديد(٣). في حين شدد "أرسطو" في كتابه السياسة على أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم غاية الاهتمام بأمر تربية النشء ، كما نبه "روسو" إلى تأثير الثقافة والتنشئة السياسية على نظام الحكم في الدولة وسياستها العامة(٤)، كما اهتمت الشريعة الإسلامية بتنشئة أفراد المجتمع تنشئة صالحة قائمة على العدل والمساواة والشورى.

هذا التناول الفلسفي لمسألة تربية النشء رغم طابعه الفلسفي التأملي، شكل الأساس والمنطلق للاهتمام الكبير الذي أولاه علم السياسية المعاصر لموضوع التنشئة السياسية ، ذلك الاهتمام الذي أنتج أعدادا من الدراسات الهامة حول هذا الموضوع(٥).

---

(1) إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص١٩٨.

(2) محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون، رسالة دكتوراه منشورة، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ط١ ، ١٩٩٧م) ص٢١.

(3) كمال المنوفي :(محرر) ، التعليم والتنشئة السياسية في مصر ، (القاهرة : مركز البحوث السياسية ، ط١ ، ١٩٩٤م) ص١٣.

(4) كمال المنوفي، التنشئة السياسية. للطفل في مصر والكويت (القاهرة : مجلة السياسة الدولية العدد ٩١ يناير ١٩٨٨م) ص٣٩.

(5) إيمان نور الدين محمود الشامي ، دور المدرسة في التنشئة السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٠م) ص١٥.

أولا: مفهوم التنشئة السياسية

ليس لمفهوم التنشئة السياسية- كغيره من المفاهيم السياسية - تعريفاً محدد[١] على الرغم من ازدياد الاهتمام العلمي بالتنشئة السياسية، وذلك يعود إلى المدارس الفكرية التي ينتمي إليها كل منهم[٢]. ومع ذلك فان معظم هذه التعريفات اتفقت على شموليتها والمشاركة الواسعة فيها من قبل مؤسسات المجتمع وعلى ضرورتها بوضعها الإطار الذي يضمن للفرد فهما ووعيا للمفاهيم السياسية، وإدراكاً لما يراه المجتمع من سلوك مقبول حيالها من قبل الأفراد.

إن أول من صاغ مصطلح التنشئة السياسية (Political Socialization) هو : هربرت هايمان ، وذلك في دراسة له عام ١٩٥٩م في كتاب بعنوان" التنشئة السياسية "[٣] ، ومنذ تلك الفترة كرس علماء السياسة أنفسهم في محاولة لبناء نظرية عامة للتنشئة السياسية[٤].

وفى هذا الإطار يمكن التفريق بين اتجاهين رئيسيين هما[٥]:

الاتجاه الأول:

وهو الأكثر شيوعاً – والذي يرى أن هذه العملية تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه- نظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن[٦]." ويتبني هذا الاتجاه كل من "هربرت هايمان " الذي عرفها بأنها :" تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكياً ونفسياً [٧] " و"جرينشتين" والذي عرفها: بأنها " كل أنماط التعلم

---

(1) كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤.

(2) تعد دراسة التنشئة احد الموضوعات المشتركة بين علم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا والطب النفسي وعلم السياسة . وان كان اهتمام الأخير بها قد جاء متأخراً عن بقية العلوم الأخرى. انظر : Kenneth P.Langton, Political Socialliaation , (London , Oxford University Press , 1969) .p.3.

– تمثل التنشئة السياسية فرعا أحدث تتقاطع فيه دراسات علوم التربية والاجتماع والسياسية ، وقد تسارع الاهتمام بهذا الفرع في دول الغرب الأمريكي بعد الانتفاضة الشبابية والطلابية التي شاهدتها تلك الدول حوالي العام١٩٦٨م.ينظر: عبد الباري محمد داود، التنشئة السياسية للطفل، (القاهرة : دار الآفاق العربية ، دط ، ١٩٩٨م) ص١٤ .

(3) محمود حسن، مرجع سابق، ص ٢٢.

(4) كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، (القاهرة : مجلة مصر المعاصرة ، السنة الخامسة والستون ، العدد٣٥٥ يناير ١٩٧٤م) ص١٧٥ .

(5) كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر ، مرجع سابق ، ص٢٢ .

(6) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص١٢٣.

(7) Herbert Hyman :political Socialization, (NewYork, Free press, Press, of Glencos, 1959), p25.

السياسي الرسمي وغير الرسمي ، المخطط وغير المخطط في كل مراحل الحياة ، كما أنها لا تشمل فقط التعلم السياسي ، ولكنها تشمل أيضا التعلم غير السياسي والذي يؤثر على المستوى السياسي(١) ".

و" أحمد جمال ظاهر" الذي عرفها بأنها" عملية تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل لآخر. وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخري مثل الشرعية والولاء والمواطنة وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة (٢).

أما "المنوفي" فقد عرفها بأنها " اكتساب لثقافة سياسية معينة ، وهي عملية مستمرة يتعرض لها المرء طيلة حياته بدرجات متفاوتة وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق والحزب السياسي وأدوات الإعلام(٣).

في حين عرفها "راش" بقوله بأنها " العملية التي يصير الأفراد بمقتضاها متوحدين مع النظام السياسي لدرجة تحدد مدركاتهم السياسية وردود أفعالهم إزاء الظاهرة السياسية "(٤).

أو كما عرفها "جروس" "بأنها تلك العمليات التي يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي ، وتحدد دورهم في هذا النظام"(٥) .

أما الاتجاه الثاني: تركز على أن هدف التنشئة السياسية هو محاولة التغيير أو خلق الظروف الملائمة فيرى أن التنشئة السياسية هي عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه بالطريقة التي يجدها مناسبة له . فالتركيز هنا لا يصب على الاستمرارية والتوافق ولكن على التغيير والاتفاق(٦). وفي ضوء هذه التعريفات يمكن القول والتعقيب على النحو الآتي(٧):

---

(1) Fred Greenstien, Political Socialization inDavid. Sill, " International Encyclopedia of Social Science, , vol . 14. , 1986 . pp551.

(2) أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي : مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية ، تصدر عن جامعة الكويت ، المجلد رقم (١٤) ،العدد ٣، خريف١٩٨٥م، ص٤٣.

(3) كمال المنوفي ، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، مرجع سابق،ص٤.

(4) Michael Rush , Politics and sociology: An Introduuction to Political Sociology(New York :Prentice Hall, 1992) p.92.

(5) Grace A. Jones,"The Political Structure,(London andHarlow: Longmans,1969),P.36

(6) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص١٢٣.

(7) محمد محمود الربيع وإسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت : دار الوطن ١٩٩٣م/١٩٩٤م ، ص٤٧٨. وأيضا : السيد عليوة ومني محمود ، المشاركة السياسية ، موسوعة الشباب السياسية (٤) ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ص ص٥٧ــ٥٩.

١ــ التنشئة السياسية بمثابة تعلم واكتساب معارف وقيم واتجاهات سياسية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

٢ــ التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها عبر حياته المختلفة.من الطفولة وحتى الشيخوخة.

٣- التنشئة السياسية قد تكون مجرد عملية نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، وقد تستهدف إحداث تغيير جزئي أو شامل في عناصر ومكونات هذه الثقافة.

٤ــ تثير دراسة التنشئة التساؤلات المنهجية التالية: من يعلم (المرسل أو مصدر الرسالة) من يتعلم (المستقبل أو متلقي الرسالة) ؟ ماذا يتعلم (مضمون الرسالة) ؟ كيف يتعلم (قناة نقل الرسالة)؟

٥ــ هناك العديد من الأنساق الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بهذا الدور (التنشئة السياسية) بالنسبة للفرد.

٦- هذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو قبول أو رفض المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.

إن الهدف الأسمى من التنشئة السياسية هي بناء إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على الخاصة إذا تعارضتا. فلا تنمية حضارية بدون تنمية شاملة، ولا تنمية شاملة بلا تنمية سياسية، ولا تنمية سياسية بلا تنمية اقتصادية، ولا تنمية اقتصادية بلا تنمية ثقافية وأخلاقية[1].

وبذلك فإن التنشئة السياسية تهدف إلى الآتي[٢]:

أ- إعداد الفرد قبل الانخراط في الجماعة السياسية والولاء للسلطة السياسية التي تقودها .

ب- غرس قيم الجماعة السياسية في نفوس الأفراد بما يدعم الولاء للجماعة والإيمان بأهدافها المشتركة.

ج- تحويل المواطن من إنسان سلبي إلى مشارك في العمل السياسي.

د- غرس قيم الطاعة والانصياع لأوامر وتعليمات النظام السياسي.

هـ- تفعيل قيم الإيثار والتفاني في خدمة الوطن الأم وما يرتبط من مصالح مساعدة للنظام السياسي على تأكيد وجوده من خلال بث الرغبة في الطاعة والامتثال للقرارات السياسية.

---

(1) قاسم حجاج ، العولمة والتنشئة السياسية ، السياسة الدولية ، العدد١٥٩، يناير ٢٠٠٥م، ص ص٧٠ -٧١ .

(2) معن خليل العمر ، التنشئة الاجتماعية ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م) ص٢٢٣.

ثانيا: مراحل التنشئة السياسية

١- مرحلة الطفولة

يشكل الأطفال جزء من المجتمع السياسي، ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم والاتجاهات السياسية السائدة في هذا المجتمع، والتي من شأنها أن تؤثر علي سلوكهم السياسي حينما يدخلون مرحلة البلوغ السياسي[1]. حيث تبدأ عملية التنشئة السياسية من سن مبكرة جدا ــ حوالي الثالثة من العمرــ ويمكن أن تكون التربية السياسية للطفل مفيدة في هذه المرحلة، إذ يتطلع إلى التعرف على الأشياء التي تثير انتباهه ويريد أن يفهم الخبرات التي يمر بها[2].

٢ــ مرحلة المراهقة

نظرا للأهمية الكبيرة لهذه المرحلة العمرية من عمر الفرد فقد أولاها الباحثون قدرا كبيرا من الاهتمام ، فهذه المرحلة العمرية تمثل مرحلة تحمل واجبات المواطنة مثل الاشتراك في التصويت ، كذلك تعلم قيم وأفكار سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع قيم الأسرة.

وقد خلص أكثر من دارس إلى أن التنشئة السياسية للمرء خلال مرحلة المراهقة تتميز بما يلي[3]:

ــ نمو القدرات الإدراكية : مثل القدرة علي إدراك أسباب ونتائج المشكلات والقدرة على تبرير الاختبارات السياسية ، والقدرة على إدراك آثار حل المشكلات الاجتماعية.

ــ نشوء الإحساس بالجماعية : من خلال المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية.

ــ ميلاد الأطر الفكرية: إذ تتحول المشاعر إلي أفكار. إلا أن هذه الأفكار تظل متقطعة وغير ثابتة، ولا تتبلور في صورة مبادئ عامة، كما تتناقض مع بعضها البعض، هذا فضلا عن سهولة رفضها.

٣- مرحلة النضج والاعتدال

تعد هذه المرحلة استمرارا للتنشئة السياسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة ، ويترتب علي ذلك تقوية الاتجاهات والقيم التي تكونت في وقت مبكر، ويتعرض الفرد في هذه المرحلة - بشكل أكثر حدة - إلى تأثيرات عديدة مثل وسائل الإعلام والأحزاب والعديد من المؤثرات الأخرى في المجتمع[4]. ولم تنل هذه القضية اهتماما ملحوظا من جانب دارسي التنشئة السياسية علي اعتبار أن سلوك الفرد في مرحلة النضج يتحدد بما تعلمه من اتجاهات ومعارف سياسية في مرحلتي الطفولة والمراهقة[5].

---

(1) كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص١٨٦.

(2) المرجع نفسه، ص٣١ .

(3) المرجع نفسه، ص ص ١٥ــ١٦ .

(4) محمود السيد أبوالنيل وآخرون ، علم النفس السياسي : موضوعاته ونماذج من دراساته" ، (دن ، دط، دت) ص٥٢.

(5) بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق ، ص٥٤.

ثالثا: الوظائف السياسية للتنشئة السياسية

١- المشاركة السياسية

من هنا تأتي أهمية التنشئة السياسية ، فلا يمكن إقامة نظام ديمقراطي حقيقي في مجتمع ما دون تأسيس وترسيخ قيم الديمقراطية في الثقافة السياسية لدى أفراد هذا المجتمع، الأمر الذي يجعل هذه القيم الأساس في إدارة العلاقات داخل مؤسسات المجتمع المختلفة وفيما بينها من ناحية، ويجعلها العنصر الرئيس في صياغة الرابطة المعنوية والعلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم من ناحية أخرى.

فالديمقراطية ليست مؤسسات فقط وإنما هي أيضا سلوك وممارسة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الإيمان بقيم الديمقراطية. حيث تعمل التنشئة على تهذيب السلوك السياسي من خلال: المشاركة السلمية دون استخدام العنف كوسيلة للتعبير، الحوار والتسامح السياسي مع الآخر.

٢- الولاء للنظام السياسي

إن التنشئة السياسية تعمل على غرس الولاء في نفوس الأفراد وتنميته باستمرار، وهذا الولاء والشعور يمنع ويحد من سلوك الانحراف والعمالة والتطرف، ويجعل العلاقة بين المواطنين وقياداتهم علاقة تضامن وايجابية ، وهذا يؤدى إلى استقرار أنظمة الحكم واستمرارها.

كما تساعد هذه التنشئة على خلق روح الانتماء والولاء السياسي، بالشكل الذي يؤدى إلى توسيع قاعدة الاتفاق السياسي وتخفيف حدة الصراع " وتقديم الولاء للدولة على جميع الولاءات الضيقة، كالولاء للعائلة أو القبيلة أو الحزب،وغيرها.

كما أنها تؤدى إلى خلق هوية قومية وتمنع تمزيق نسيج المجتمع السياسي، كالانفصال أو المطالبة به أو الهجرة (التنشئة السياسية سلاح ذو حدين قد يبنى وقد يهدم المجتمع السياسي).

٣- التجنيد السياسي

يقصد بالتجنيد السياسي عملية إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب"[1] وتلعب التنشئة السياسية دوراً مهماً في عملية التجنيد السياسي بصفتها المخزون القيمي والفكري في عملية اتخاذ القرارات التي يتخذها صانعو القرارات ، وتزرع الثقة بالنفس، وتخلق مهارات سياسية لهذه القيادات.

---

(١) كمال المنوفي : التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر ، مرجع سابق ، ص١٧٥.

رابعا: أبعاد التنشئة السياسية

للتنشئة السياسية أبعاد ثلاثة هي: البعد المعرفي- والبعد الوجداني- والبعد العاطفي "الاتجاهات": حيث سيقوم الباحث بتناولها على النحو الآتي:

١- البعد المعرفي

هو معرفة واعتقاد حول النظام السياسي (أدواره وشاغلي هذه الأدوار ومدخلاته ومخرجاته)(١). ويعتمد على نقل المعارف والمعلومات السياسية وغير السياسية التي تشكل الوعي السياسي لدى المواطنين(٢).أو" ما يوجد لدى الفرد من معارف وآراء سياسية بخصوص القضايا والمؤسسات والقيادات السياسية "(٣). وتكمن أهمية البعد المعرفي من كونه بعد مهم وحيوي ، حيث يؤدى إلى إيجاد علاقة تربط الفرد بالنظام السياسي القائم. أما في حالة فقدان هذه العلاقة فإن الفرد يجد نفسه بحاجة إلى معلومات كافية عن ذلك النظام(٤).

٢- البعد الوجداني

وهذا البعد يتعلق كثيرا بالقيم ، ويكون التركيز هنا على غرس وتنمية القيم - المرغوبة اجتماعياً وسياسياً- في نفوس الأفراد والجماهير، فمن خلال هذه القيم يتم إصدار الأحكام على الأشياء، بناء على مجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها المجتمع التي انبثقت عنه، وهي تحدد المرغوب وغير المرغوب فيه من تلك القيم ، وهى تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر. وهناك من يسمي هذا البعد بالبعد (التقييمى) وهى التي يستمد من خلالها الفرد أحكامه وآراءه حول النظام السياسي، وغالبا ما تبنى على محكمات أخلاقية(٥) .

ولقد ركز علماء النفس الاجتماعي على دراسة قيم الفرد ومحدداتها سواء كانت نفسية أم جسمية. فيرى البعض منهم أن القيم عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفصيل أو عدم التفصيل للموضوعات

---

(1) رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة، (عمان: دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٠م) ص١٥٧.

(2) محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص٢

(3) إيمان نور الدين الشامي، دور التلفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري، مرجع سابق، ص ١٢.

(4) تيسير محمد شحادة أبوعرام ، التنشئة السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (صنعاء : جامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥م) ص٣٦.

(5) عبد الباري محمد داود، التنشئة السياسية للطفل،(القاهرة : دار الآفاق العربية ، دط ،١٩٩٨م) ص٣٣ .

أوالأشياء، بينما يعتقد البعض الآخر أن القيم السياسية ما هي إلا تنظيمات لأحكام عقلية نحو الأشخاص والأشياء والمعاني(1).

ومن أهم القيم السياسية التي ترتبط بالبعد الوجداني القيم الآتية:

أ – القيم الديمقراطية : وذلك من خلال التحلي بالقيم الديمقراطية المتمثلة في: الاعتدال، والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية في مجال الفكر والسياسة، والإيمان بالحوار كوسيلة للإقناع والاقتناع، وبالتنافس السلمي كوسيلة لكسب ثقة الناخبين من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، مع تقبُّل الهزيمة في حال عدم الفوز.

ب – المواطنة: والتي تتضمن الحقوق التي يجب على الدولة أن توفرها لمواطنيها من رعاية وتعليم ومساواة أمام القانون وغيرها. في مقابل السمع والطاعة وعدم الخروج على الحاكم أو رئيس الدولة ودفع الضرائب وتنفيذ القوانين.

٣ـ البعد العاطفي "الاتجاهات"

وهي المشاعر تجاه النظام السياسي وأدواره وموظفيه وانجازاته(2) وقد تتراوح هذه المشاعر بين الانجذاب أو الاشمئزاز(3).

ويتجسد هذا البعد من خلال الآتي:

أ – الاتجاه إزاء السلطة: هل خلقت الصحافة الحزبية شعوراً ايجابياً تجاه السلطة أم شعوراً سلبياً، وعلى ضوء الجواب يتحدد الاتجاه إما بالطاعة أو العصيان والتمرد.

ب – الاتجاه نحو الذات السياسية: هل خلقت الصحافة الحزبية الإحساس بالاقتدار السياسي أي الشعور بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية من خلال: المشاركة السياسية أو النقد البناء.

ج – الاتجاه نحو الآخر: سواء كان هذا الآخر من أبناء الوطن أم أجنبيا. والسؤال هنا ماهو الشعور الذي حاولت الصحافة أن تزرعه في المتلقين؟ هل هو شعور القبول بالآخر واحترام وجهة نظره أم شعور الحقد والكراهية واللامبالاة به؟.

---

(1) لمزيد من التفاصيل : مجاهد صالح سعد الشعبي ، الثقافة السياسية للناخب اليمني وأثرها على سلوكه الانتخابي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ،٢٠٠٥م) ص٦٧.

(2) رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص١٥٧

(3) المرجع نفسه ، ص١٥٧.

خامسا: مؤسسات التنشئة السياسية

وهي تلك الجهات أو المؤسسات التي تقوم بمهمة التنشئة السياسية من خلال قيامها بغرس القيم والاتجاهات أو تغييرها وهذه المؤسسات تتمثل في الآتي:

١ـ الأسرة

تعد الأسرة بلا منازع هي الجماعة الأولية التي يكتسب النشئ الجديد منها خصائصه النفسية والاجتماعية[١]، كما تعد الأسرة المدرسة الأساسية لكل طفل، لأن ما يتعلمه فيها يبقى معه طوال حياته. فعن طريقها يكتسب قيمه الاجتماعية، ومعايير سلوكه، ويكتسب ضميره الآمر الناهي الذي يثيبه على خير ما يقوم به ويعاقبه على شر ما يقترفه، وعن طريقها -أيضا- يكتسب الطفل المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع[٢].

كما أن شخصية الطفل تتشكل بدءاً بالأسرة التي يعيش فيها ، ومنها يتعلم كل شيء كون الوالدين هما المرجعية الوحيدة في التصرفات الصادرة عن الطفل فيتعلم الطفل من والديه القيم والاتجاهات أو يمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة التقليد الأعمى.

٢ـ مؤسسات التعليم الرسمية (المدرسة والجامعة)

تعود أهمية هذه المؤسسات إلى أنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج الأسرة ، وتعكس المدرسة دورا حيويا في عملية التنشئة من عدة زوايا، فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي وبصورة متعددة ، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة ،وذلك عن طريق المناهج والكتب المدرسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها التلاميذ[٣]. وتقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية من خلال وسيلتين هما[٤]:

أ- التثقيف السياسي: ويتم هذا التثقيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ. وتهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه، ويرمى تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القومي.

---

(1) معتز سيد عبدالله وعبد اللطيف محمد خليفة ، علم النفس الاجتماعي ، (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، دط ، ٢٠٠١م) ص٢١٤.

(2) السيد عليوة ومني محمود ، مرجع سابق ، ص ص٦٢ـ٦٣.

(3) عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، ١٩٩٢م) ص١٠٨.

(4) السيد عليوة ومني محمود ، مرجع سابق، ص ص٦٢ـ٦٣.

ب ــ طبيعة النظام المدرسي: فالمدرسة وحدة اجتماعية لها طابعها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة في تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفى تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم.

ولا شك أن الجامعة أكثر انفتاحا من المدارس ، كما أن مقرراتها تتميز وبدرجة كبيرة بالاختيارية، هذا فضلاً عن درجة الاستقلال السياسي والفكري والمؤسسي الذي يميز أساتذة الجامعات عمن سواهم ، وهكذا تقل درجة التوجيه السياسي داخل الجامعة ، وتصبح عملية اكتساب القيم لدى الطلاب عملية ذاتيه فرديه تلقائية، ومع ذلك لا نستطيع أن نغفل إمكانية تأثيرهم بالأستاذ وما يعتقده ويؤمن به[1].

ولقد أجمع الباحثون من مختلف التخصصات على أن أي نظام سليم لتربية وتعليم النشء يجب أن يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية[2]:

أ ــ إعداد المواطن لتحمل واجبات المواطنة .

ب ــ إعداد المواطن لكسب عيشه

ج ــ إعداد المواطن للقيام بالتزامه الأدبي، والعيش الهانئ البعيد عن المنغصات ، واستغلال طاقاته إلى أقصى قدر ممكن .

ومن هذا المنطلق فإن المشاركة السياسية للفرد في الحياة السياسية ، لا تتوقف على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها فحسب وإنما لابد أيضا من أن تتوفر لديه قدر مغقول من الاهتمام السياسي ، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات التنشئة المبكرة[3].

٣- جماعة الرفاق

تعرف جماعة الرفاق بأنها الجماعة التي تتكون من أصدقاء الطفل الذين يتقاربون في أعمارهم وميولهم وهواياتهم، كما أنها الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي وبقيمه في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها المختلفة.

وجماعة الرفاق لها دور في التنشئة السياسية من خلال حث أعضائها أو الضغط عليهم ليعملوا وفق الاتجاهات والأنماط السلوكية السياسية التي تقبلها الجماعة، فالفرد قد يصبح مهتما بالسياسة أو متابعا للأحداث السياسية لأن أحداً أو بعض رفاقه يفعلون ذلك[4]. كما تعمل الجماعات بصفة عامة كقنوات

(1) عبدالمنعم المشاط ، مرجع سابق، ص١١٠.

(2) أحمد محمد الكبسى ، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، مرجع سا بق، ص٦٠

(3) محمد محمد حجاب الله عمارة ، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة : رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرين، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ،٢٠٠٣م) ص٢٧٧ .

(4) محمد محمد حجاب الله عمارة، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

اتصال مهمة توفر للفرد الكثير من الأفكار والمعلومات التي يحصل عليها والخاصة بالمحيط الاجتماعي السياسي[١].

٤- الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية من الأبنية المتخصصة المنظمة في التعبير عن مصالح الأفراد والجماعات. وهي تؤدي دورا هاما في زيادة فعالية أداء النظام السياسي ، فعلاقتها بالنظام السياسي تتمثل من خلال الاتصال والمشاركة معا[٢]. و تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة في الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد إلى وجهة سياسية معينة ، تتفق مع توجهات هذه الأحزاب.

وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير ، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتليفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أم وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير.

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية، من خلال وجهتين[٣]:

أ ــ دعم الثقافة السياسية القائمة .

ب ــ خلق ثقافة سياسية جديدة .

وتتفاوت الأحزاب فيما بينها في الوظائف التي تقوم بها ، فالأحزاب الأمريكية مثلا تركز على الوظائف العملية (كتولي الحكم وتنظيم الحملات الانتخابية وغيرها) ، بينما الأحزاب الأوروبية إلى جانب تركيزها على هذه الجوانب ، فإنها لا تغفل وظيفتها الأيديولوجية التي تتمثل في غرس الأفكار والمبادئ لدى تابعيها ، ولا تهمل أيضا وظائفها الاجتماعية[٤] .

٥ــ وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دوراً لا يقل أهميةً عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية ، فالصحف والمذياع والتلفاز وغيرها من وسائل الإعلام تدعم الاتجاهات السياسية ، وتدعم القيم التراثية وفي الوقت ذاته فهي التي تنقل المعلومات والأخبار من الدولة إلى المواطن والعكس.

---

(1) محمود السيد أبو الليل، مرجع سابق، ص٦٢.

(2) عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي النظرية والواقع، (القاهرة : دار المعارف ، ط١، ١٩٩٤م) ص٦٦.

(3) محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص٤٤

(4) المرجع نفسه ، ص٤٥

وتؤثر وسائل الإعلام المختلفة في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء ، بيد أن تأثيرها في المجتمعات المتقدمة يكون بشكل أكبر . كما أنها تلعب دورا هاما في دعم الديمقراطية والتأثير في الرأي العام[١] ،

وتعد وسائل الإعلام من أكثر الوسائل نجاحا في غرس القيم والمعتقدات نظرا لطول مدة تأثيرها على الفرد ، فهي تصاحب الفرد من بداية سن الثالثة من عمره تقريبا وحتى نهاية العمر[٢]، وذلك بعكس أدوات التنشئة الأخرى ، فكما يقال بأن(إنسان اليوم هو ابن وسائل الإعلام)، من خلال التأثير على الجماهير وبلورة الرأي العام وتشكيل المفاهيم والاتجاهات[٣].

٦ــ المؤسسات الدينية

لا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية دور المؤسسة الدينية (الكنيسة، المسجد، الهيئات والمعاهد الدينية) في عملية التنشئة السياسية في جميع البلدان بما فيها الدول المتقدمة، وان كان دورها أكثر بروزا في العالم الثالث[٤]. وتقوم المؤسسات الدينية بدورها في عملية التنشئة من خلال الآتي[٥]:

أ – تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع.

ب – إمداد الفرد بسلوكيات أخلاقية.

ج – تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.

د– الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السامية إلى سلوك عملي.

هـــ– توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية

---

(1) لارى الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : جابر سعيد عوض ، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط١، ١٩٩٦م) ص٤٥ .

(2) محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص٤٥

(3) أحمد على البشاري ، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية ، كتاب الثوابت(١٧) (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام ،ط١، ٢٠٠٣م) ، ص١٦٥.

(4) لمزيد من التفاصيل عن دور المؤسسة الدينية في التنشئة السياسية: عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص ص ١١٣-١١٦.

(5) السيد عليوة ومني محمود ، مرجع سابق، ص ص ٦٤ــ ٦٥

سادسا: نظريات اكتساب التنشئة السياسية

يكتسب الفرد منا ثقافته السياسية عبر مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة وعلى فترات عمرية مختلفة ، فالإنسان يولد خاليا من أي توجهات أيديولوجيه ،ويكتسب هذه التوجهات الثقافية عبر عملية التنشئة الاجتماعية(1) ولتفسير هذه العملية فقد ظهرت بعض النظريات من اجل محاولة تفسير كيفية اكتساب التنشئة السياسية. ومن هذه النظريات ما يأتي:

١- نظرية التحليل النفسي

تنطلق هذه النظرية من أن الفرد يتبنى توجهات تجاه البيئة السياسية كوسيلة لإشباع رغباته الشخصية الداخلية (٢). فكما أن الفرد قد ينخرط في السياسة نتيجة لرغبة في القوة أو الجاه، فانه قد يميل أيضا إلى الإذعان للسلطات السياسية نتيجة لرغبته في أن يخضع لسيطرة الغير عليه(٣).وهناك فرضيتان تعكسهما هذه النظرية هما(٤):

١ـ أن التوجهات الإيجابية تجاه الرئيس والشخصيات الأخرى في السلطة تنتج عن انتقال المشاعر الإيجابية التي اكتسبها الطفل تجاه أبيه.

٢ـ أن مصدر هذه التوجهات الإيجابية هو محاولة اعتقاد الطفل، ومن أجل التخلص من حالة الخوف الناتجة من الرهبة المرتبطة بقوة الرئيس بان الرئيس سوف يستخدم قوته لحماية الآخرين. عموما فان كلا الفرضيتين تشير إلى أن مصدر هذه التوجهات الإيجابية هو الرغبات والعلاقات الشخصية.

٢- نظرية التعلم الاجتماعي

يرى أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي أن الطفل يكتسب الضمير أو مجموعة المعايير الداخلية ، والتي في ضوئها يحكم على ماهو مناسب وغير مناسب من أشكال السلوك بنفس الطريقة التي يكتسب بها الدور الجنسي الملائم للثقافة(٥).

وفي مراجعة حديثة لنظرية التعلم الاجتماعي تم إضافة بعض العوامل الهامة وخاصة المعرفية منها ، مثل اتخاذ المنظور، حيث تلعب النوايا وعمليات التقييم الذاتي أدوارا هامة في تنظيم السلوك، ومن خلال استخدام التمثيلات المعرفية، يكون بمقدور الأفراد توقع نتائج السلوك والتصرف بطرق يكون القصد منها أحداث الحالة المرغوبة(٦).

---

(1) سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم : مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية ، (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م) ص٦٧.

(2) رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص٤٩.

(3) المرجع نفسه، ص٤٩.

(4) المرجع نفسه ، ص٤٩.

(5) سمير خطاب، مرجع سابق، ص٦٩.

(6) لمزيد من التفاصيل: سمير خطاب، مرجع سابق، ص ص ٦٩ـ٧١.

وخلاصة القول أن نظرية التعلم الاجتماعي تؤكد على أهمية المثيرات التي يتلقاها الفرد من بيئته المحيطة به في تبني توجهات معينة[١] .

٣- نظرية تطور الإدراك أو المعرفة

محور النظرية المعرفية هو العمليات العليا والتي ترتبط بالجهاز العصبي المركزي، والعمليات العقلية العليا التي تشمل الإدراك الكلي والإدراك الحسي والإدراك الاجتماعي، وتتحدد بالتفكير والانتباه والتخيل والتذكر والتعلم والوعي، هي في حقيقتها ظواهر عقلية تتضمن وظائف وقدرات تحدد السلوك[٢]. وتتطور قدرة الفرد على الإدراك من خلال مراحل مختلفة ، وتتغير هذه الاتجاهات.

وتفترض هذه النظرية أن الفرد يكتسب المعرفة والاتجاهات وماهية الأدوار السياسية من خلال تراكم معلوماته وأنشطته والمعرفة التي يكتسبها[٣].

ويرى " جان بياجيه" أن عملية التكيف المعرفي تتم عبر عمليتين أساسيتين هما[٤]:

أ - الاستيعاب: وهي عملية إدراكية للمفاهيم يقوم الفرد بها بما يتوافق مع واقعه الخاص ، وتكون ملائمة لطبيعة حياته ، وهي توضع على أساس ما تكون لديه من ميزات.

ب - المواءمة (الموافقة): وهي عملية إجرائية يقوم بها الفرد، حيث يتغير أسلوب حياته من خلال عملية النمو العقلي والمعرفي لكي يتوافق مع محيط مجتمعه.

---

(1) رعد حافظ سالم ، مرجع سابق ، ص٥٠.

(2) على أحمد وادى ، علم نفس الشخصية والصحة النفسية ، (الحديدة : مطبعة الوحدة ،ط١، ٢٠٠٤م) ص ص٥٠ -٥١ .

(3) رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص٥٠.

(4) المرجع نفسه، ص٣٦.

المبحث الثالث: مفاهيم ووظائف الصحافة الحزبية

تؤدي الصحافة اليوم دوراً في قيادة الشعوب وتحريك المشاعر والعواطف بقصد المساندة أوالمعارضة من خلال موضوعاتها المختلفة في المجتمعات الحديثة كافة[1]، فهي ما تزال الطريق الذي يسير محاذيا لوسائل الإعلام الأخرى (الإذاعة والتلفزيون) في نشر الأفكار والتوجيه وتجميع الجماهير حول قيم وأهداف معينة وتعليمهم إياها وتثقيفهم بها[2]، وترجع أهمية وسائل الإعلام في التنشئة السياسية للمكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم، بل أنها أصبحت تقوم بعملية غسل للدماغ وخصوصا للإنسان العادي[3].

تعد الصحافة بشكل عام والصحافة الحزبية بشكل خاص إحدى الوسائل الجماهيرية التي تلعب دورا مهما في عملية التوعية السياسية من خلال تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية وفي تكوين وترسيخ القيم السياسية لديهم[4].

ونظراً لأهمية الصحافة الحزبية في تشكيل الرأي العام، حيث تتميز الصحافة بمتابعة النشر والتعليق على القضايا والمشكلات، وعرض الآراء المختلفة بشأنها، مما يمكنها من المساهمة في تشكيل رأي عام حول بعض المسائل والقضايا[5] ،فمن البديهي إذاً، أن أي حزب لا يستطيع الاستغناء عن صحيفة أو مجلة تنطق باسمه وتكون واسطة الاتصال بينه وبين جماهيره الحزبية وغيرها، بحيث تشرح برامج الحزب وأنشطته ومواقفه وأشكال تفاعله مع الأحداث الداخلية والخارجية[6].

ولا نبالغ إذا قلنا إن الحزب يصبح في أذهان الجمهور هو الصحيفة الحزبية نفسها[7]. غير أنه ينبغي على مختلف الأفراد والجماعات - في إطار المجتمع - أن تقبل الأفكار والقيم الرئيسية للديمقراطية حتى يكون النظام الديمقراطي فاعلاً. وتتضمن هذه الأفكار والقيم "قبول حكم الأغلبية، وحقوق الفرد،

---

(1) ونظرا لما تمثله الصحافة من أهمية كبيرة فقد كتب الرئيس الامريكي توماس جيفرسون في عام ١٧٨٧م قائلا انه " إذا ترك لي حرية تقرير إذا ما كان يجب أن تكون لنا حكومة دون صحف ، أو صحف دون حكومة ، فانني سوف لا أتردد لحظة واحدة في أن أختار الوضع الثاني " ، لاري الويتز، مرجع سابق، ص٤٥.

(2) وفاق حافظ الدوري ، طبيعة الصحافة الحزبية، وتطورها ، www.tlt.net

(3) إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص ص٢٢٢ــ ٢٢٣.

(4) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق ، ص١٢٩ .

(5) بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق ، ص٣٤٣.

(6) تيسير أبوعرجة ، دراسات في الصحافة والإعلام ، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٠م) ص٧٩.

(7) المرجع نفسه ، ص ص ٧٩ــ٨٠.

وحماية الأقلية، والحلول السلمية للمشاكل الاجتماعية، والتسامح مع المعارضة[1]، فالصحافة الحزبية تلعب دوراً مهماً في مناقشة القضايا العامة ومراقبة السلطة التنفيذية وتقديم الرأي الآخر[2].

وكما تلعب الصحافة الحزبية دورا مؤثرا في بناء الشخصية ، فهي أيضا قد تؤدى إلى خلق مشاعر الإحباط والاستياء لدى مجموعة كبيرة من السكان ، عندما تعرض أساليب الحياة الأخرى ومظاهر الرفاهية والرخاء لمجتمعات أخري أو لطبقات معينة داخل المجتمع[3].

أولا: مفهوم الصحافة الحزبية

يعرف الدكتور محمود عزمي[4] الصحافة بأنها " توجيه الرأي العام عن طريق نشر المعلومات والأفكار الجيدة الناضجة معممة ومناسبة إلى سائر القراء ".

كما عرفها أريك هود جنز بقوله " أن الصحافة هي نقل المعلومات من هنا إلى هناك بدقة وتبصر وسرعة، وبطريقة تخدم الحقيقة وتجعل الصواب في الأمور يبرر ببطء ، حتى لو لم يبرز فورا"[5].

في حين تعرفها الموسوعة السياسية : " بأنها مجمل المنشورات المطبوعة التي تظهر بشكل دوري (يومي أو أسبوعي أو نصف شهري أو شهري) ، وتكون إما صحافة رأى أو صحافة إعلام أو صحافة متخصصة أو تكون كل ذلك معا مع التشديد على غاية أساسية من هذه الغايات"[6].

فالصحافة الحزبية إذا "هي تلك الصحف التي تعبر عن فكر سياسي معين أو اتجاه أو مذهب أيديولوجي خاص، وتتحدد وظيفة الصحيفة الحزبية في الإعلام عن فكر الحزب والدفاع عن مواقفه وسياساته ويغلب عليها طابع صحافة الرأي". أو هي "الصحافة التي تصدر عن الحزب السياسي بإشراف هيئته المركزية، والتي تلتزم أهدافه وتكون صادرة عن الحزب تخطيطاً وتحريراً وإخراجا وتوزيعاً"[7].

فضلاً عن ذلك فهي وسيلة ارتباط بين الأحزاب وجماهيرها من جهة، وبينها وبين أعضاء الحزب أنفسهم من جهة أخرى، بمعنى آخر فإنها على الرغم من كونها أداة دعاية للحزب وأفكاره ومبادئه، تكون في الوقت نفسه أداة تنظيمية تسعى إلى ترتيب العلاقات الحزبية الداخلية بين الأدنى والأعلى وتوزيع العمل والأدوار فيما بينهم وكسب أكبر عدد ممكن من الأنصار من خلال توعيتهم بالثقافة الحزبية،

---

(1) لارى الوينز، مرجع سابق ، ص٤٦ .

(2) محمد عبد الوهاب الفقيه، الدور السياسي للتلفزيون في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون،١٩٩٧م) ص٢٤ .

(3) رعد حافظ سالم ، مرجع سابق، ص٩٥.

(4) عزيزة عبدة ، الإعلام السياسي والرأي العام ، دراسة في ترتيب الأولويات ، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، دط ،٢٠٠٤م) ص١١٧.

(5) عزيزة عبده ، المرجع السابق، ص١١٧.

(6) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الثالث (ز ــ ع) ،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣ ، ٢٠٠٣م) ص٥٥٢.

(7) وفاق حافظ الدوري، مرجع سابق ، www.ttt.net

فالضغط الذي تمارسه الصحافة الحزبية على الجماهير، يعد المحرك والدافع القوي للنظر إلى الأفكار والمعتقدات ومن ثم اعتناقها واستمالة آخرين للعمل في صالح تلك الأفكار وبلورة الرأي العام بما يخدم مصلحة الحزب نفسه ، وعادة ما تتوقف هذه الصحف بموت الحزب الذي يغذيها.

وتنتعش الصحافة الحزبية انتعاشاً جيداً في حالة وجود صراع أيديولوجي أو صراع مبادئ، سواء أكان على الصعيد الداخلي أم الخارجي، حيث تتفرغ الأحزاب في أوقات الاستقرار والهدوء السياسي للمنازعات الحزبية والمناقشات الذاتية محاولة كسب أكبر عدد من الجماهير كأنصار وأصدقاء، بينما تختفي الصحافة الحزبية وتتحول إلى (صحافة مذهبية) في الأوقات التي تمر فيها البلاد بانقلابات أو ثورات تجعل من تلك الصحافة منبراً وطنيا تبث من خلاله تجارب الأمة وأمجادها التي مرّت بها، وتتسى الأحزاب ذواتها وتنظر للأشياء نظرة كلية شاملة يحفها القلق والاهتمام المتزايد والتدقيق في الأسباب والنتائج، وحينها يأخذ التفكير السياسي شكلاً آخر مغايرا عن شكله الأول.

والصحافة الحزبية ليست من الصحف المتخصصة، حيث يرى كثير من الباحثين الإعلاميين أن الصحافة السياسية لا تعد صحافة متخصصة لأن الأخبار والتحليلات السياسية هي المادة الأساسية للصحف اليومية[1].

ثانيا : وظائف الصحافة الحزبية

هناك ثلاثة قوانين علمية تحكم الوظائف التي تقوم بها الصحافة ، أولها :أن وظائف الصحافة تنمو وتزداد بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع ، وثاني هذه القوانين : أن وظائف الصحافة تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وذلك باختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فوظائف الصحافة في المجتمعات الليبرالية تختلف عن وظائفها في المجتمعات الاشتراكية. أما القانون الثالث: فيقوم على أن وظائف الصحافة تختلف من مجتمع إلى آخر، وذلك باختلاف درجة التقدم الحضاري في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة، فوظائف الصحافة في المجتمعات النامية تختلف عن وظائفها في المجتمعات المتقدمة[2].

---

(1) صلاح عبد اللطيف،الصحافة المتخصصة، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١ ،٢٠٠٤م) ص١٤.

(2) للمزيد حول وظائف الصحافة: فاروق محمد أبو زيد، مقدمة في علم الصحافة، (جامعة القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،دط، ١٩٩٩م) ص٢٥.

يرى الباحثون أن وظائف الاتصال الجماهيري متعددة ومن أهمها[١]:

١- وظيفة الإعلام ونشر المعرفة، حول ما يحدث داخل المجتمع أو خارجه، من خلال مواد إخبارية أو علمية أو ثقافية أو رياضية.

٢- وظيفة التفسير والتوجيه للفكر وتشكيل الرأي العام والسلوك وقيم وسلوك الجمهور المتلقي من خلال تطوير أشكال وقوالب متعددة في اختيار المادة وترتيبها والتعليق عليها لتفسيرها وتوضيح أبعادها.

٣- وظيفة نقل التراث الثقافي عبر الأجيال وكذلك المعايير والقيم السلوكية وعرضها في ذهن الأفراد من اجل إحداث تطور آمن لكل الأجيال المتعاقبة، وتشارك وسائل الاتصال الجماهيري مع وسائل أخرى في المجتمع في تحقيق هذه الوظيفة.

٤- التعليم والتنشئة الاجتماعية، من خلال تزويد الأفراد بالخصائص الثقافية والمعرفية والتأكيد عليها، حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي والإجماع حول الرموز والأهداف الوطنية.

٥- الدعاية في محاولة نشر مبادئ أو أفكار معينة بشكل عمدي ومقصود ومستهدف، وذلك بغرض السيطرة على الرأي العام أو التحكم في السلوك الاجتماعي للجماهير بما يخدم أهداف الدعاية.

٦- الإعلان والتسويق.

٧- الترفيه.

للصحافة الحزبية - كغيرها من الصحف الأخرى- دور هام في تحقيق التنمية الوطنية، فهي تستطيع المساهمة في زيادة الإنتاج والدعوة إلى التصنيع وميكنة الزراعة والحد من الاستهلاك أو ترشيده وفي زيادة الوعي الادخاري والأمن الصناعي والإرشاد الزراعي والرعاية الصحية وتنظيم الأسرة وغيرها[٢].

كما أن دورها يمتد ليصل إلى المساهمة في نشر الأفكار الجديدة وتحقيق الثورة الفكرية من خلال شد انتباه القارئ وجعله في حالة اطلاع كامل بخلفية القضايا العامة وعلى سياسة الحكومة من فهمها والتأقلم معها[٣].

ويمكن تلخيص الوظيفة التي تقوم بها الصحافة في خدمة عملية التنمية في المجالين التاليين:

الأول: أن تقوم بدور المنبه إلى التنمية وذلك بإثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية وربط هذه القضايا بمصالح المواطنين ومصائرهم.

---

(١) فاطمة القليني و محمد شومان ، الاتصال الجماهيري : اتجاهات نظرية ومنهجية ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، دط ، ٢٠٠٤م) ص ص٢١- ٢٢.

(2) فاروق أبو زيد، مرجع سابق ، ص ص ٤٤- ٤٥.

(3) المرجع نفسه، ص٤٥ .

والثاني: حشد الدعم الشعبي للتنمية من أجل تحقيق هدف بدونه تفقد عمليــة التنميــة مــضمونها وهــو: المشاركة الجماهيرية في التنمية الوطنية [١].

١ــ الصحافة الحزبية والقيم المرغوبة:

تسعى الأنظمة السياسية الديمقراطية إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية القائمة على المشاركة والحوار والتداول السلمي للسلطة ، واحترام وجهة نظر الآخر، بهدف استقرار نظامها الــسياسي ، بينمــا تــسعى الشريعة الإسلامية إلى تعزيز قيم الحرية والعدالة والمساواة و التسامح والشورى والوسطية واحترام وجهة نظر الآخر، من أجل سعادة البشرية والوصول إلى الغاية من خلق الإنسان وتفرغه للعبــادة التــي خلــق الإنسان من أجلها.

ومن هذا المنطلق فان الصحافة الحزبية وبما أنها وسيلة هامة في عملية التأثيرعلى الرأي العــام وأداة من أدوات التنشئة السياسية تقع عليها مسؤولية استقرار الأنظمة السياسية وغرس القيم السياسية التي تدعو إلى الإنجاز." وقد أوضح " دافيد ماكليلاند" في كتابه "مجتمع الإنجاز" أن تكريس قيمة الإنجاز أمــر سائد في الدول المتقدمة ، بينما تهتم الدول المتخلفة بتكريس قيمة القوة من خلال التركيز علــى الأبطــال والمعارك والجيوش[٢].أي أنه يجب التركيز على القيم العليا التي تؤهل المجتمع للتعامــل مــع الحاضــر ومواجهة المستقبل[٣]. وفي هذا السياق يشير الدكتور أحمد الكبسي إلى أن القرن الحادي والعشرين أصبح يتطلب منا التعامل مع مصطلحات جديدة قد لا يفهمها بعض الأطراف ، إلا أنه إذا أردنا أن نتعايش مــع غيرنا، فيجب علينا أن نتعايش مع قاموس القرن الحادي والعشرين – مصطلحات بناء وتــدعيم المجتمــع المدني – القوة الشاملة للدولة – دعم برامج حقوق الإنسان – الحكم الصالح ، وغيرها.[٤] كما أن هنــاك مشتقات حديثة يجب التعامل معها ومنها: (العولمة – والحكومة ، المحاسبية – والتنافــسية – والمواطنــة المنظمة الافتراضية). ماذا تعني الدولة الإدارية والحكومة الالكترونية والشرعية المدنية والمجتمع المدني العالمي ، والدبلوماسية العامة والحكومة الذكية ، يجب أن نتعامل مع الأسواق والمعرفــة ، والتكنولوجيــا والتنافس ، التحاور والفهم المتبادل،إننا في عصر باتت فيه الثقافة المحلية مهددة ولا مكان فيهــا للثقافــة الأضعف[٥].

---

(1) فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص٤٦.

(2) كمال المنوفي (محررا) التعليم والتنشئة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص١٧.

(3) المرجع نفسه ، ص١٨.

(4) أحمد محمد الكبسي ، وتتواصل عملية الإصلاحات ، صحيفة الميثاق ، يناير٢٠٠٧م .

(5) المرجع نفسه.

٢ ـ الصحافة الحزبية ومجالات التنشئة السياسية

يمكن للصحافة الحزبية القيام بدورها في عملية التنشئة السياسية وذلك من خلال أبعاد التنشئة السياسية، فالصحف الحزبية كغيرها من آليات التنشئة تغطي ثلاث مجالات هي[1] :

أولا: المجال المعرفي: وهنا يتعلق الأمر بتوسيع دائرة المعرفة وتزويد كوادر الحزب بمعلومات جديدة ومتنوعة.

ثانياً: المجال العقائدي: حيث يكون التأثير في جانب المعتقدات أو القيم الأساسية.

ثالثاً: المجال العاطفي: وهنا لا يتجه التأثير إلى جانب المعارف والمعتقدات وإنما إلى العواطف والمشاعر ويتجسد هذا الدور من خلال قيام هذه الصحف بعدة مهام منها:

١ـ زيادة الشعور بالانتماء إلى أمة أو إلى قومية، وبهذا الشعور يتوحد الشعب في الداخل، وتتحقق التنمية.

٢ـ تعليم الجماهير مهارات جديدة، وهناك توافق كبير وعلاقات وثيقة في الدول النامية بين ما يؤديه التعليم وما تنشره وسائل الإعلام.

٣ ـ غرس الرغبة في التغيير، وزيادة آمال الجماهير.

٤ ـ تشجيع الجماهير على المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية .

٥ ـ خلق ثقافة جماهيرية بدلا عن الثقافات الفرعية ، وخلق الولاء للوطن[2].

٦ ـ المساعدة في المحافظة على الأنظمة السياسية واستمرارها[3].

٧ ـ نقل العديد من الرسائل السياسية لا سيما أخبار الأحداث السياسية اليومية .

٨ ـ توفير معلومات جديدة، وخلق صور جديدة عن القادة السياسيين[4].

٩ ـ تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك السياسي للناخبين[5].

١٠ ـ نقل التراث من جيل إلى آخر[6].

---

(1) ينظر: كمال المنوفي (محررا) ،التعليم والتنشئة السياسية في مصر مرجع سابق ، ص١٤

(2) رعد حافظ سالم ، مرجع سابق ، ص٩٣.

(3) رعد حافظ سالم ، مرجع سابق ، ص ٩٣.

(4) المرجع نفسه، ص٩٤.

(5) المرجع نفسه، ص٩٤.

(6) المرجع نفسه ، ص٩٤.

وحتى تحقق الصحافة الحزبية النجاح في رسالتها السياسية - وكما رأى بعض الباحثين - أن من المبادئ الأساسية لتحقيق التأثير القوي يتمثل في[1]:

١ـ إعادة الرسائل الإعلامية على مدى زمنٍ معين (التكرار) .

٢ـ التركيز على جمهور معين تستهدفه الرسالة الإعلامية.

٣ـ تحديد الأهداف بعناية لكي يقوم المتصل بإنتاج رسائل منسجمة مع الأهداف .

---

(1) صالح خليل أبو إصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط٤،٢٠٠٤م) ص١٤٨.

الفصل الثاني

الإطار الدستوري والقانوني والحزبي للصحافة الحزبية اليمنية

الفصل الثاني

الإطار الدستوري والقانوني والحزبي للصحافة الحزبية اليمنية

عرفت اليمن التعددية الحزبية ـ بشكلها الحالي ـ بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م ، وقبل هذا التاريخ لم يكن شمال اليمن يعرف إلا "التنظيم السياسي الواحد"[١]، بينما جنوب اليمن اختار " نظام الحزب الواحد[٢] ". وهذا ما انعكس بدوره على ظهور واختفاء بعض الصحف الحزبية وفقا للممارسة العلنية لأحزابها.

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو١٩٩٠م وصدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الصحافة والمطبوعات في العام ١٩٩١م – واللذين تضمنا شروط ممارسة العمل الحزبي والصحفي في الجمهورية اليمنية – ازدهرت الصحافة الحزبية اليمنية ومارست نشاطها الصحفي بحرية كاملة كفله لها قانون الصحافة والمطبوعات[٣] .

---

(1) محمد محسن الظاهري ، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن (١٩٩٠-١٩٩٧م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٣م) ص١٩٢.

(2) محمد محسن الظاهري، المرجع السابق، ص١٩٢.

(3) وصلت الإصدارات الصحفية حتى العام ٢٠٠٢م (١٩٨) صحيفة، منها حوالي ١٦صحيفة حزبية، ينظر: الدليل العام للصحف والمجلات والنشرات اليمنية ١٩٦٢م – ٢٠٠٢م، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي.

المبحث الأول: الإطار التاريخي لنشأة الصحافة الحزبية في اليمن

يتناول الباحث المراحل التاريخية لنشأة الصحافة الحزبية اليمنية في مرحلتين تمثل الأولى مرحلة ماقبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وكيف عانت الصحافة الحزبية اليمنية خلال هذه الفتر، ة والمرحلة الأخرى مرحلة مابعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية والتي شهدت فيها الصحافة الحزبية اليمنية الانطلاقة الحقيقية لها من خلال السماح لها بممارسة عملها وفقا للقوانين النافذة .

أولا: الصحافة الحزبية اليمنية قبل الوحدة اليمنية

ظهرت الصحافة الحزبية في اليمن منذ الأربعينيات، وذلك بعد ظهور صحيفة صوت اليمن الناطقة باسم الجمعية اليمنية الكبرى آنذاك[1]. مع التأكيد أن اليمن قد عرفت الصحافة المطبوعة منذ القرن الثامن عشر مع دخول أول مطبعة إلى اليمن. وعلى الرغم من ظهور العديد من الصحف الحزبية خلال الفترة ١٩٤٦ــ ١٩٩٠م والدور الفاعل الذي قامت به، في زيادة الوعي الوطني والتعجيل بقيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر من خلال نقد الأوضاع التي كانت تعيشها اليمن في ظل الحكم الإمامي في الشمال والحكم الاستعماري في جنوب الوطن ، لم تعرف اليمن الصحافة الحزبية بالمعنى الذي عليه اليوم قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية،على الرغم من وجود صحف حزبية آنذاك[2]، وذلك بسبب تحريم الحزبية في

---

(1) تعد صحيفة صوت اليمن الصادرة خلال الفترة ٣١اكتوبر١٩٤٦م – ٢٤اكتوبر١٩٥٥م أول جريدة حزبية ومدرسة للصحافة حيث كان لها دور كبير في كشف أهم الحقائق عن الأوضاع المردية في شمال الوطن مطالبة الإمام بالاصطلاح الإداري والسياسي والاقتصادي في البلاد . انظر: عبد الله الزين ، اليمن ووسائله الإعلامية ١٨٧٢-١٩٧٤م ،(القاهرة : مطابع الطوبجي ،١٩٨٥م) ص ٩٤-٩٥ وإسماعيل الوريث ، واقع الإعلام اليمني وقضايا إعلامية أخرى ١٨٧٢-١٩٩٢م، (صنعاء : مركز عبادي للدراسات و للنشر ، ط١، ٢٠٠٣م) ص ص١٠٨- ١١٥

لمزيد من المعلومات حول الصحافة الحزبية قبل الوحدة بشكل خاص والصحافة اليمنية بشكل عام انظر: ــ أمة العليم السوسوة ، التاريخ القريب لنشأة وتطور الصحافة اليمنية ، مجلة متابعات إعلامية الصادرة عن وزارة الإعلام العدد(٣٠و٣١) ، سبتمبرــ أكتوبر ١٩٩٣م ، ص ص ٧ــ١٠ .

ــ فاطمة سعيد أحمد باحاج ، تطور المجلات اليمنية المتخصصة في الجنوب منذ عهد الاستقلال ١٩٦٧م ــ ١٩٩٠م ، رسالة ماجستير منشورة في مجلة متابعات إعلامية ، العدد ٦٠ مايوــ يوليو١٩٩٨م ، ص ص ٨ ــ ٣٥ والعدد ٦١ ،ص ص ٥٤- ٧٢.

ــ حسين باسليم وطارش قحطان : مسيرة الصحافة في اليمن ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٦٧، ابريل ــ يونيه١٩٩٢م .

ــ علوي عبدالله طاهر ، الصحافة قبل ثورة سبتمبر، (الكويت : منشورات مجلة الخليج والجزيرة ،١٩٩٨٥م) .

ــ عمر الجاوي ، الصحافة النقابية في عدن، (عدن : مطابع أكتوبر ،١٩٦٧م) .

ــ محمد عبدالملك المتوكل ، الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها ، (القاهرة ، مطابع الطوبجي ، ط١،١٩٨٣م) .

ــ عبدالله يحي الزين ، اليمن ووسائله الإعلامية ١٨٧٢-١٩٧٤م ، (القاهرة : مطابع الطوبجي ،١٩٨٥م) .

ــ عبدالحليم سيف ، ٤٠ سنة صحافة (صنعاء : مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٢م) .

ــ عبدالوهاب المؤيد ، موسوعة الصحافة اليمنية (صنعاء : نقابة الصحافيين اليمنيين ،٢٠٠٣م) .

ــ سيف علي مقبل ، تاريخ الصحافة اليمنية ، الكتاب الثالث (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني،١٩٩٣م).

ــ إسماعيل الوريث ، واقع الإعلام اليمني وقضايا إعلامية أخرى (١٨٧٢ــ١٩٩٢م) ، (صنعاء : مركز عبادي للدراسات و للنشر ، ط١،٢٠٠٣م).

ــ محمد عبد الجبار سلام ، الإعلام اليمني والقضايا السياسية والاجتماعية (صنعاء : مؤسسة الكلمة ،١٩٩٧م) .

(2) بعض الصحف التي كانت تصدر في المحافظات الجنوبية:

ــ صحيفة الجنوب العربي ناطقة باسم رابطة أبناء الجنوب وصدرت في في١٩٥١م.

ــ صحيفة البعث التي تبنت مواقف الجبهة الوطنية المتحدة وصدرت في ١٩٥٥/١/١م .

ــ صحيفة الزمان ناطقة باسم الحزب الوطني الاتحادي وصدرت في العام١٩٥٩م.

ــ صحيفة الكفاح ناطقة باسم الحزب الوطني الاتحادي.

شطري اليمن، ولهذا لم يتمتع شطرا اليمن بحق إصدار الصحف وحرية التعبير على أساس حزبي أو مستقل أو خاص وبشكل متنوع وكبير [١].

ثانيا : الصحافة الحزبية اليمنية بعد الوحدة اليمنية

بقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م، شهدت اليمن قفزة نوعية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلقد جاءت الوحدة بالديمقراطية خياراً لا رجعة فيه ، ولا تنازل عنه، ويُعَدُّ العام ١٩٩٠م وبفضل النظام الديمقراطي الذي رافق قيام الجمهورية اليمنية وإعلان الديمقراطية والتعددية الصحفية عام ازدهار الصحافة اليمنية بأنواعها المختلفة (الرسمية، والحزبية، والأهلية)، وذلك حسب شهادة أهل الاختصاص بذلك، حيث شهدت الصحافة تطوراً غير مسبوق في جميع المجالات الفنية والمهنية بالإضافة إلى المجالات الكمية والحريات الصحفية[٢].حيث منحت وزارة الإعلام العديد من رخص الإصدار لمئات من الصحف، وتم منحها المساحات الواسعة من حرية الرأي والرأي الآخر، وفتح الباب على مصراعيه أمام الأحزاب والمنظمات والهيئات والمؤسسات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني للحصول على رخص لإصدار الصحف[٣].

وازدهرت الصحافة اليمنية بشكل عام والصحافة الحزبية بشكل خاص، وذلك بعد صدور كل من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الصحافة والمطبوعات ، ليشكلا معاً القاعدة الأساسية للدولة اليمنية الحديثة المرتكزة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، لتنطلق الجمهورية اليمنية نحو بناء ثقافة وطنية للإنسان اليمنى من خلال وسائل الإعلام المختلفة (المرئية والمقروءة والمسموعة)، ومنها الصحف الحزبية، التي تسابقت فيما بينها لاستقطاب أعضاء جدد ، يؤمنون بأهداف الحزب ومبادئه، من خلال ما تنشره بين سطورها في كل إصدار، وعلى هذا الأساس تشكلت لدى المواطن اليمنى ثقافة سياسية تجاه ما يراه أو يسمعه من قضايا وطنية ، وبما يخدم العملية الديمقراطية والتنموية ويحقق الاستقرار السياسي وبما يعزز مكانة اليمن على المستوى الاقليمى والدولي.

ونتيجة لهذا المناخ الديمقراطي الذي شهدته اليمن بعد الوحدة ١٩٩٠م فقد شهدت الصحافة اليمنية تطوراً فاق كل المراحل الصحفية التي مرت بها اليمن، حتى إن كثيراً من الأحزاب لم تكتف بصحيفة

---

(1) أمة العليم السوسوة ، مقدمة كتاب ثورة الصحافة اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٠م) لعبدالوهاب المؤيد الصادر عن مركز دراسات المستقبل ، ص١٠ .

(2) محمد عبد الملك المتوكل ، الصحافة في اليمن ، مرجع سابق، ص١٨١٩.

(3) لمزيد من التفاصيل حول الصحافة الحزبية اليمنية بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، ينظر: الصحافة اليمنية (١٩٩٠ــ ٢٠٠٦م)، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي ص ص١٥٧ــ ١٦٧.

واحدة ناطقة باسمها بل دأبت إلى إصدار العديد منها ، وموِلت عدداً آخر من الصحف عندما كانت تلك الصحف داعمة لخطها السياسي أو توجهاتها الفكرية[١].

وساد العمل الصحفي التميز والتنوع والتجدد والتطور الدائم والارتباط بواقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر خلال هذه المرحلة فترة ما بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية من الحرية السياسية والصحفية قدر كبير من الصدق والشفافية والوضوح والتفاعل الحقيقي الذي خلقته دولة الوحدة[٢].

---

(1) بلغ عدد الصحف قبل الوحدة اليمنية خلال الفترة (١٨٧٢- ١٩٨٩م) ٤٩ صحيفة ، في حين بلغ عددها بعد قيام الوحدة بعام ونصف (٢٠٠) إصدار ، المصدر : فيصل الحذيفي: حرية الصحافة في اليمن بعد الوحدة ، مجلة الثوابت ، العدد التاسع ، ص ١٤٨.

(2) محمد على القعاري ، دور الصحافة الرسمية في تعزيز الثقافة الصحية ، دراسة تطبيقية على عينة من الصحف اليمنية للفترة من ١٩٩٦- ١٩٩٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة أم درمان الإسلامية : كلية الإعلام، ٢٠٠١م) ص٤٤ .

جدول رقم (١)

يوضح الصحف الحزبية اليمنية وتاريخ تأسيسها خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣م[1]

م	الصحيفة	الحزب	تاريخ الإصدار	ملاحظات
١	صوت اليمن([2])	حزب الأحرار	١٩٩٠م	توقفت
٢	الثوري	الحزب الاشتراكي اليمني	١٩٦٧/١٠/١٨م	
٣	الشرارة([3])	الحزب الاشتراكي اليمني	١٩٦٨م	توقفت
٤	الميثاق	المؤتمر الشعبي العام	١٩٨٢/١١/١٥م	
٥	الصحوة	التجمع اليمني للإصلاح	١٩٨٥/٤/١١	
٦	التصحيح	حزب التصحيح الناصري	١٩٩٠/٥/١١م	توقفت
٧	التجمع	حزب التجمع الوحدوي اليمني	١٩٩٠/٥/١٢م	
٨	الوحدوي	التنظيم الوحدوي الناصري	١٩٩٠/٩/٢٧م	
٩	العروبة	الحزب الناصري الديمقراطي	١٩٩٠/٥/١٢م	توقفت
١٠	النور	التجمع اليمني للإصلاح	١٩٩٠/٥/١٦م	مجلة شهرية جامعة
١١	الجماهير	البعث العربي الاشتراكي	١٩٩٠/١٠/١م	توقفت
١٢	التحرير	حزب التحرير	١٩٩١/١/٣م	توقفت
١٣	الشورى	اتحاد القوى الشعبية	١٩٩١/٥/٢م	
١٤	٢٢مايو	المؤتمر الشعبي العام	١٩٩١/٥/٢٢م	
١٥	الأمة	حزب الحق	١٩٩١/٧/٢٠م	
١٦	رأي	حزب رابطة أبناء اليمن	١٩٩٢/٤/٢٨م	توقفت ثم عاودت الصدور
١٧	الثوابت	المؤتمر الشعبي العام	١٩٩٣م	مجلة فصلية
١٨	تعز	المؤتمر الشعبي العام	١٩٩٣م	
١٩	المسيلة	المؤتمر الشعبي العام	١٩٩٤/٥/٢م	
٢٠	صوت المعارضة	المجلس الوطني للمعارضة	١٩٩٥م	
٢١	الإحياء العربي	البعث العربي الاشتراكي القومي	١٩٩٧/٣/١٧م	
٢٢	الموقف	المؤتمر الشعبي العام	١٩٩٩م	
٢٣	صوت الشورى	اتحاد القوى الشعبية	٢٠٠١/٦/١٧م	
٢٤	تهامة	المؤتمر الشعبي العام	٢٠٠٣/٣/٢٩م	تصدر عن فرع المؤتمر بالحديدة

(1) المصدر: الدليل العام للصحف والمجلات والنشرات اليمنية (١٩٦٢-٢٠٠٢م) وزارة الإعلام ، المركز الإعلامي.

(2) صدرت في عدن باسم الجمعية اليمانية الكبرى عام ١٩٤٦م . وعاودت الصدور بعد عام ١٩٩٠م كامتداد لصوت اليمن القديمة ، توقفت عن الصدور .المصدر : الصحافة اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٦م) ، مركز التوثيق الإعلامي بوزارة الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٦١.

(3) صدرت في المكلا باسم الحزب الاشتراكي اليمني ، استمرت في الصدور وتوقفت بعد تحقيق الوحدة اليمنية .

١- الصحافة الحزبية خلال الفترة ١٩٩٠ ــ ١٩٩٤م :

شهدت الصحافة اليمنية في ظل دولة الوحدة انفراجة كبيرة وحرية واسعة ، وبدا ذلك واضحا في تعدد الصحف حيث وصل عددها إلى ٩٦ مطبوعة صحفية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ثم قفز الرقم إلى ١٤٢ مطبوعة صحفية في شهر آذار/مارس١٩٩٢م[1].

وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الإصدارات الصحفية ،إلا أن هناك تحديات واجهة إصدار هذه الصحف منها ماهو متعلق بالوضع الاقتصادي، ومنها ماهو متعلق بالجانب الهيكلي. فمن الصعوبة بمكان على الفرد اليمنى أن يتابع كل هذه الإصدارات ، مما يؤثر بدوره على استمرار صدور الصحف نظرا لتكاليفها الباهظة . وأما فيما يتعلق بالجانب الفني والهيكلي فان الحصول على المعلومات والأخبار يتطلب كادرا كبيراً من الصحفيين وكذلك الاشتراك في وكالات الأنباء المختلفة اصف إلى ذلك ندرة الكوادر الصحفية المتخصصة[2].

و بسبب العلاقة المتنافرة بين السلطة والمعارضة فقد تحولت الصحافة الحزبية إلى منابر لتبادل الاتهامات والمهاترات ، وقد اعتمدت بعض الصحف الحزبية على أسلوب المكايدات والإثارة والارتجال وتجاوز قاعدة المهنية الصحفية[3]. مما جعل الصحف تكتب بعقلية السياسي الصرف، وليس بعقلية وقلم الصحفي المتخصص لدرجة تصعب معها استقلالية الصحافة التي تعني عدم خضوعها لسيطرة مسؤولي الدولة أو الحزب أو أية هيئة خارجة عن الإطار التنظيمي لتلك الصحف سواء على المستوى التحريري أو الاقتصادي أو المعلوماتي[4].

كما أن الصحف الحزبية اليمنية أصبحت منطوية على نفسها من خلال الانكفاء على الانتماء الضيق دن دون اعتبار للمصلحة العامة لدرجة أن بعض الصحف الحزبية لم تخرج عن مبادئ الحزب الناطقة باسمه، وأهملت بقية الشرائح والقضايا التي تهم الوطن بأكمله[5].

---

(1) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٤م) ص٢٧٨.

(2) حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص٢٧٩.

(3) الصحافة اليمنية (١٩٩٠ــ ٢٠٠٦م)، مرجع سابق، ص١٥٩.

(4) عبدالعزيز السقاف، الإعلام العربي الاستقلالية والتعددية المأزق المزدوج ، مجلة متابعات إعلامية ، العدد ٤٩يناير - مارس ١٩٩٦م، ص٦٤ .

(5) علي مهيوب محمد البريهي ، الحملات الإعلامية في الصحافة اليمنية للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد : كلية الآداب قسم الإعلام، ١٩٩٩م) ص٨٨.

٢- الصحافة الحزبية اليمنية خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٧م :

وصفت هذه المرحلة - التي شهدت فيها البلاد حرب صيف ٩٤م - بأنها مرحلة التدهور الصحفي والذي رافقه التخوف الشديد من أي كتابات تسيء إلى النظام الحاكم خوفا من تهمة الانفصال التي أصبحت لصيقة بالحزب الاشتراكي وقياداته، وعلى هذا الأساس فقد مارست السلطة الكثير من المضايقات ضد الصحف المستقلة والحزبية باستثناء صحف الائتلاف المؤتمر والإصلاح وغيرها من المحاكمات التي تعرضت لها صحيفة كل من الشورى والوحدوي والثوري[١].

واتسمت هذه الفترة بتقاعس الأحزاب عن دعم وتفعيل حرية الصحافة وحقوق الصحفيين فيما كثفت لجنة شؤون الأحزاب من قيودها ضد الصحف الحزبية كإيقاف صحيفة الثوري بقرار صدر في ١٨ يوليو ١٩٩٥م[٢] .

٢- الصحافة الحزبية اليمنية خلال الفترة ١٩٩٧ ــ ٢٠٠٣م:

في هذه الفترة بلغ عدد الصحف الجديدة الصادرة حتى العام ٢٠٠٢ ما يزيد عن ١٥٠ مطبوعة صحفية[٣]، منها أكثر من أربعين صحيفة حزبية[٤]. وظلت الصحف الحزبية تعاني من تدن كبير في مستواها المهني، وإن كان هناك بعض التميز في العملية الإخراجية وزيادة في مقاس الورق المستخدم.

كما أن كثيراً من الصحف الحزبية لازالت تعتمد على كوادر حزبية في إصدارها ، بدلا من الصحفيين المحترفين (المتخصصين) فضلا عن افتقارها للخدمات الصحفية وشحة مواردها الاقتصادية[٥].

كما تعرض الكثير من الصحفيين الحزبيين للاعتداءات والاعتقالات والمضايقات[٦].

---

(1) بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق، ص٣٤٣ .

(2) سامية الأغبري، مرجع سابق، ص٦٩.

(3) عبدالوهاب بن علي المؤيد ، موسوعة الصحافة اليمنية ،(صنعاء : نقابة الصحافيين اليمنيين ، ط١، ٢٠٠٣م) ص٣١٠.

(4) وصل عدد الصحف الحزبية في السنوات الخمس الأولى من الوحدة، حوالي ٣٥ صحيفة، عبد الوهاب المؤيد، ثورة الصحافة اليمنية، دراسة تحليلية وثائقية ١٩٩٠-٢٠٠٠م، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ط١، ١٩٩٩م) ص٤٨.

(5) علي مهيوب محمد البريهي ، مرجع سابق، ص٩٠.

(6) أنظر الملف خاص بالصحافة اليمنية في: كتاب الصحوة (٦)، التقرير السنوي، اليمن ٢٠٠٣م، (صنعاء: أجواء للخدمات الإعلامية) ص ص٨٢- ٨٨.

جدول رقم (٢)

يوضح إصدار الصحف الحزبية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣م

م	السنة	الصحف الحزبية	الإجمالي
١	١٩٩٠م	صوت اليمن – التصحيح- التجمع – الوحدوي – الجماهير- العروبة – الجديد	٧
٢	١٩٩١م	التحرير- الشورى- ٢٢مايو- الأمة – عدن – الشرارة – ١١فبراير- النذير	٨
٣	١٩٩٢م	رأي – صوت الجبهة – السبعين – المصير- الكفاح- الشموخ – التحالف – التلاحم الوطني – التحرير – السبتمبري- الرابطة	١١
٤	١٩٩٣م	١٧يوليو- تعز	٢
٥	١٩٩٤م	المسيلة – الرواد – الديمقراطي - البعث	٤
٦	١٩٩٥م	صوت المعارضة – التيار الوحدوي	٢
٧	١٩٩٦م	القلم - شبوة	٢
٨	١٩٩٧م	الإحياء العربي	١
٩	١٩٩٨م		
١٠	١٩٩٩م	صوت الجبهة – العاصمة	٢
١١	٢٠٠٠م		-
١٢	٢٠٠١م	صوت الشورى – المجتمع	٢
١٣	٢٠٠٢م		-
١٤	٢٠٠٣م	تهامة	١

ثالثا : الصحافة الحزبية اليمنية و تحديات التنشئة السياسية للمجتمع اليمني :

تتحمل الصحافة الحزبية اليمنية مع المؤسسات الأخرى المعنية بالتنشئة ،مسؤولية وطنية كبيرة تتمثل هذه المسؤولية في تنشئة الأجيال الحالية والقادمة بغرس القيم الديمقراطية فيهم وتنمية الوعي السياسي لديهم ورفدهم بمعاني الحرية والعدل وحقوق الإنسان وغيرها من القيم في ظل مجتمع يتصف بالأمية المرتفعة ، بشكل عام وبالأمية السياسية[١] بشكل خاص. بالإضافة إلى تدني مستوى دخل الفرد[٢] الذي يجعله يعزف عن شراء العديد الكبير من الصحف.

١ــ الصحافة الحزبية اليمنية وبناء ثقافة وطنية وديمقراطية

وحتى تتمكن الصحافة الحزبية اليمنية من بناء ثقافة سياسية وطنية فعليها أن تعيد تشكيل رأي عام وطني يتحلى بسمات ومميزات إنسانية ووطنية وروحية تتصف بروح التسامح والشفافية والمحبة ونشر العدل والسلام وتعميم المحبة والقبول بالآخر ونبذ روح الكراهية والحقد والتعصب والأنانية ورفض الآخر من خلال التركيز على مبادئ وأفكار الثورة اليمنية وروح الديمقراطية وحقوق الإنسان[٣] وعليها الانطلاق لممارسة وظائف جديدة تنسجم والتغيرات التي طرأت على الوطن بعد تحقيق وحدته المباركة[٤]. أن تدرك أن دورها الحقيقي يكمن في بناء ثقافة وطنية وديمقراطية وهو أساس الانطلاق إلى بناء الدولة الحديثة.

٢- التحديات التي تواجهها الصحافة الحزبية اليمنية[٥]:

تواجه الصحافة الحزبية اليمنية الكثير من التحديات التي تؤثر على رسالتها الصحفية التي يمكن حصرها في الآتي:

أ) تعيين القيادات الصحفية على أسس واعتبارات سياسية ومصالح ذاتيه طبقا لولائها التام لمن يعينها بغض النظر عن التخصص الذي يحمله[٦].

ب) قلة الاهتمامات بالدراسات الصحفية العلمية التي تعالج قضايا المجتمع وعدم الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها، والسعي إلى تطوير الخطاب الصحفي وتحسين أسلوب المعالجات الصحفية على ضوء تلك النتائج.

---

(1) والذي يقصد بها عدم إدراك الفرد لحقوقه أمام السلطة السياسية ، ناظم الجاسور، مرجع سابق ، ص٨٢

(2) يصل متوسط دخل الفرد أقل من مائتين دولار، الذي يصاحبه ارتفاع في الأسعار مما يجعل المواطن لا يفكر إلا بلقمة العيش

(3) الصحافة اليمنية (١٩٩٠ــ ٢٠٠٦م)، مرجع سابق، ص١٦٠.

(4) حسين العواضي ، مهام جديدة للصحافة اليمنية ، الصحافة وحقوق الإنسان ، متابعات إعلامية ، العدد(٦٦) يناير ــ مارس ٢٠٠١م ، ص٧٧.

(5) لمزيد من التفاصيل :عبد الرحمن محمد لطف الثمر ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ــ ٦٥.

(6) وجد الباحث أن بعض رؤساء تحرير بعض الصحف الحزبية ليسوا من خريجي كلية الإعلام.

ج) هيمنة الروح الحزبية والرأي الواحد والمبالغة في تصوير القضايا طبقا لمصالح ضيقة وعلى ضوء هذه الرؤية فان المعالجات الصحفية تغلب عليها المصلحة الحزبية التي تفقدها الموضوعية والأمانة الصحفية ، وتنتهج أسلوب المبالغة والإثارة وصولا لهدف مادي أو حزبي ، بغض النظر عما تسببه من آثار سلبيه على القارئ[1].

د) الصحافة اليمنية لم تتحرر بعد من كثير من المعوقات الذاتية الموضوعية والتي تعيقها عن الإسهام في الارتقاء بالمهنة وفي خلق تحولات حقيقية على أرض الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي[2].

هـ) مازال الخطاب السياسي للصحافة الحزبية يفتقد الدور التنويري المحدد بالقانون والدستور، والمتابع للصحافة الحزبية سوف ينتهي به الأمر إلى نتيجة وهى هناك يمنا تعبر عنه الصحافة الرسمية ويمنا آخر تعبر عنه صحف المعارضة أو الصحف الحزبية[3].

و) ومن العوامل التي تمنع الصحافة من القيام بدورها المؤثر على أكمل وجه وقيادة الرأي العام تتجلى في عاملين هما:

١- الأمية المرتفعة الموجودة في المجتمع اليمني .

٢- الطابع الجغرافي الوعر الذي يفصل بين المناطق يحول دون انتشار وتوزيع الصحف[4].

---

(1) لمزيد من الاطلاع حول الاعلام الحزبي اليمني ، جلال الشرعبي ، الإعلام الحزبي في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م ، شؤون العصر، العدد الثاني عشر يوليو- سبتمبر٢٠٠٣م ، ص ص١٥٩-١٦٨.

(2) حسن عبد الوارث: رئيس تحرير صحيفة الوحد ، ورقة عمل قدمها في الندوة التي عقدتها مؤسسة العفيف الثقافي" دور الصحافة في تعزيز التحولات الديمقراطية" بتاريخ ١١إبريل ٢٠٠٧م وتم نشر تعليق عليها في صحيفة الثورة، العدد(١٥٤٩٦)١٦ابريل ٢٠٠٧م ، ص١٧.

(3) منصور الغدرة : الصحافة الحزبية ..هل تغرد خارج سرب أحزابها ، تحقيق منشور في صحيفة ٢٦سبتمبر ، العدد(١١٧٤) الخميس ١٠فبراير٢٠٠٥م، ص٩.

(4) نصر طه مصطفى: رئيس نقابة الصحفيين اليمنيين، ورقة عمل قدمها في الندوة التي عقدتها مؤسسة العفيف الثقافي " دور الصحافة في تعزيز التحولات الديمقراطية" بتاريخ ١١إبريل ٢٠٠٧م وتم نشر تعليق عليها في صحيفة الثورة ، العدد(١٥٤٩٦)،١٦ابريل ٢٠٠٧م ، ص١٧.

المبحث الثاني: الإطار الدستوري والقانوني والحزبي للصحافة الحزبية اليمنية

لكي تقوم الصحافة الحزبية اليمنية بدورها في عملية التنشئة السياسية ،لا بد لها من تشريع ينظم عملها ومرجعية سياسية تستقي منها مواقفها تجاه القضايا . ولهذا كان على الباحث القيام بتحليل النصوص الدستورية والقانونية المنظمة للصحافة الحزبية في الجمهورية اليمنية ، وفي هذا الصدد نؤكد على التزام الصحافة الحزبية اليمنية بالآتي:

١- الالتزام بما تضمنه دستور البلاد وقانونا الأحزاب السياسية والصحافة والمطبوعات من عدم المساس بالثوابت الوطنية[١] .

٢- الالتزام بالبرنامج السياسي لأحزابها .

أولا: الإطار الدستوري

سيقوم الباحث هنا بتوضيح المرجعية الدستورية لممارسة العمل الصحافي الحزبي في اليمن، وكذلك ضوابط هذه الممارسة من خلال استعراض النصوص الدستورية.

١- حرية ممارسة العمل الصحفي الحزبي:

حدد دستور الجمهورية اليمنية المعدل في٢٠٠١م ، ممارسة العمل الصحفي الحزبي من خلال التصريح للأحزاب السياسية بممارسة العمل الحزبي، من خلال الإعلان الصريح بالتعددية السياسية والحزبية ، بهدف التداول السلمي للسلطة، حيث نصت المادة الخامسة على قيام النظام السياسي اليمني على التعددية السياسية والحزبية ." **يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين".**

كما أعطى الدستور للمواطنين حرية التعبير بصوره المختلفة، حيث نصت المادة (٤٢) على أن **"لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون"**

في حين نصت المادة (٥٨) من الدستور على السماح بتكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الاتحادات والنقابات والجمعيات: **"للمواطنين في عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع**

---

(١) وفي هذا السياق فقد صدر قرار جمهوري رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧م قضى بإنشاء لجنة المتابعة وتقييم الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والتنمية . وهذه اللجنة جاء إنشاؤها انطلاقا من الثوابت الوطنية المتمثلة في مبادئ وأهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهوري والوحدة الوطنية والديمقراطية ونبذ الفرقة والعصبية وإشاعة روح التسامح والإخاء بين أفراد المجتمع وغيرها ، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد ١٣٤٢، الخميس ٢٠٠٧/٨/٢٣م ، ص١.

نصوص الدستور- الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور- وتضمن الدولة هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية".

٢- ضوابط العمل الصحفي الحزبي:

من خلال استعراض مواد الدستور يمكن أن نستنتج أسس التنشئة السياسية الضمنية من خلال التأكيد على أن الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة ، والتأكيد على أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية هي لغتها الرسمية وهذا تأكيد على ارتباط اليمن بقضايا الأمة العربية والإسلامية، فقد نصت المادة (١) من الدستور على: "**الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية**". وبالتالي فان على الصحافة الحزبية اليمنية القيام بدورها في تنشئة كوادرها على الحفاظ على سيادة ووحدة البلاد وكذلك على الانتماء العربي والإسلامي.

فيما يؤكد الدستور على ديمقراطية النظام السياسي اليمني من خلال الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات العامة من أجل ممارسة السلطة على اعتبار أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ، حيث نصت المادة (٤) على: "**الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقه غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة**" ومن هذا المنطلق فإنه يجب على الصحافة الحزبية اليمنية غرس قيم المشاركة السياسية والتأكيد عليها من خلال زيادة الوعي السياسي لجميع المواطنين.

في حين تؤكد المادة (٤١) على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. مما يوجب على الصحافة الحزبية اليمنية القيام بالدور التثقيفي والتعليمي لتعريف جميع المواطنين بهذه الحقوق وما عليهم من واجبات للوطن. "**المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة**".

ثانيا: الإطار القانوني

١ــ قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية

يجب أن تقوم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية بتنشئة كوادرها وفقا للنصوص الدستورية وقانون الأحزاب اليمنية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م. وحين ننظر لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية نجد أن المادة رقم (٨) الخاصة بتأسيس الحزب أو التنظيم السياسي، قد اشترطت شرطاً أساسياً وهو عدم تعارض مبادئ وأهداف وبرامج ووسائل الحزب مع ما يأتي:

أ- الدين الإسلامي الحنيف.

ب- سيادة واستقلال الوطن ووحدته أرضاً وشعباً.

ج- النظام الجمهوري وأهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ودستور الجمهورية اليمنية.

د ــ الوحدة الوطنية للمجتمع اليمني.

هــ ــ الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان.

و- الانتماء القومي العربي والإسلامي للمجتمع اليمني.

وعلى ضوء ذلك فإن على جميع الأحزاب السياسية في الجمهورية أن تلتزم بما جاء في هذا القانون وأن تنشئ كوادرها على الحفاظ والتمسك بالثوابت الوطنية للجمهورية اليمنية والمتمثلة في الآتي :

أولا: الإسلام عقيدة وشريعة.

ثانيا: النظام الجمهوري.

ثالثا: الوحــدة.

رابعا: الديمقراطية.

خامسا: احترام الدستور والقوانين.

سادسا: التداول السلمي للسلطة.

سابعا: الحريات وحقوق الإنسان.

ثامنا: العدالة الاجتماعية.

وقد شدد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمني على الأحزاب الإسهام بترسيخ الوحدة الوطنية والعمل على تحقيق التنمية الشاملة. ويتضح ذلك من خلال المادة السابعة :(تسهم الأحزاب والتنظيمات السياسية في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديمقراطية، وذلك طبقاً للأسس المبينة في الدستور باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية وديمقراطية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسيا).

كما يحق للأحزاب السياسية إصدار صحيفة أو أكثر، بهدف التعبير عن آرائها، وذلك من خلال ما نصت عليه المادة الثلاثين:(لكل حزب أو تنظيم سياسي حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في قانون الصحافة، كما يحق لكل حزب استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي وفقاً للدستور والقوانين النافذة).

٢- قانون الصحافة والمطبوعات

أ - قانون الصحافة والمطبوعات١٩٩١م:

منح قانون الصحافة والمطبوعات - الصادر في العام ١٩٩١م - الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية حق إصدار الصحف ومزاولة النشاط الصحفي، حيث نصت المادة (٣٣) على الآتي:

حق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها مكفول للمواطنين وللأحزاب السياسية المصرح لها والأفراد والأشخاص الاعتبارية العامة والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية وفقا لما هو منصوص عليه في هذا القانون.

في حين ألزمت المادة (٤١) الأحزاب بتقديم أسماء الهيئة الإدارية لصحفها:

تلتزم الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم اسم رئيس التحرير المسؤول وطاقمها الصحفي، والإفادة بأي تغيير أو تعديل خلال عشرة أيام من حدوثه وتسليمه لوزارة الإعلام. وتلتزم الجهات المذكورة في هذه المادة بتسجيل صحفها ومجلاتها ونشراتها الخاصة بها لدى وزارة الإعلام.

وأما المادة (٤٢) فقد حملت رئيس تحرير الصحف الحزبية المسؤولية الكاملة عما يتم نشره:

يتحمل رئيس التحرير المسؤول المسؤولية الكاملة عن كل ما ينشر في صحف الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والمؤسسات الحكومية وفقاً لأحكام هذا القانون.

وأما المادة (٤٣) فقد حددت طبيعة العلاقة بين رئيس التحرير ومحرريه:

يجب أن يكون لكل صحيفة أو مجلة رئيس تحرير مسؤول مباشرة عما ينشر فيها ويشرف إشرافاً فعلياً على كل محتوياتها، كما يكون له عدد من المحررين المسؤولين أمامه ويشرف كل منهم إشرافاً فعلياً على قسم معين من أقسامها، ويجوز لمالك الصحيفة أن يكون رئيساً للتحرير أو محرراً مسؤولا إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

ب - قانون الصحافة الجديد:

ونظراً لأن قانون الصحافة والمطبوعات أصبح لا يواكب التطورات ومعيقاً لحرية الصحافة، اقتضت الضرورة تعديله، وفي هذا الصدد فقد أكد وزير الإعلام اليمني في الندوة التي عقدت تحت عنوان "الصحافة في اليمن أفق يتسع أم هامش يضيق[1] " حول قانون الصحافة والمطبوعات بالقول:

"هناك خطوات محددة ستعمل الحكومة على إتباعها لمتابعة إصدار قانون الصحافة والمطبوعات في صيغته الجديدة المتطورة مبينا انه سيستفاد في إعادة صياغة مواده من أحدث القوانين العربية والعالمية، بما يعزز من كفالة و إعطاء الحماية الكاملة للصحفي ومنع حبسه بسبب الرأي وأداء المهنة ولحماية تدفق وتداول المعلومات وتبني النقد البناء والانسجام الكامل مع ما تنص عليه المواثيق الدولية بهذا الخوص والموقع من قبل اليمن".

وقد جاء برنامج الحكومة للمؤتمر الشعبي العام برئاسة الدكتور/علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء متضمناً الآتي: إصدار قانون جديد للصحافة والمطبوعات بما يكفل مساحة أوسع لحرية الصحافة[2].

ج - أهم المواد التي تضمنها قانون الصحافة والمطبوعات في عملية التنشئة السياسية:

أكد قانون الصحافة والمطبوعات ضوابط التنشئة السياسية التي يجب على الصحافة الحزبية اليمنية أن تقوم بغرسها للجمهور اليمني من خلال الآتي:

١- تكوين رأي عام وطني في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية وأهداف الثورة اليمنية وبما يعمق الوحدة الوطنية ، فقد نصت المادة (٤) على أن: "**الصحافة المستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للمجتمع والدولة وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة ولا يجوز التعرض لنشاطها إلا وفقاً لأحكام القانون**".

٢- كما ألزم القانون كل الصحافيين عن الامتناع عن الكتابة في كل ما يتنافى مع معتقداته وبكل ما يمس الثوابت الوطنية ، فقد نصت المادة (١٥) على أن: "**للصحفي الحق في الامتناع عن الكتابة أو إعداد مواد صحفية تتنافى مع معتقداته وآرائه وما لا يرضها ضميره الصحفي وله حق التعقيب فيما يراه مناسباً لإيضاح رأيه والتعبير عن وجهة نظر بغض النظر عن اختلاف الرأي والاجتهادات الفكرية وذلك في إطار أحكام الدستور ومبادئه**".

---

(1) عقدت هذه الندوة في مقر صحفيات بلا حدود بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٤م .

(2) صحيفة ٢٦ سبتمبر، الصادرة عن التوجيه المعنوي ، العدد١٣١٧بتاريخ ١٩ابريل٢٠٠٧م، ص٢٠.

٣- في حين ألزمت المادة (٢٠) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفيين بمبادئ الثورة اليمنية والدستور: "**يلتزم الصحفي فيما ينشره بمبادئ وأهداف الثورة اليمنية وأسس الدستور وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون**"!

٤- في حين ألزمت المادة (٢١) الصحافيين بشرف المهنة ومواثيق العمل الصحفي: "**يلتزم الصحفي بشرف المهنة ومواثيق العمل الصحفي، ويعتبر إخلالاً بها تهديد المواطنين بأي صفة عن طريق الصحافة**".

المبحث الثالث : المرجعية الحزبية للصحافة الحزبية اليمنية في عملية التنشئة السياسية

عند الحديث عن دور الأحزاب السياسية اليمنية في عملية التنشئة السياسية في بلادنا فإننا نجد أن هذه الأحزاب يمكنها القيام بعملية التنشئة السياسية وفقاً لبرامجها السياسية الحزبية وبما يتناسب مع قيمه الخاصة ، فلكل حزب وجهة نظره الخاصة في الطريقة التي ينشئ بها كوادره.

أوهى تلك التنشئة السياسية التي يتفرد بها كل حزب من الأحزاب السياسية عن غيره من الأحزاب الأخرى ، فلكل حزب من هذه الأحزاب مرجعيته الفكرية الخاصة التي من خلالها يتم تفسير وتحليل المواقف السياسية. أوهى تعنى الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات[1].

وتقوم الصحافة الحزبية بدور مهم في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس القيم السياسية التي تؤمن بها أحزابها. كون الصحافة الحزبية لسان حال أحزابها فإن عليها أن تقوم بهذه الوظيفة " التنشئة السياسية "، بمعنى عليها أن تقوم ببث القيم والاتجاهات التي يتبناها حزبها.

www.ahram.org.eg/acpss/ (1)

أولا: المرجعية الحزبية لصحافة المؤتمر الشعبي العام

حتى نتعرف على المرجعية الحزبية لصحافة المؤتمر الشعبي العام في عملية التنشئة السياسية لابد لنا أن نستحضر الميثاق الوطني الدليل النظري والفكري للمؤتمر الشعبي العام والذي تكمن عظمته في أنه لم يكن حصيلة جهد فردي أو نخبة اجتماعية[1]، وتأتي أهميته من كونه ناتجا لاتفاق بين القوى والعناصر السياسية والاجتماعية ومثلت القواسم المشتركة فيما بينها[2].

١- الوحدة اليمنية

أكد البرنامج السياسي للمؤتمر الشعبي العام على اعتبار الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية ويجب الحفاظ عليها وحمايتها وعليه فإنه ينطلق في برنامجه الانتخابي - فيما يخص الوحدة اليمنية - من المحددات والثوابت الجوهرية التالية[3]:

- تجذير الانتماء الوطني، وحماية الوحدة الوطنية.
- استكمال البناء المؤسسي.. وتطبيق نظام الإدارة المحلية على أساس اللامركزية المالية والإدارية.
- إن الوحدة الوطنية هي القوة التي نواجه بها كل المخاطر التي تهدد كياننا واستقرارنا وسيادتنا الوطنية[4].

٢- الديمقراطية

يؤكد المؤتمر الشعبي العام على الديمقراطية وعدَّها أيضا من الثوابت الوطنية التي لاتنازل ولا تراجع عنها وأنها هي سفينة النجاة لدول العالم الثالث.ويؤكد أيضا على ديمقراطية النظام السياسي القائم على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة. "أن نظامنا الجمهوري نظام ديمقراطي شوروي نيابي يقوم على التعددية الحزبية وتداول السلطة سلمياً، ويتجسد في دولة المؤسسات الدستورية..." وكما يؤكد على الآتي:

- إن الديمقراطية المتكاملة – فكراً وسلوكاً هي الضمانة الأساسية لحماية الحريات.. ولقيام علاقات سوية متطورة بين مؤسسات الحكم، وبين الشعب والدولة، وبين الفئات الشعبية نفسها، وبين المواطن والوطن.
- إن الديمقراطية تعني أن الدولة بمختلف سلطاتها حق الشعب، ومن ثم فالشعب مصدر السلطة جميعاً.

---

(1) من كلمة الأخ /علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية ، الميثاق الوطني، الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام،(صنعاء : مطابع صنعاء الحديثة للأوفست ، ط٢ ، دت) ص١٦.

(2) تصورات حول تفعيل المؤتمر الشعبي، الجناح الديمقراطي للمؤتمر الشعبي العام، ص٦.

(3) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية للانتخابات النيابية لعام١٩٩٧م . مجلة الثوابت ، العدد١٢، ص ص ٣٥-٣٦.

(4) الميثاق الوطني، ص٧٣.

وهكذا فإن الديمقراطية التي يؤمن بها المؤتمر الشعبي العام ديمقراطية إسلامية تعلو على مفهومي الفوضوية والديكتاتورية بجميع أشكالها، ديمقراطية تتحقق بها كرامة الفرد، وعزة الجماعة، فغاية الفرد إنما هي غاية الجماعة، إطارهما الالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة.

- "إن الديمقراطية هي خيار العصر الحديث لكافة شعوب العالم، وهي سفينة النجاة للأنظمة السياسية، وخصوصا في عالمنا الثالث"[1].

وفي تصوره للبناء المؤسسي للدولة الديمقراطية يرى المؤتمر أن البناء المؤسسي للدولة الديمقراطية يرتكز في الأساس على الفصل بين السلطات الدستورية (التشريعية – والتنفيذية – والقضائية) كتعبير حضاري لدولة المؤسسات وسيادة النظام والقانون وفي ظل ترسيخ قيم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وضمان حق المعارضة الوطنية المسئولة.. إن البناء المؤسسي لهياكل الدولة الديمقراطية هو القاعدة الصحيحة للنظام السياسي الديمقراطي السليم وفي هذا السياق فإن المؤتمر الشعبي العام يهتم على وجه الخصوص بالمجالات التالية[2]:

- تنشئة الأجيال على الممارسات الديمقراطية وأسلوب الحوار والتسامح.
- تعزيز ثقافة الشورى والحوار الديمقراطي والتسامح الثقافي والوفاق الاجتماعي.

في حين يؤكد المؤتمر الشعبي العام على أهمية التعددية السياسية والحزبية حيث يؤكد على أن الممارسة الديمقراطية بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام بمثابة وسيلة أساسية لتحقيق مصالح المجتمع تمكنه من إدارة مهام التنمية وتنشيط فرص العمل والإنتاج .. أما التعددية السياسية والحزبية فإنها لابد أن تكون تعددية في الوطن تنطلق من موروثه الحضاري وتلتزم بثوابته وتناضل في سبيل تقدمه وتدافع عن مكتسباته وتدفع عنه غوائل الزمن وعاديات الأيام[3].

وفي مجال الحكم المحلي[4] **يؤكد على** توفير قاعدة ثابتة وسليمة يرتكز عليها البناء المؤسسي للدولة من خلال تطبيق النموذج المتقدم الحديث مع الأخذ بالأساليب الإدارية المتطورة في تطبيق اللامركزية المالية والإدارية باعتبارها آلية رئيسية من آليات التحديث السياسي والإداري والتنموي والديمقراطي التي تصب في عمق البناء المؤسسي للدولة الحديثة.. وذلك من خلال الآتي:

- ترسيخ النهج المؤسسي في هيئات الدولة المختلفة.

---

(1) مؤتمر صحفي لفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح ، عقب أفتتاح المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ٢٠٠٤/٠١/١١ .

(2) البرنامج السياسي ، موقع مايو نيوز نت ، www.mayonews.net

(3) برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام ، المؤتمر العام السادس ، الدورة الأولى ٤ـ٨ يوليو١٩٩٩م، ص٢٨.

(4) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي، مرجع سابق، ص٣٧.

- إنجاز التقسيم الإداري على أسس وطنية.

- تشكيل المجالس المحلية وإعطاء المزيد من الصلاحيات المالية والإدارية للسلطات المحلية في المحافظات والمديريات وبما يجسد مبدأ اللامركزية المالية والإدارية مع إحياء الروح التعاونية لرفد أهداف التنمية.

- استكمال تنفيذ مشاريع المجمعات الحكومية في مراكز المحافظات والمديريات.

- استكمال البنية التنظيمية الإدارية لأجهزة المحافظات وتعزيزها بالكوادر الكفؤة.

- الاهتمام بصيانة معدات المجالس المحلية وضمان تواصل مهامها الخدمية.

- تعزيز الثقافة الوطنية المرتكزة على الهوية العربية الإسلامية لشعبنا. المرسخة للولاء الوطني، وذلك من خلال توجيه المناهج والبرامج التعليمية في هذا الاتجاه و **في مجال الإدارة والحكم الرشيد يؤكد على تحقيق التطور والكفاءة الإدارية وذلك من خلال:**

- تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة نحو جهاز حكومي أصغر يعمل بكفاءة وفاعلية ووفق وظيفة ودور الدولة.

- بناء القدرة المؤسسية وإدارة التغيير وما يتطلبه ذلك من رفع كفاءة الكادر الوظيفي والقيادات الإدارية في جهاز الخدمة المدنية وزيادة مخصصات الاستثمار في رأس المال البشري.

- تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية والتشريعية لوزارة الخدمة المدنية وتفعيل دورها الرقابي .

٣- المواطنة

يؤكد الميثاق الوطني على حقوق المواطنة من خلال ضمان كل حقوق المواطنة لكل مواطن ، فلا يحرم منها أو جزء منها ، وضمان تمتع كل مواطن بحقوق الجنسية ، فلا تسقط عنه ، ولا يطرد من الوطن ، أو يمنع من العودة إليه(1).

كما أن المؤتمر الشعبي العام ومن خلال برنامجه السياسي يتعهد بدعم المنظمات الوطنية المتخصصة بحماية الإنسان وصون حقوقه، ولن يدخر جهدا في تبني برامج تثقيف وتوعية قانونية في أوساط جماهير الشعب، وتمكين أفراد المجتمع من وعي كامل لحقوق الدستورية والقانونية. وذلك هو السبيل العملي لتعزيز المواطنة الحقة القائمة على المشاركة وتلازم الحقوق والواجبات(2).

---

(1) الميثاق الوطني ، ص٨٣.

(2) برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام ، مرجع سابق، ص٥٣.

٤- التسامح السياسي والاعتراف بالآخر

يحرص المؤتمر الشعبي العام على إشراك مختلف فصائل العمل الوطني والشخصيات السياسية والاجتماعية في الساحة الوطنية، ورد الاعتبار لجميع القيادات السياسية، منطلقا في ذلك من الحرص على إشاعة التسامح والوئام وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في الوطن[١]. ومن أجل إرساء مبدأ التسامح، وإغلاق ملفات الماضي[٢]. ومن هذا المنطلق فإن المؤتمر الشعبي العام يؤكد احترامه للرأي والرأي الآخر والتعاطي مع النقد البناء ودعم وحماية حرية الصحافة وضمان حق التعبير والتفكير والنشر[٣].

٥- الإرهاب

أكدت جميع الوثائق التي حصل عليها الباحث بتأييد الجهود الدولية الرامية إلي محاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة[٤]. ولهذا فإن المؤتمر وحرصاً منه على الحفاظ على استقرار البلاد وفي إطار المصلحة العليا للوطن ومعالجة أية خلافات أو تناقضات بالطرق السلمية والديمقراطية ، ونبذ كل وسائل الإرهاب والعنف من أية جهة كانت[٥]، فإنه يدعوا العلماء الأفاضل أن يتبنوا حملات توجيهيه تدين العنف وتجرم التطرف والغلو[٦] وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة في مكافحة الإرهاب بمختلف أشكاله ومسمياته[٧]. وكذلك محاربة الإرهاب الفكري بكل صوره وأشكاله ومظاهره. وأما الموقف الدولي من الإرهاب فيتجلى من خلال التأكيد على تأييد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة ، ونزع وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل وفق أسس عادلة تتجنب ازدواجية المعايير أوالانتقائية في تطبيق قرارات الشرعية الدولية[٨].

(1) برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام ، مرجع سابق ، ص١٦.
(2) المرجع نفسه ، ص١٨.
(3) برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص٢٣.
(4) ينظر: وثائق المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام (الدورة الأولى) اللجنة الدائمة، صادر عن الأمانة العامة، ص١١٨.
(5) الميثاق الوطني، ص٧٥.
(6) برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام، مرجع سابق، ص٥٥.
(7) المرجع نفسه ، ص٥٦.
(8) المرجع نفسه، ص ص٩٦ـ٩٧.

ثانيا: المرجعية الحزبية لصحافة الحزب الاشتراكي اليمني

بدأ الحزب الاشتراكي اليمنى اشتراكياً ماركسياً لينياً صرفاً(١)، ويتضح ذلك في الأهداف المحددة في مؤتمره التأسيسي وهي(٢):

١ـ تعزيز سلطة الدولة.

٢ـ تطوير التركيبة الطبقية للمجتمع.

٣ـ تأميم النشاط الاستثماري.

ليطور الحزب أيديولوجيته بعد إعادة تحقيق الوحدة عام١٩٩٠م، لتصبح مواكبة للمرحلة الديمقراطية "حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتحديث(٣)". وهذا أيضاً ما أقدمت عليه روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي السابق بتغيير أيديولوجيتها المعادية للرأسمالية. وذلك حيث تحول شعار الحزب إلى نضال الحزب من أجل تأمين التعددية السياسية، وحرية نشوء الأحزاب،

---

(1) النظرية الماركسية تقوم – في أبسط صورها – على افتراض أن تاريخ المجتمع الإنساني بوجه عام هو تاريخ الصراع بين الطبقات، وأن هذا الصراع يقود في نهاية الأمر إلى انتصار البروليتاريا أو الطبقة العاملة وإقامة نظام سياسي يعبر عن دكتاتورية البروليتاريا. ينظر: www.ahram.org.eg/acpss/

"الحزب الاشتراكي اليمني هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى وهو التعبير الحي عن وعي هذه الطبقة لمصالحها الحقيقية ولمستقبلها ودورها التاريخي وهو يستلهم كل ماهو تقدمي وثوري في تراث الشعب اليمني والقومي التقدمي وهو المكمل لكل نضالات هذا الشعب .

وهدف الحزب تحويل المجتمع تحويلا ثوريا لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال نحو الاشتراكية مسترشدا في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل بنظرية الاشتراكية العلمية آخذا بعين الاعتبار الخصائص المحلية لنمو وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا " المصدر : برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، دليل المناضل : تجارب حزبية، ط١، أكتوبر ١٩٧٨م . ص٥ .

وأيضا : "التزمت الأحزاب المكونة للحزب الاشتراكي بالأيديولوجية الماركسية وإن لم تكن ذات نسيج فكري واحد بل كانت عبارة عن خليط من الأفكار والمدارس الماركسية المختلفة التي تجاورت وتعايشت بين أحزاب اليسار وداخل كل حزب ، فإلى جانب المدرسة السوفيتية ، وجدت التيارات الماوية والتروتسكية والجيفارية ، وظلت السمة العامة لعمل أحزاب اليسار محكومة برغبة كل منهما في أن يثبت انه ماركسي أكثر من الآخرين " على محمد الصراري ، رئيس تحرير صحيفة الثوري ، الحزب الاشتراكي اليمني .. نبذه تاريخية، ورقة مقدمة لندوة مستقبل الحزب الاشتراكي اليمني في ضوء مؤتمره الرابع والتي عقدها مركز دراسات المستقبل بتاريخ ٨ديسمبر١٩٩٨م ، ص١٩ .

(2) سيدي أحمد بن أحمد سالم "، الأحزاب السياسية اليمنية ، www.aljzeerh.net

(3) أ- "الحزب الاشتراكي اليمني هو حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتحديث وهو في منطلقاته الفكرية والسياسية والنضالية حزب وطني ديمقراطي يناضل من أجل سيادة الوطن وحماية الوحدة الوطنية ويقف ضد الانفصالية وضد استخدام المذهبية المناطقية والعرقية وكل ما من شانه تمزيق الوحدة الوطنية وتعريض وحدة الشعب للخطر "

ب ـ "الحزب الاشتراكي اليمني هو حزب وطني ديمقراطي اجتماعي يناضل في الجمهورية اليمنية من أجل الحفاظ على الوحدة ، وتعزيز الديمقراطية ، والدفع بعجلة الحداثة والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية "، المصدر : - البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، المقر في الدورة الرابعة والعشرين للجنة المركزية ١٩٩١م ،(صنعاء : الحزب الاشتراكي ،١٩٩١م) ص٥ . وأيضا : النظام الداخلي للحزب الاشتراكي اليمني المقر في المؤتمر العام الرابع الدورة الأولى ٢٨-٣٠ نوفمبر١٩٩٨م، ص٤ ، البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ، المقر في المؤتمر العام الرابع الدورة الأولى ٢٨-٣٠ نوفمبر١٩٩٨م ، ص٢ .

والتداول السلمي للسلطة، واحترام حق المعارضة السياسية في ممارسة نشاطها، والإقرار بان الحزب يستمد من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه وأخلاقياته مضامين نضاله.

١- الوحدة اليمنية

باستقراء بعض أدبيات الحزب الاشتراكي اليمني نجده يؤكد على الحفاظ على الوحدة اليمنية من خلال النضال من أجلها ومن أجل إزالة حرب صيف ١٩٩٤م وهي كما يلي:

- "الحزب الاشتراكي اليمني، هو حزب الوحدة والديمقراطية والتحديث والعدالة الاجتماعية. وهو في منطلقاته الفكرية والسياسية والاجتماعية حزب وطني ديمقراطي اجتماعي يضم في صفوفه على أساس الانتماء الطوعي أبناء الشعب اليمني الذين يقتنعون بوعي بنظامه الداخلي وبرنامجه السياسي ، ويناضلون بإخلاص من أجل تنفيذها[1] .

- يعتمد الحزب في رسم سياساته وأهدافه على المنهج العلمي في دراسة وتحليل ظواهر الواقع الملموس، بمختلف مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبمختلف أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية، ويتعامل ويتفاعل ايجابيا مع مختلف تيارات الفكر الاجتماعي والإنساني التي تؤمن بمثل وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- يتمسك الحزب بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ويحافظ على العقيدة الإسلامية السمحاء ، ويستمد من روح الدين الإسلامي مضامين النضال من أجل نصرة المستضعفين وتجسيد قيم الحق والشورى والحرية والعدالة والمساواة ، وإشاعة روح التسامح والحث على الاجتهاد والعلم والعمل.

- يرى الحزب الاشتراكي اليمني إن إزالة آثار حرب صيف ١٩٩٤م وإصلاح مسار الوحدة[2] وبناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون والمؤسسات ، والمواطنة المتساوية تمثل اليوم مهمة عاجلة

---

(1) المادة (٤) و(٥) من النظام الداخلي المقر في المؤتمر العام الرابع ، مرجع سابق ، ص٤.

(2) أ - يرى الحزب أن تحقيق هذه الغاية يتأتى من خلال : الإقرار ببطلان وخطأ سياسة ونهج الحرب واستعمال القوة والعنف في حل الخلافات السياسية وإلغاء فتوى الحرب والتخوين والتكفير وتقديم الاعتذار لمواطني المحافظات الجنوبية والشرقية وتعويض المتضررين ماديا ومعنويا عما لحق بهم من أذى بسبب الحرب وتأثير تلك السياسات والفتاوى الخاطئة وغير المبررة . ب - إعادة كافة الممتلكات التي تم نهبها تحت هذه الفتوى وغيرها ، وإعادة الاعتبارات لمنجزات الثوريين كما نص على ذلك دستور الوحدة . ج - عودة الموظفين المدنيين والعسكريين المشردين والموقوفين والمحالين قسرا إلى التقاعد إلى أعمالهم بمن فيهم المتضررين من الصراعات السياسية السابقة ..الخ . د - إلغاء الأحكام السياسية وإلغاء النتائج المادية والمعنوية المترتبة عليها ، ورد الاعتبار لمن اتخذت بحقهم هذه الأحكام وتحريم استخدام العنف والإرهاب في الحياة السياسية والاجتماعية من أي جهة كانت ، وإلغاء التفرقة الشطرية والطائفية والقبلية . هـ - إعادة تموضع القوات المسلحة خارج المدن والقرى ووضعها في أماكن الدفاع عن السيادة الوطنية وتحريم تدخلها في الشئون المدنية . و - بناء دولة الوحدة اليمنية الحديثة على أساس جوهر اتفاقية الوحدة ودستورها المتفق عليه بين طرفيها ، ووثيقة العهد والاتفاق الموقع عليها من قبل الجميع ، وتشكيل هيئة وطنية للمصالحة والإنصاف ، مهمتها إظهار الحقائق وتحقيق العدالة للمتضررين من نتائج الحروب والصراعات السياسية ، وتعويضهم وعائلاتهم ، بما يحقق الاندماج الوطني ، ويضع حدا لتداعيات وآثار تلك الحروب والصراعات ويحقق العفو المتبادل بين أطرافها . المصدر : البرنامج السياسي المقر في المؤتمر العام الخامس : مؤتمر الشهيد جار الله عمر، المنعقدة في الفترة ٢٦-٣١يوليو٢٠٠٥م ، ص ص ١٥- ١٦.

وملحة تستدعيها ضرورة الخروج بالبلاد من حالة الركود والتراجع والسير بها نحو آفاق التطور والتقدم والديمقراطية والتحديث.

٢- الديمقراطية

يؤمن الحزب الاشتراكي اليمني بأن[1]: الديمقراطية منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة لا يمكن تجزئتها أو تقييد جانباً منها أو الانتقاص من أي من عناصرها أو التعامل معها بانتقائية ،

ويناضل الحزب من أجل تجسيد وتكريس الديمقراطية كمنظومة متكاملة كأساس للنظام السياسي للمجتمع، بكل ما تتضمنه من مبادئ وأسس تكفل المواطنة المتساوية وترسيخ أسس المجتمع المدني، وحريات حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية والسياسية ويتبع الحزب أساليب ووسائل النضال السلمي الديمقراطي[2].

ويؤمن الحزب بأهمية الديمقراطية وبحق المشاركة في السلطة أو التداول السلمي لها عبر الانتخاب الديمقراطية[3]. كذلك يؤمن بأن الديمقراطية منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متكاملة لايمكن في السلوك تجزئتها أو تقييد جانب منها أو الانتقاص من أي من عناصرها بانتقائية .كما يؤمن الحزب أن الديمقراطية هي الوسيلة الفعالة لإطلاق كافة الطاقات الوطنية من أجل بناء البلاد وتأمين مستقبلها، وتأسيسا على ذلك فان النضال السلمي من أجل الديمقراطية يشكل أحد المحاور الأساسية في سياسة الحزب[4].

وفي رؤية الحزب الاشتراكي للدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة: ينطلق الحزب في تأكيده على أهمية استكمال بناء الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة من تقديره العميق بأن تحقيق ذلك ليس ضروريا فقط من زاوية استكمال مقومات السيادة الوطنية على كافة أراضي الجمهورية ، وإنما لأنه يدرك – أيضا – جيدا علاقة ذلك بانجاز مختلف مهمات البناء الوطني الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتوقف على تحقيقها النهوض بواقع المجتمع اليمني وتقدمه وازدهاره بل وعلاقة ذلك بخلق الشروط المدنية التي تصان في ظلها كرامة الإنسان اليمني وتنمي مصالحه المشروعة ويؤمن مستقبله الحر[5].

وفي وجهة نظر الحزب أن للدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة مواصفات تتحقق من خلال الآتي[6]:

---

(1) البرنامج السياسي المقر في المؤتمر العام الخامس ، مرجع سابق، ص١٩.

(2) النظام الداخلي المقر في المؤتمر العام الرابع، مرجع سابق، ص٥.

(3) المرجع نفسه ، ص٤ .

(4) البرنامج السياسي ، المقر في المؤتمر العام الخامس، مرجع سابق، ص ص٨-٩.

(5) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق،٢٣٩.

(6) لمزيد من التفاصيل : البرنامج السياسي، المقر في المؤتمر العام الرابع ، مرجع سابق، ص ص١٣ــ٢٠.

١ــ سلطات الدولة المركزية

٢ــ الحكم المحلي

٣ــ الإصلاح الإداري الشامل

٤ــ إصلاح أجهزة الدفاع والأمن

- التداول السلمي للسلطة(١):

يرى الحزب الاشتراكي اليمني أن توفير الإمكانيات والشروط الواقعية اللازمة لممارسة مبدأ التداول السلمي للسلطة بصورة فعلية ، يعد ركنا أساسيا من أركان النظام الديمقراطية، ويرى الحزب ضرورة إدخال بعض التعديلات المناسبة على الدستور والقوانين بحيث يمكن التوصل إلى ممارسة حقيقية للتداول السلمي للسلطة وذلك وفقا لما يلي منها :

أ ــ إصلاح التشريعات الخاصة بالانتخابات لسد الثغرات القانونية التي أظهرتها تجربة العمليات الانتخابية السابقة، بما يوفر ضمانات سياسية وقانونية حقيقية لحرية ونزاهة الانتخابات.

ب ــ تعديل النظام الانتخابي من نظام الدائرة الفردية إلى نظام القوائم الانتخابية والتمثيل النسبي .

ج ــ ضمان حياد الوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة والشرطة وأجهزة الأمن والإعلام الحكومي المنافسة بين الأحزاب والمرشحين.

٣- التسامح السياسي والاعتراف بالآخر(٢):

يؤكد الحزب الاشتراكي اليمني على أهمية إقامة التحالفات السياسية وتعزيز دور المعارضة الوطنية الديمقراطية من خلال تطوير التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الأحزاب السياسية على أساس الطوعية والتكافؤ والمهام البرنامجية المشتركة ، لما من شأنه تحقيق التوازن السياسي والتداول السلمي للسلطة ، وتعميق وترسيخ التقاليد الديمقراطية وإثراء الحياة السياسية في البلاد(٣).

ويقر التحالفات السياسية الثنائية والمتعددة الأطراف وفقا للأسس التالية(٤) :

أ ــ الاتفاق على مهام برنامجية مشتركة ، وأطر سياسية وتنظيمية مناسبة لتنفيذ تلك المهام .

ب ــ الطوعية والاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي لكل طرف .

ج ــ التكافؤ في العلاقات بين الأطراف .

---

(1) النظام الداخلي المقر في المؤتمر العام الخامس، مرجع سابق، ص ص ٢٣ــ٢٤.

(2) المرجع نفسه ، ص ٤٢.

(3) النظام الداخلي، المقر في المؤتمر العام الخامس، مرجع سابق، ص٤٢.

(4) البرنامج السياسي، المقر في المؤتمر العام الرابع، مرجع سابق، ص١٢.

د – استبعاد أي أسلوب للاحتواء، أو الإكراه، وضمان حق أي طرف في الانسحاب من التحالف متى أراد.

هـ – بقاء الباب مفتوحاً لمن أراد خارج التحالف للانضمام إليه ، ضمن شروط وضوابط محددة ، وسيظل الحزب متمسكا بالموقف الديمقراطي إزاء المعارضة السياسية رافضا كل أساليب تدجين أحزاب المعارضة بما في ذلك محاولات تحويلها إلى زينة لحكم شمولي معاد للديمقراطية ولحقوق الشعب الثابتة في حكم نفسه لنفسه بنفسه.

٤- المواطنة

– يسعى الحزب الاشتراكي اليمني من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق ومصالح جماهير الشعب وقواه المنتجة[1].

– يرى الحزب الاشتراكي اليمني إن ممارسة الديمقراطية والحريات السياسية وكافة حقوق المواطنة في ظل الدولة اليمنية الحديثة الجديدة ، تظل منقوصة في الواقع العملي ، وغير قابلة للتحقيق بالكامل بالنسبة لجماهير الشعب الغفيرة، مادامت ثمة فئات اجتماعية داخل الجمهورية لا يطالها قانون الدولة ولا تخضع لحكمها.

٥- الإرهاب:

يرفض الحزب الاشتراكي اليمني كل العمليات الإرهابية ويدينها بشدة ويقف على الدوام ضد مختلف الأنشطة الإقليمية والدولية المناهضة للإرهاب ، مؤكداً على أهمية تجفيف المنابع الفكرية والاقتصادية والاجتماعية للإرهاب ، والتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع ضد الاحتلال والاستعمار، من أجل الاستقلال وحماية السيادة الوطنية للشعوب[2]. ويجرم الحزب العنف والإرهاب بمختلف أشكالهما[3].

"إن حزبنا في ظل التغيرات الدولية الجذرية التي جرت في العقد الأخير من القرن العشرين ، يستوعب تأثيرها، ويدعو إلى تنمية العلاقات الاقتصادية ،على أساس تغليب المصالح الوطنية ، وتحقيق المنافع المتبادلة، والعلاقات السياسية، على أساس الاحترام المتبادل ، ونبذ العنف أو استخدام القوة للحصول على مزايا أو منافع سياسية أو اقتصادية ، واحترام المواثيق الدولية"[4].

---

(1) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق ، ص٢٣١.

(2) البرنامج السياسي المقر في المؤتمر العام الخامس ، مرجع سابق ، ص٩٤.

(3) المادة (٩) من النظام الداخلي المقر في المؤتمر العام الرابع، مرجع سابق، ص٥.

(4)البرنامج السياسي المقر في المؤتمر العام الخامس ، مرجع سابق، ص٤٦.

و"يناهض الحزب ممارسة العنف والإرهاب أو الدعوة إليهما أو التحريض على استخدامهما في الحياة السياسية، وكذا رفض التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية خارج الأطر الدستورية"(١).

ويتبع الحزب أساليب ووسائل النضال السلمي الديمقراطي ويرفض استخدام العنف والإرهاب في حسم الصراعات السياسية.

(١) البرنامج السياسي، المقر في المؤتمر العام الرابع، مرجع سابق، ص٩.

ثالثا: المرجعية الحزبية لصحافة التجمع اليمني للإصلاح

نواة التجمع اليمني للإصلاح هي حركة الإخوان المسلمين في اليمن وما انضم إليها من فعاليات سياسية إسلامية وشيوخ قبائل وضباط وعسكريين[1]. تأسس في١٣سبتمبر/أيلول١٩٩٠م.

١ - الوحدة اليمنية

يؤكد التجمع اليمني للإصلاح فيما يخص الوحدة اليمنية على الآتي:

الوحدة اليمنية قدر ومصير اليمنيين جميعا قدموا في سبيل تحقيقها التضحيات الجسام وهي صمام أمان الشعب اليمني وعامل استقرار للمنطقة كلها وخطوة على طريق الوحدة العربية الإسلامية[2].

إن إزالة التشطير، وإعادة وحدة اليمن نعمة مَنَّ الله بها على شعبنا، وهو ما يفرض علينا صون هذا المكسب التاريخي الحضاري بترسيخ دعائم الوحدة وقطع الطريق أمام كل الذين يحاولون العبث بها أو المراهنة عليها.. وذلك من خلال الآتي:

أ ــ سرعة العمل على إزالة آثار ومظاهر التشطير في القوانين والأجهزة والممارسات والمناهج وفي نطاق التنظيمات والجمعيات والاتحادات وكل الفعاليات والتجمعات الاجتماعية والثقافية والشبابية على نطاق الوطن الواحد ، ومعالجة التشوهات الثقافية والاجتماعية التي خلفتها عهود التشطير.

ب ــ استخدام كل الوسائط الإعلامية والثقافية والتعليمية لتأصيل وتوثيق معاني الوحدة وتوجيه برامج التنمية لتثبيت دعائمها.

ج ــ تعزيز الوحدة الوطنية ، ووعيها كخيار وحيد لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء اليمن القوي الذي تنسجم فيه جميع الفئات وتتلاحم في بناء متراص، ويقوم على ثوابت الدين واللغة والتاريخ ويصعب على الأعداء اختراقه ، وبذلك تتعزز مفاهيم العدل والمساواة ويتحقق التوازن المجتمعي فتصان وحدة التراب والإنسان.

وفي بناء الدولة اليمنية الحديثة[3] : يؤكد التجمع اليمني للإصلاح على أن التوجه إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات .. دولة النظام القانون أصبح ضرورة ملحة لا تقبل التأجيل أو التسويف ، حيث أن حجم التحديات التي تواجهها بلادنا اليوم ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية وترسيخ الولاء الوطني وتحقيق الأمن والاستقرار واستمرار التوجه الديمقراطي الشوروي وتلبية تطلعات أبناء اليمن

---

(1) تم تأسيس التجمع اليمنى للإصلاح كحزب سياسى يضم تحالف (الإخوان المسلمون بقيادة الشيخ / عبدالمجيدالزندانى، والتيار القبلى بقيادة الشيخ / عبدالله بن حسين الأحمر، وشريحة التكنوقراط ويمثلهم/ محمدعبدالوهاب جبارى).

(2) البيان الختامي للمؤتمر العام الأول للإصلاح صنعاء:١٩/٤/١٤١٥هـ الموافق ٢٤/٩/١٩٩٤م في : التجمع اليمني للإصلاح : رؤى .. ومواقف (بيانات .. تصريحات .. مقابلات) الجزء الأول ، إعداد دائرة الإعلام والثقافة ــ الأمانة العامة ، ص٥٠

(3) البرنامج السياسي، موقع التجمع اليمني للإصلاح www.islah-forums.net

الكبير إلى مستقبل مشرق ونهضوي حضاري، وانجاز تنموي في كافة المجالات ، كل ذلك يجعل من بناء الدولة اليمنية المؤسسة دولة النظام والقانون أمر يجب أن يعطى الأولوية . فاليمن لن يكون مؤهلا للانتقال إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين مالم يشرع بجدية في بناء الدولة الحديثة كمدخل ضروري وشرط لازم لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية (1).

٢- الشورى والديمقراطية

يؤكد التجمع اليمني للإصلاح على الديمقراطية الشوروية ، على اعتبار أن الشورى هي المبدأ وأن الديمقراطية وسيلتها(٢).

أ ـ الشورى

في المفهوم الإسلامي ليست مجرد مبدأ سياسي معزول يحكم أشكال العلاقات السياسية فحسب.. بل هي نمط سلوك ونظام عام يصنع مختلف جوانب الحياة بصيغته... إضافة إلى كونه قيمة إيمانية وخلقية توجه سلوك الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، يتربى عليها الفرد والمجتمع لتصبح جزءاً من مكونات الشخصية المؤمنة وأحد مقوماتها. هي مبدأ وقيمة سياسية وقانونية لازمة وملزمة تحدد طبيعة نظام الحكم، وأساس ومصدر السلطة، ونمط الإدارة وأسلوب اتخاذ القرار.

ويتأسس مفهوم الشورى على مبدأ الخلافة العمومية في الأرض التي هي أصل المسؤولية الفردية والجماعية في إعمار الأرض والقوامة بالقسط فالجماعة كلها مستخلفة والأفراد فيها متساوون أمرهم شورى بينهم فهم جميعاً شركاء في خلافة السلطة السياسية لكل فرد منهم نصيبه المعين ودوره المخصوص لا بد أن يمكن منه ويسأل عنه ويحاسب عليه عباد مفروضة وحقاً مكفولاً ليس لأحد أن يمنعه أو ينتقص منه وواجبنا شرعياً لا يجوز التنازل عنه أو الزهد فيه استثقالاً لتكاليفه .

إن الشورى فريضة شرعية ملزمة ابتداءً وانتهاءً وهي الوسيلة العملية لإصلاح الحكم وحل مشاكل السلطة في وقت يعصف فيه الاستبداد بأمتنا العربية والإسلامية ويقودها من إخفاق إلى إخفاق.

والشورى التي يؤمن بها التجمع ويسعى إلى تحقيقها وتأسيس نظام الحكم عليها ليست قالباً جامداً يتعسف الحزب إسقاطه على أوضاعنا الراهنة ولكنها تعني المشاركة في الحكم وحق الشعب في تقرير شؤونه واختيار حكامه ومراقبتهم ومحاسبتهم وضمان التزامهم فيما يصدروه من قرارات.

إن التجسيد الأمثل لمفاهيم الشورى في عصرنا الراهن يوجب الأخذ بأحسن ما وصلت إليه المجتمعات الإنسانية في ممارستها الديمقراطية من أشكال وقواعد وطرق إجرائية وفنية لتنظيم استخلاص

---

(1) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، مرجع سابق ، ص٦٢.

(2) نصر طه مصطفى ، التجمع اليمني للإصلاح : القضايا والمواقف والتحديات ، (دن، ط١، ٢٠٠٠م) ص٥١.

الإجماع وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلمياً وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية فيها وتفعيل المراقبة عليها.. ذلك أن التطبيق العملي المعاصر للشورى كمرتكز للنظام السياسي والدستوري لا تنقصه المفاهيم الشوروية فهي مؤصلة ومؤكدة في شريعتنا الإسلامية بل يصطدم بغياب الهياكل والمؤسسات التي تعبر عن هذه المفاهيم وتتجلى فيها ممارسات الشورى والاختيار وترسي سلوكاً شوروياً إيجابياً قابلاً للتوارث والنماء.

إن التجمع اليمني للإصلاح يسعى بدأب لتعميق مفاهيم الشورى وتطوير أشكاله المؤسسية والتنظيمية وتوطينها لتعبر عن ذاتيتنا الحضارية بحيث يشعر المواطنون بالانتماء إليها والحرص عليها. وتحديداً سوف يعمل من أجل:

١ـ ترسيخ قيم الشورى في كافة مجالات الحياة وتأصيلها في النظم التربوية والثقافية والتوجيهية حتى تتكامل الأنظمة الاجتماعية مع النظام السياسي في ترسيخ الممارسة الشوروية.

٢ ـ توفير المقومات الأساسية اللازمة لبسط وتوسيع الشورى في المجتمع.

٣ـ اعتماد الاستفتاء الشعبي أسلوباً للبت في القضايا المصيرية التي تمس كيان المجتمع.

٤ ـ اعتماد الشورى أساساً لتأسيس السلطة وتداولها بصورة سلمية بما يعنيه ذلك من لزوم تمكين الشعب من ممارسة حقه في تقرير شؤونه العامة وانتخاب حكامه ومحاسبتهم وعزلهم.

٥ـ تقوية المؤسسات الدستورية للدولة واعتبار المؤسسة النيابية هي الأداة العملية لتمثيل إرادة الشعب وتجسيد مبدأ الشورى.

٦ـ تطوير وتقوية مؤسسات الإدارة المحلية واعتماد نمط الإدارة اللامركزية كوسائل عملية لتعميم الشورى.

٧ـ إحياء نظام الحسبة وتطوير صيغه بما يناسب واقعنا المعاصر وتوعية المجتمع بمسؤولياته الشرعية في مراقبة الحكام ومحاسبتهم أمراً بمعروف ونهياً عن منكر.

ب- رؤية الإصلاح المستقبلية بشأن الديمقراطية[1] :

إن الديمقراطية الشورية ثابت من الثوابت التي يؤمن بها الإصلاح ويعمل على تجسيدها بكل الوسائل ولذلك فهو يرى : "إن النقطة المحوريّة في صنع مستقبل ديمقراطي زاهر أن نعمل جميعاً لبناء توازن سياسي يرتكز على قاعدة اجتماعية واقتصادية قويّة وليس على قوة السلاح.

(1) البرنامج السياسي، موقع التجمع اليمني للإصلاح www.islah-forums.net

- التعددية[1]:

إن التعددية السياسية في إطار الثوابت المجمع عليها من الأمة سبيل للتواصل إلى أفضل الآراء والتصورات للنهوض بالأمة وتطوير المجتمع اليمني وإن تعدد البرامج لتحقيق تلك الغاية أمر مطلوب ومشروع والحزب يقره ونحترم حق الآخرين في اختيار الطريق الذي يرونه محققا لتلك الغاية مادام ملتزما بثوابت الأمة ومنطلقه منها .

- التداول السلمي للسلطة[2]:

إن الالتزام بها وترسيخ دعائمها واجب شرعي وضرورة حياتيه بوصفها الطريق الأسلم والأمثل لحل إشكالية السلطة والوصول إليها عبر انتخابات حرة ونزيهة تعبر فيها الأمة عن إرادتها وتعطي ثقتها لمن ترتضيهم حكاما لها وحراسا لعقيدتها ومحققين لمصالحها ويرفض الحزب أي محاولة لإلغاء هذا النهج أو تعطيله بوصف ذلك انتهاكا للشرعية واعتداء على إرادة الشعب في اختيار حكامه .

- الحرية وحقوق الإنسان:

الحرية في الإسلام تتأسس على عقيدة التوحيد التي يدعو الإنسان إلى أن يتحرر من الأصار والأغلال التي تقيده ليكون عبداً لله وحده، وأن الاعتداء على حريته تحدياً لإرادة الخالق. وواجب على السلطة أن تحفظ على المواطنين حرياتهم وأن تهيئ المناخ الذي يرفع المواطنين إلى أمثل صور التحرر في وجه الضواغط الاجتماعية.

كما أن تنظيم ممارسة الحرية مشروط بأمرين: أولهما مراعاة أصل المبدأ العام الذي تقوم عليه الحرية، وثانيهما أن لا يصل تنظيمها إلى مصادرة هذا الحق.

- المساواة

من وجهة نظر التجمع فأن مبدأ المساواة يتأسس على وحدة الأصل الإنساني فالناس كلهم لآدم وآدم من تراب، و جوهر المساواة قانونية بين أفراد المجتمع، فالناس صغيرهم وقويهم وغنيهم وفقيرهم وحاكمهم ومحكومهم أمام القانون والقضاء سواء لا تمايز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو المهنة أو المكانة الاجتماعية. وحرية قيام المنظمات والنقابات وعدم مسها والحيلولة دون هيمنة السلطة أو احتوائها لتلك النقابات.

---

(1) البرنامج السياسي، موقع التجمع اليمني للإصلاح www.islah-forums.net

(2) المرجع نفسه .

٣- **التسامح السياسي والاعتراف بالآخر**

أسهم التجمع منذ أن بدأ يمارس نشاطه التنظيمي والسياسي في ترسيخ العمل السياسي السلمي المرتكز على القبول بالآخر والتعاون المشترك ، وأكد على مبدأ التفاهم ، وأعلى من شأن الحوار الإيجابي، والمفضي إلى توطيد العلاقة الودية بين مختلف الأطراف والتنظيمات العاملة في الساحة اليمنية لما من شأنه استقرار الأوضاع وحماية المكتسبات الديمقراطية ، وتجذير ممارستها العملية في واقع البيئة اليمنية[1].

٤- **المواطنة**

يؤكد التجمع اليمني للإصلاح أنه سيعمل بدأب لترسيخ مبدأ المساواة بين كل أبناء المجتمع[2]. ويهدف الإصلاح إلى تحقيق نقلة نوعية في نفس الفرد وفي وعيه وإدراكه تؤهله لأداء دوره وتحمل مسئولياته وتنقله من دائرة التهميش واللافعالية إلى دائرة الفعالية والحضور في قلب الحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عنصرا صالحا ومصلحا وأداة فعالة في التغيير الاجتماعي من خلال[3]:

أ ـ شحذ طاقات الفرد الروحية بترسيخ العقيدة السليمة بالله الواحد الأحد في عقله ووجدانه وتعميق إيمانه بالله وتجلية تصوره للكون والإنسان والحياة ، ليدرك الفرد مغزى وجوده وحقيقة مسؤوليته فيعبد الله مخلصاً ويخافه وحده راجياً ، ويطيعه ويسلم إليه أمره راضياً .. فيتحرر من شهوة الهوى وفتنة الطاعة في الضلال للسادة والكبراء وفتنة الموالاة والإتباع بالباطل لكل ذي قوة أو سلطان.

ب ـ تقوية الدوافع الإيمانية في نفس الفرد ، والارتقاء بأخلاقه بتهذيبه وتزكية نوازع الخير والصلاح فيه حتى تنشط في وجدانه إرادة فعل الخير فيشارك في فعل الخيرات ويسابق فيها ، وحتى تتعزز في نفسه دوافع الجهاد والتضحية وحمية الانتصار من البغي ((..وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ))[4].

ج ـ إيجاد المناخ الملائم لإطلاق طاقات الفرد وإبداعاته وإحاطته بالعدل وتوفير الحماية القانونية والمادية الكفيلة بصون كرامته وحماية حريته وحفظ حقوقه وإتاحة الفرص المتكافئة أمامه ، ليتحرر من كل الضغوط البيئية والاجتماعية ومن القهر والغبن ومن الشعور بالإحباط.

د ـ غرس الروح الجماعية لدى الفرد وتربيته على الشورى وتفتيق المرتكزات النفسية للتكافل الاجتماعي في نفسه بإحياء روح الأخوة وحقوقها وإثارة نوازع الرحمة وإشاعة روح المحبة وتنمية خلق الإحسان والإيثار ومحاربة النزعة الفردية وروح الأثرة.

---

(1) محمد عبد الرحمن المقرمي، التجمع اليمني للإصلاح : الرؤية والمسار ، دراسة في النشأة والتطور ١٩٩٠م -١٩٩٨م ، (صنعاء : دار المجد للطباعة والنشر ، دط، ١٩٩٨م) ، ص١٧٠.

(2) البرنامج السياسي، المقر في المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح (٢٠ـ ١٩٩٤/٩/٢٤م) ص٤

(3) المرجع نفسه ، ص ص٩ـ ١٠.

(4) القران الكريم ، سورة الشورى ، أية(٣٩) .

هـ ـ بناء الفرد بدنياً بالرعاية الصحية الشاملة ، وبتوفير مقومات الحياة الأساسية (الماء والغذاء والكساء والسكن والدواء) ومحاصرة أسباب المرض ، ومحاربة الآفات الفتاكة ذات الخطر المزدوج التي لا تكتفي بتدمير الأبدان بل تدمر العقل والروح والإرادة والفطرة السوية وتنحط بإنسانية الإنسان إلى أسفل سافلين ، مثل الخمر والمخدرات.

و ـ غرس الروح الوطنية لدى الفرد وتعزيز قيم الانتماء لوطنه وأمته.

ز ـ تحرير الفرد من ترسبات عصور الانحطاط بما شاع فيها من خرافة وجمود وسلبية وتواكل وتعميق وعيه بعصره وتهيئة الظروف الملائمة لنمو عقلية البرمجة والتخطيط والإبداع لديه.

ح ـ تأهيل الفرد مهنياً ليكون قادراً على المساهمة في نهضة المجتمع وتقدمه وليس كَلاً عليه.

٥ - الإرهاب

يؤكد التجمع اليمني للإصلاح على تعزيز سياسة الانفراج الدولي ونبذ استخدام العنف والقوة لحل المنازعات الدولية[١]. والعمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لإقامة نظام دولي عادل تتاح فيه فرص متكافئة للحضارات العالمية في المشاركة فيه والإسهام في صياغته من خلال الحوار الموضوعي لوضع ميثاق جديد لهيئة الأمم المتحدة بما يحقق الشرعية الدولية والنظام الدولي على أسس من الحق والعدل وبما يسهم في إزالة آثار الحرب الباردة[٢].

ويدعو التجمع اليمني للإصلاح السلطة إلى التغيير من الأساليب الإرهابية التي ترفع في وجه القوى الوطنية والكف عن اتهامها بأنها تمثل خطرا على الأوضاع الأمنية كوسيلة لممارسة كل أنواع القمع والاضطهاد[٣].

---

(1) البرنامج السياسي ، المقر في المؤتمر العام الأول ، مرجع سابق ، ص٩٧.

(2) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(3) من بيان التجمع اليمني للإصلاح في الذكرى الأولى لتحقيق الوحدة اليمنية ، في: حسن منصر ، الإصلاح في وجه التطرف والاستبداد ، دراسة في وثائق وأدبيات التجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٠ـ٢٠٠٧م ، (دن، دط، دت) ص ص ٢٠ـ٢١.

رابعا : المرجعية الحزبية لصحافة التنظيم الوحدوي الناصري

ينطلق التنظيم في أسسه النظرية من الناصرية بصفتها الطريق المعاصر لحركة الثورة العربية التي جسدها فكريا ومسلكيا القائد المعلم جمال عبد الناصر[١].

ويُعَرَّف بأنه: تنظيم قومي المنطلق، وحدوي الاتجاه، وجزء أصيل من حركة الثورة العربية والمشروع الحضاري العربي الإسلامي، ينتمي فكريا إلى الناصرية التي تستمد منطلقاتها العقيدية والفلسفية من الدين الإسلامي الحنيف، باعتبارها نظرية الثورة العربية والإطار السياسي للمشروع الحضاري والعربي الإسلامي، الذي تبلور تحت قيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وتحددت أهدافه واضحة وصادقة في تعبيرها عن الضمير القومي للأمة ممثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة.

١ - الوحدة اليمنية

يناضل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري من أجل تعزيز الوحدة الوطنية للشعب اليمني وحمايتها، ومن أجل سيادة الوطن وحريته واستقلاله[٢]. وأن ترسيخ الوحدة وحماية دولتها لا بد أن يكون بالديمقراطية وإقامة دولة المؤسسات وإرساء دعائم القانون والنظام واحترام الدستور وتأكيد المساواة وقيم العدل واحترام حقوق الإنسان وحريته وصيانة كرامته[٣].

وفي رؤيته **للدولة اليمنية الحديثة** يناضل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لإقامة الدولة اليمنية الحديثة العربية الانتماء المسلمة العقيدة الديمقراطية المحتوى القومية الأبعاد والتوجهات الإنسانية الآفاق الحرة، المستقلة[٤]على أساس الديمقراطية وإرساء العدالة الاجتماعية والتقدم ومجتمع النظام والقانون وحقوق الإنسان[٥]. ويدعو إلى الحكم المحلي باعتباره العمق الشعبي للديمقراطية[٦]. والقاعدة الأساسية للدولة اليمنية الحديثة[٧].

٢ - الديمقراطية

يدعو التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري إلى إقامة الديمقراطية السلمية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والمجتمع المدني، وفرض سيادة القانون، وضمان حرية الرأي والتفكير وحرية

---

(1) البرنامج السياسي ومشروع النظام الداخلي، للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المقران من المؤتمر العام الثامن، ٢٣-٢٧نوفمبر١٩٩٣م، ص١٢٣.

(2) المرجع نفسه ، ص٥:

(3) المرجع نفسه ، ص٧.

(4) المرجع نفسه، ص٣٩.

(5) المرجع نفسه، ص٥.

(6)المرجع نفسه ، ص٤٦.

(7) أحمد علي البشاري ورشاد محمد العليمي ، مرجع سابق ، ص٩٨.

الصحافة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، والتداول السلمي للسلطة الذي هو أساس التعددية السياسية ومبرر نشاطها. ويتم التداول عبر الانتخابات الحرة والمباشرة لجميع القوى السياسية والاجتماعية[١].

ويؤكد الحزب على مبدأ الديمقراطية السلمية الذي رفعته الثورة اليمنية ،وتوفير المناخ الكامل أمامها لتصبح كل الممارسات الجماهيرية في التنظيمات السياسية والشعبية والرسمية المختلفة قائمة بالديمقراطية وعلى أساسها بأسلوب الحوار السلمي والحضاري والإقناع والاقتناع واحترام حق الرأي الآخر وحق تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وتداول السلطة سلميا وضمان حرية التعبير عن الرأي بمختلف الوسائل الإعلامية ونزاهة الانتخابات وحياد جهاز الإدارة واستقلال القضاء والفصل بين السلطات وشجب كل أساليب العنف الدموي والإرهاب الفكري مهما كانت مصادره[٢].

ويؤمن بأن الديمقراطية السياسية لا تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية وان حرية التصويت من غير توفير لقمة العيش وضمانها للمواطن تفقد كل قيمة وتصبح خديعة مضللة للشعب وانطلاقا من قناعة التنظيم والتزامه بالديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي فإنه يؤمن بان حل الصراع الاجتماعي الذي تفرضه ظروف الواقع والتناقض بين قواه المختلفة لا بد أن يكون ديمقراطيا وسلميا وعبره تذويب الفوارق الاجتماعية.

ويؤكد على أن الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب بوضع السلطة كلها في يده ، وتكريسها لخدمته ، وهي الأسلوب الصحيح والأمثل لتنظيم وإدارة الحوار في المجتمع لتذويب الفوارق بين فئاته وتجنيبه مخاطر حدة الصراع الاجتماعي أو الطبقي الذي يعطل ويهدر طاقات كبيرة وكثير من قدرات وإمكانات الشعب. ومن خلال الحوار الاجتماعي يأتي تنظيم تداول السلطة سلميا بين قوى المجتمع من واقع التزامها بقواعد الحوار واحتكامها لنتائج صناديق الانتخابات.

وفي نظرته للحريات العامة وحقوق الإنسان يؤكد على الآتي:

أ) إن الحرية هي فطرة الله التي فطر الإنسان عليها، والإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وبناؤه المقتدر. وحرية الإنسان هي شرط تقدمه وتطوره وإبداعه.

ب) إن الحرية بجناحيها الديمقراطية والعدل الاجتماعي هي وحدها القادرة على تحريك الإنسان إلى ملاحقة التقدم وصنع المستقبل الأفضل.

---

(1) البرنامج السياسي ومشروع النظام الداخلي، مرجع سابق، ص ص ٤٢ــ٤٣.

(2) المرجع نفسه ، ص ص٨ ــ ٩ .

جـ) إن الحرية حق أساسي من حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام ونظمها الدستور وأكدتها المواثيق الدولية يجب أن تضمنها القوانين والتشريعات وسلطات وهيئات الدولة.

٣- الاعتراف بالآخر والتسامح السياسي

يؤكد على أهمية التحالف بين كل القطاعات والقوى والفئات الشعبية ، والتحالف الوطني الطوعي والديمقراطي بين كافة القوى السياسية المؤمنة بالثورة والوحدة والعدل والديمقراطية باعتبارها الصيغة العملية الملائمة للواقع ، لما تمثله من وحدة وطنية في مواجهة أعداء الثورة والوحدة الديمقراطية والتقدم(١).

يؤكد على ضرورة الحوار المستمر بين كل القوى الوطنية لإنضاج التجربة الديمقراطية ، وتقريب هوة الخلاف، والاتفاق على الثوابت الوطنية والعمل من أجلها على أساس الاقتناع الحر باعتباره القاعدة الصلبة للايمان(٢). كما يؤكد على أهمية العمل على تفعيل دور المعارضة الوطنية باعتباره جزءً من النظام السياسي(٣).

٤- المواطنة

يؤكد التنظيم على حماية الحريات وصيانة حقوق الإنسان(٤) وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص(٥) والتطبيق الشامل لنظام الضمان الاجتماعي كحق من حقوق المواطنة(٦). والعمل على الارتقاء بحياة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية وتوفير سبل العيش الكريم(٧).

٥-الإرهاب

يدعو التنظيم لحل كافة المشاكل بما فيها الحدود بين بلدان العالم بالطرق السليمة، ووفقاً للحق والعدل. ويدعو إلى دعم السلام العالمي، وزرفض الاعتداء على أراضي الغير بالقوة، أو التدخل في الشؤون الداخلية للأمم، والتصدي للحروب غير العادلة، ويدعو لوقف سباق التسلح وتشجيع كل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والشاملة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العالم(٨).

يؤكد التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على رفضه لمبدأ العنف كأسلوب للتعامل وتصفية الخلافات ، ورفض قيام التشكيلات المسلحة خارج الأطر الشرعية(٩) .

(1) البرنامج السياسي ومشروع النظام الداخلي ، مرجع سابق ، ص٨.
(2) المرجع نفسه ، ص ص ٤٣-٤٤.
(3) أحمد علي البشاري ورشاد محمد العليمي ، مرجع سابق، ص٩٥.
(4) المرجع نفسه، ص٩٥.
(5) المرجع نفسه، ص٩٥.
(6) المرجع نفسه، ص٩٧.
(7) المرجع نفسه، ص٩٦.
(8) أحمد علي البشاري ورشاد محمد العليمي ، مرجع سابق ، ص١٢٠.
(9) المرجع نفسه، ص٤٣.

خامسا : المرجعية الحزبية لصحافة حزب البعث العربي الاشتراكي

يعرف حزب البعث العربي الاشتراكي نفسه بأنه حركة قومية شعبية انقلابية تناضل[1] في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية. وأنه جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية وأن العرب يشكلون أمة واحدة بمكوناتها التاريخية والثقافية والروحية الواحدة ، وأن هذه الأمة تمتلك الحق في السعي لتجاوز كل أعراض التجزئة الزائفة المصطنعة عبر النضال لتحقيق وحدتها السياسية والاقتصادية ، وإقامة دولتها الواحدة [2].. قال تعالى " إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ " صدق الله العظيم[3].

وأنه حزب انقلابي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية ، وبناء الاشتراكية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال، وأن الاعتماد على التطور البطئ والاكتفاء بالإصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع[4].

١ – الوحدة اليمنية

يؤمن حزب البعث بأن الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية وذلك لأنها توجت العمل النضالي لثورتي ٢٦سبتمبر و١٤أكتوبر ولهذا فهو يؤكد على أن انجاز الوحدة اليمنية وإعلان الجمهورية اليمنية كثورة ثالثة ، جاء تتويجا لثورتي ٢٦سبتمبر١٩٦٢م ، و١٤أكتوبر١٩٦٣م المجيدتين. وإن إعلان قيام الجمهورية اليمنية على أساس النظام الجمهوري الديمقراطي كشكل ومنهج للحكم بعد الثورتين يعد مكسبا وطنيا عظيما يقتضي استمرار الحفاظ على النظام الجمهوري وتعزيز النهج الديمقراطي الذي ضمنه دستور دولة الوحدة عبر النضال للحيلولة دون جنوح الحكم نحو الفردية أو الطائفية أو الأسرية أو العشائرية ، وعبر قوى المجتمع من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية بحرية تامة من خلال المؤسسات الدستورية بشكل يمكن من تحقيق مبدأ الانتقال السلمي للسلطة وفقا للشرعية الدستورية البرلمانية[5].

وكما يؤكد الحزب على حماية وترسيخ الجمهورية اليمنية ، والدفاع عن مكتسبات الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) [6]. ويحث كل القوى الوطنية الشريفة على الدفاع عن الدولة اليمنية ــ الجمهورية اليمنيةــ والحفاظ على النظام الجمهوري وتعميق وتجذير مبادئ الثورة اليمنية في الوحدة والتقدم الاجتماعي وإعطاء الوحدة اليمنية مضمونها الثوري الشعبي التقدمي بوصفها خطوة مضيئة على طريق

(1) النضال : هو الجهد المصحوب بالتضحية ، الذي تبذله أمة أو شريحة اجتماعية أوحزب أوفرد لتحقيق هدف أو أهداف اجتماعية عامة . وان سعي الأفراد لتحقيق منافع شخصية ، وان اقترن بالجهد والتضحية ليس نضالا . حزب البعث: في الفكر العربي، سلسلة رقم(١)

(2)أحمد علي البشاري، مرجع سابق ، ص٣٤٨.

(3) القرآن الكريم ، سورة الأنبياء ، آية (٩٢)

(4) المادة (٦) من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، ص٨.

(5) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص٣٤٨.

(6) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، مرجع سابق ، ص١٠٢.

الوحدة العربية الشاملة[1]. ويؤكد أيضا على الدفاع عن حرية واستقلال اليمن وتعزيز سيادته الوطنية على جميع أراضيه وأبعاده عن أية تبعية أجنبية سياسية أو اقتصادية[2].

٢ - الديمقراطية

يؤمن حزب البعث العربي الاشتراكي بأن السيادة هي ملك الشعب ، وهو وحده مصدر كل السلطات[3]. ويناضل من أجل الدفاع عن مكتسبات التجربة الديمقراطية في البلاد ، والعمل الدؤوب على ترسيخها وتوسيعها والتطبيق الصائب لأسسها السياسية في التعددية الحزبية والفكرية والتداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات العامة الدورية النزيهة ، واحتكام الأحزاب السياسية لنتائج صناديق الاقتراع المعبرة عن الإرادة الشعبية وحل المشاكل السياسية العامة عبر الحوارات السلمية ، والنبذ الكامل لأساليب فرض الرؤى بواسطة العنف بكافة أشكاله ، وكفالة حقوق حرية الصحافة وكافة وسائل التعبير عن الرأي ، والتقيد الصارم بضمان تمتع جميع المواطنين بحقوقهم الإنسانية المكفولة دستوريا وقانونيا وبحسب مانصت عليه المواثيق العربية والدولية ، وعدم السماح بأي انتقاص أو انتهاك لها[4].

ويؤكد على ضرورة العمل على تعزيز مبدأ النضال السياسي الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة وفقا للشرعية الدستورية. وتعزيز مبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات[5]. ويناضل حزب البعث لتجذير الممارسات الديمقراطية وضمان كافة الحريات على كافة الأصعدة لتتمكن الجماهير والتنظيمات السياسية الديمقراطية المؤمنة بالثورة اليمنية وأهدافها من ممارسة حقوقها السياسية والاجتماعية والدستورية بما في ذلك حرية التنظيم والرأي والصحافة والتجمع والتظاهر وعقد المؤتمرات والندوات الفكرية والسياسية والنضال لتحقيق مناخ الاستقرار السياسي والأمني ، وحل أية خلافات بالحوار الديمقراطي ووفقا لميثاق الشرف، وبما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة كل نوازع الفرقة الطائفية والعرقية والسلالية[6].

ويناضل الحزب لترسيخ مبدأ الحوار الديمقراطي السلمي بإرادة سياسية متفاعلة ومتفتحة وصولا للوفاق الوطني والتسوية التاريخية وتجاوز كافة تراكمات المرحلة الماضية،الشاملة في كافة المجالات.

وفي نظرته للحرية ، فإن الحرية التي يؤمن بها حزب البعث تكمن في إتاحة الفرصة أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم والتصرف خارج ضغط القيود المفروضة فيما يتعلق بشؤون مجتمعهم

---

(1) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص٣٨٦.

(2) المرجع نفسه، ص٣٨٦.

(3) المرجع نفسه ، ص٣٨٥.

(4) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، مرجع سابق، ص١٠٣

(5) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص٣٨٦.

(6) المرجع نفسه ، ص٣٨٦..

ومشكلات حياتهم وتمكنهم من صنع مجتمعهم ولهذا فإن الحرية تمثل أحد الأهداف الكبرى لحزب البعث وركنا مهما من أركان نظريته القومية في بناء المجتمع المتطور القادر على توفير الحياة الكريمة للإنسان العربي ، واغناء مسيرة الحياة الإنسانية بالعطاء في كل مكان[١]. يؤكد عليها من خلال : حرية العمل السياسي والنقابي ، وحرية الرأي والاجتماع ، والتظاهر السلمي حريات مقدسة لا يمكن كبتها أو الانتقاص منها[٢] .

٣- التسامح السياسي والاعتراف بالآخر

ويؤكد على أن الأهداف الوطنية والقومية للثورة اليمنية لا يمكن أن يحققها طرف دون آخر ولا فصيل وطني دون سواه ، وإنما تحققها الإرادة الشعبية عبر إجماع قواها الوطنية الديمقراطية الفاعلة على ميثاق شرف يكون ملزما لكل القوى الوطنية باتجاه توحيد كل الجهود لتحقيق أهداف وطموحات شعبنا وأمتنا في إطار النظام الديمقراطي الدستوري ودولة المؤسسات الحديثة [٣].

ويدعو إلى حل المشاكل السياسية العامة الناشئة عبر الحوارات السلمية[٤].

٤- المواطنة

ينص دستور الحزب على أن حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الأراضي العربية، وأخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري[٥]. وكذالك المواطنون جميعا متساوون بالقيمة الإنسانية ، ولذا فالحزب يمنع استثمار جهد الآخرين[٦]. و يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة من المجتمع حتى يزول هذا التفاوت والتمايز ويستعيد المواطنون جميعا قيمتهم الإنسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام اجتماعي عادل لا ميزة فيه لمواطن على آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد[٧]. في حين ينص برنامجه الانتخابي على التقيد الصارم بضمان تمتع جميع المواطنين بحقوقهم الإنسانية المكفولة دستوريا وقانونيا وبحسب ما نصت عليه المواثيق العربية والدولية ، وعدم السماح بأي انتقاص أو انتهاك[٨].

---

(1) حزب البعث : في الفكر العربي ، سلسلة (١)

(2) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص٣٨٥.

(3) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص ٣٨٤.

(4) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، مرجع سابق ، ص١٠٣.

(5) الدستو : حزب البعث العربي الاشتراكي : القيادة القومية ، المادة (٢٠)، ص١٢.

(6) الدستور: مرجع سابق، المادة (٢٨)، ص١٤.

(7) المرجع نفسه، المادة (٤٢)، ص ص٢١_٢٢.

(8) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، مرجع سابق ، ص١٠٣.

٥- الإرهاب

يؤكد حزب البعث دعمه لمبدأ التعايش السلمي بين الأمم ، ويدين كل أشكال الحروب العدوانية واحتلال أراضي الغير بالقوة ، مع التأكيد التام على حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار طريقها ونمط عيشها[١]. ويدعو حزب البعث إلى النبذ الكامل لأساليب فرض الرؤى بواسطة العنف بكافة أشكاله[٢].

ومن خلال استعراض (البرامج السياسية ــ البرامج الانتخابية ــ أخرى) لأحزاب الدراسة وجد الباحث الآتي :

١. الديمقراطية ، التعددية ، الوحدة ، جميعها من الثوابت الوطنية التي آمن الجميع بها ، ويصعب العثور على وثيقة أو برنامج لحزب أو تنظيم سياسي يجاهر بالاختلاف عليها ، وربما المقصود هنا مدلول كل مصطلح [٣].
٢. شكل مفهوم الوحدة اليمنية وتأكيد الحفاظ على الكيان اليمني الواحد للجمهورية اليمنية أحد القواسم المشتركة للبرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية التي تقدمت بها للناخبين خلال الانتخابات النيابية العامة في٢٧ إبريل١٩٩٣م [٤] .
٣. تضمنت البرامج الانتخابية التأكيد على التزام الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية للناخب اليمني بمجموعة من الأسس والمبادئ والثوابت الوطنية التي لا يمكن المساس بها ، وكانت الوحدة اليمنية أهم تلك المبادئ والثوابت الوطنية [٥].
٤. لم تقابل قضية بمستوى إجماعي من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في عموم الساحة اليمنية كما لقيته قضية الوحدة اليمنية ، بل إنها مثلت مسلمة يقينية لا تقبل الشك في عمق الضمير اليمني، وشكلت ثابتة عقلانية لا تحتمل الجدل في صميم الوعي اليمني[٦].

---

(1) أحمد علي البشاري ، مرجع سابق، ص٣٩٧.

(2) أحمد علي البشاري ورشاد العليمي ، مرجع سابق، ص١٠٣.

(3) أحمد علي البشاري ، التعددية ــ الوحدة ــ الديمقراطية : وعلاقتها ببرامج الأحزاب ، أعدت هذه الورقة لندوة " الديمقراطية والوحدة والتعددية ، التي نظمها قسم الإعلام بكلية الآداب ــ جامعة صنعاء ، بالتعاون مع دائرة الفكر والثقافة والإعلام ، مجلة الثوابت ، العدد التاسع (ابريل ــ يونيو)١٩٩٧م، ص١٣٦ .

(4) رشاد العليمي، الوحدة اليمنية في البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية ٢٧ ابريل١٩٩٣م ، في : مجلة الثوابت العدد الرابع (أكتوبر – ديسمبر١٩٩٤م) ص٢٧.

(5) المرجع نفسه، ص٢٧ .

(6) فارس السقاف ، الوحدة اليمنية في البرامج السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية ٢٧ ابريل١٩٩٣م في : مجلة الثوابت العدد الرابع (أكتوبر – ديسمبر١٩٩٤م) ص٣٠.

٥. إن الوحدة اليمنية هي في الحقيقة هوية الشعب ، والهوية ما كان لها أن تصبح في يوم ما مجالا للمساومة أو قابلة للتنازل عنها ، ولن يكون مجافاة للحقيقة القول بأن شرعية نضال الأحزاب والتنظيمات السياسية بل ومشروعية وجودها مستمدة من الوحدة ذاتها(١).

٦. من الصعب العثور على أي وثيقة أو برنامج سياسي لأي حزب يجاهر برفض التعددية أو الاختلاف عنها بل أن جميع تلك البرامج تؤكد على مبدأ التعددية السياسية من زوايا متعددة مما يعني أن الاختلاف يكمن في طريقة توظيف هذا المفهوم وفقا للمرجعيات الفكرية والأيديولوجية لهذه الأحزاب(٢).

وفي هذا الصدد يمكن للأحزاب السياسية القيام بعملية التنشئة السياسية من خلال غرس القيم والاتجاهات الآتية(٣):

١. الالتزام بالعقيدة الإسلامية بوصفها المرتكز الرئيسي لكل قواعد السلوك.
٢. حماية الوحدة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية.
٣. التأكيد على التمسك بالنظام الجمهوري ومبادئ الثورة اليمنية.
٤. الالتزام بالديمقراطية وتأكيد فكرة تأسيس الدولة اليمنية الحديثة على أسس الديمقراطية.
٥. تطوير ودعم المرأة وتأهيلها لتتمكن من أداء دورها في المجتمع.

وعلى ضوء ذلك يتمني الباحث من الصحافة الحزبية تعزيز هذه المفاهيم وغرسها في الشباب. وإبراز أهمية(الوحدة الوطنية والديمقراطية) في ظل التحديات التي تواجهها الوحدة اليمنية منذ إعلانها وحتى اليوم ، وذلك من خلال إبراز المكاسب التي تحققت والتي سوف تتحقق مستقبلا وتوضيح النتائج التي يمكن أن تصير للبلاد في حالة إذا ما نجحت القوى المعادية للبلاد في تمزيق وحدة الصف . كما إن عليها التأكيد على أهمية تفعيل الدستور والقوانين ونشر العدالة وكافة المطالب التي تنادي بها الأحزاب السياسية من إصلاحات سياسية بعد الاتفاق عليها من خلال لجنة وطنية تشكل لهذا الغرض يكون مهمتها لم الشمل وتوحيد الصف وقيادة البلاد إلى بر الأمان. ونشر قيم الشورى والديمقراطية القائمة على الحوار والتسامح وقبول الآخر والمشاركة السياسية وإعطاء المرأة الفرصة الكاملة في مشاركة أخيها الرجل وغيرها.

---

(1) المرجع نفسه ، ص٣٠.

(2) محمود غالب سعيد البكاري ، الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ط١ ، ٢٠٠٦م) ص٣٥٥.

(3) أحمد علي البشاري ورشاد محمد العليمي ، مرجع سابق، ص ص١٤ ــ ١٥.

الفصل الثالث

التنشئة السياسية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

الفصل الثالث

التنشئة السياسية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

في هذا الفصل سوف يتم عرض نتائج التحليل الكمية والكيفية لتحليل مضمون الصحف الحزبية (الميثاق، الصحوة، الثوري، الوحدوي، والجماهير) وذلك بالوقوف على القيم والاتجاهات السياسية التي تقوم بغرسها هذه الصحف. وبعد الفحص والدراسة وجد الباحث أن هذه القيم والاتجاهات أكثر تكرارا وحضورا في الخطاب السياسي للصحافة الحزبية اليمنية.

وتتمثل هذه القيم والاتجاهات في الآتي: الوحدة اليمنية، الديمقراطية، التسامح السياسي والاعتراف بالآخر، المواطنة وأخيرا الإرهاب.

المبحث الأول: الوحدة اليمنية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

يتناول هذا المبحث موقف الصحافة الحزبية اليمنية من الوحدة اليمنية التي تعدّ إحدى الثوابت الوطنية ، وكيف قامت الصحافة الحزبية اليمنية في ترسيخ هذا المفهوم من خلال نشرها للمفاهيم التي تعزز من أهمية الوحدة اليمنية ، كأهم مشاريع الانتصار التي تحققت في القرن العشرين للشعب اليمني بشكل خاص والأمة العربية والإسلامية بشكل عام، كونها تعد خطوة أولى في تحقيق الوحدة العربية والإسلامية ، وفي ظل ما تشهده الدول التي تمزقت إلى كيانات صغيرة، مما ينعكس على دورها في النظام الإقليمي العربي والدولي. وكذلك من خلال غرس قيم الحب والعمل من أجل بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون.

ولهذا فان الصحافة الحزبية اليمنية منوط بها الحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال تعزيز قيم الولاء والانتماء لدولة الوحدة التي تحققت في ٢٢مايو ١٩٩٠م بعد تضحيات كبيرة قدمها أبناء هذا الشعب لتصبح حقيقة نعيشها.

اشتمل التحليل- فيما يتعلق بالوحدة اليمنية - على ثلاث فئات هي : أولا: الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية من خلال الحفاظ على الوحدة ، الاصطفاف الوطني، السيادة الوطنية. ثانيا: بناء الدولة اليمنية الحديثة المرتكزة على المؤسسات والنظام والقانون، ثالثا: الاعتزاز والافتخار بالوحدة.

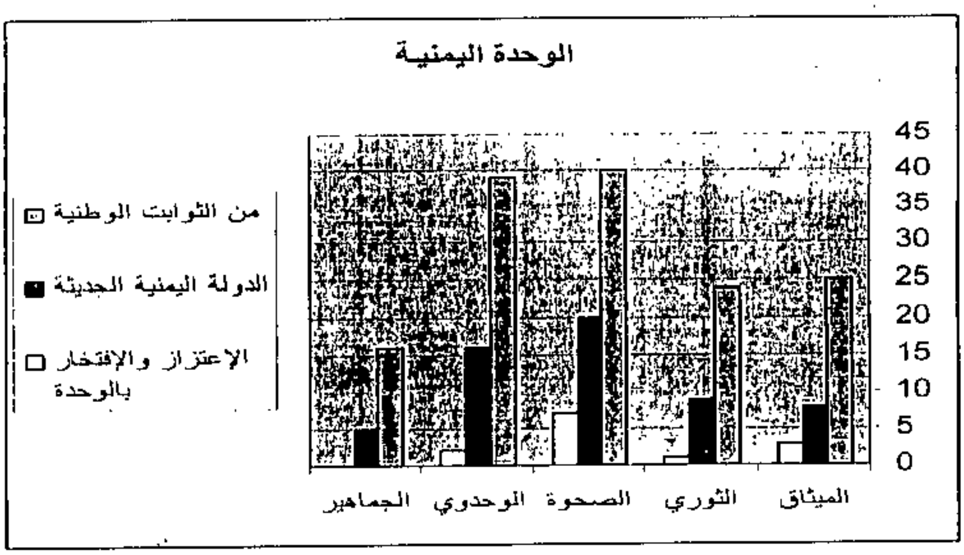
ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل في هذه الفئات الثلاث، مرتبة حسب التركيز عليها في مضمون الصحف الحزبية.

جدول رقم (٣)

الوحدة اليمنية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

فئات التحليل	الميثاق		الثوري		الصحوة		الوحدوي		الجماهير		المجموع	النسبة %
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
من الثوابت الوطنية	٢٥	٦٩,٤	٢٤	٧٠,٥	٤٠	٥٩,٧	٣٩	٦٨,٤	١٦	٦٧,٢	١٤٤	٦٧
الدولة اليمنية الحديثة	٨	٢٢,٢	٩	٢٦,٥	٢٠	٤٤,٨	١٦	٢٨,١	٥	٢٣,٨	٥٨	٢٧
الاعتزاز والافتخار بالوحدة	٣	٨,٣	١	٣	٧	١٠,٤	٢	٣,٥	—	—	١٣	٦
المجموع	٣٦	١٠٠	٣٤	١٠٠	٦٧	١٠٠	٥٧	١٠٠	٢١	١٠٠	٢١٥	١٠٠

شكل رقم (١)



بالنظر إلى الجدول رقم (١) يتضح لنا ما يلي :

– إن نسبة (٦٧%) من عينة الصحف تؤكد أن الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية وهي تمثل النسبة الأكبر، بينما المطالبة بالدولة اليمنية الحديثة حققت نسبة أدنى تقدر بـ(٢٧%) ،أما الاعتزاز والافتخار بالوحدة اليمنية فقد حصلت على نسبة (٦%) وهي نسبة متدنية جداً.

– حصلت صحيفة الصحوة على أعلى تكرار فيما يخص أن الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية وبمقدار (٤٠). تليها صحيفة الوحدوي بمقدار (٣٩) ثم صحيفة الميثاق بمقدار(٢٥) تليها صحيفة الثوري بمقدار(٢٤) وأخيرا صحيفة الجماهير (١٦).

– حصلت صحيفة الصحوة على أعلى تكرار فيما يخص المطالبة بقيام الدولة اليمنية الحديثة بمقدار (٢٠) تليها صحيفة الوحدوي بمقدار (١٦) ثم صحيفة الثوري بمقدار (٩) تليها صحيفة الميثاق بمقدار (٨) وأخيرا صحيفة الجماهير بمقدار (٥).

– حصلت صحيفة الصحوة على أعلى تكرار فيما يخص الاعتزاز والافتخار بالوحدة اليمنية بمقدار (٧) تليها صحيفة الميثاق بمقدار (٣) ثم صحيفة الوحدوي بمقدار (٢).

أولا: الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية[1]:

ترتبط فكرة الوحدة الوطنية بفكرة الدولة ، ولا تفهم إلا في نطاقها ، وتعني في أوسع معانيها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة ، تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمنون بها ، ويكونون مستعدين للتضحية من أجل الدفاع عنها [2].

ومن خلال استعراض ما كتبته هذه الصحف ، وما هو دورها في ترسيخ مفهوم الوحدة والحفاظ عليها بوصفها أحد أهم الثوابت الوطنية هي والديمقراطية ، فقد أكدت الصحافة الحزبية اليمنية أن الوحدة اليمنية من الثوابت الوطنية بنسبة (٦٧,٣) من المجموع الكلي ، وذلك بمعدل (١٤٤) تكرار، موزعة على الصحافة الحزبية بالنسب (٦٩,٤، ٧٢,٧، ٥٩,٧ ، ٦٨,٤ ، ٧٦,٢) على التوالي.

أكدت **صحيفة الميثاق** أن الثورة و الوحدة والديمقراطية من الثوابت الوطنية، وأن الوحدة اليمنية لا يمكن فهمها إلا في إطار إيمان الإنسان اليمني واستحالة وجود التنمية في ظروف التشطير، وأنه وإن كان العام ١٩٩٧م عاما مليئا بالتحديات وشجاعة أكبر في مواجهتها ، فإن العام الميلادي الجديد – ونحن ندلف بوابته – يمثل هو الآخر نافذة للإمساك بمزيد من الفرص المتاحة لتعزيز وتفعيل مقدرات الوطن.. وهو عام ينتظر منا المزيد من حشد الطاقات وتكاتف الجهود والعمل بإخلاص وتفاني في كل ما من شأنه رفعة وتقدم الوطن وترسيخ استقراره ونهجه الديمقراطي[3]. كما تشير الصحيفة بأن المؤتمر الشعبي العام سوف يتصدر قائمة الانتخابات البرلمانية التي تم إجراؤها في ال٢٧من إبريل١٩٩٧م، نتيجة ما يتمتع به من رصيد نضالي زاخر بالعطاء والمنجزات والتي أهمها منجز الوحدة اليمنية[4].

---

(1) جاء في المعجم الوسيط : ثبت ثباتا وثبوتا : استقر ، ويقال : ثبت بالمكان أقام ، وثبت الأمر: صح وتحقق ومن ذلك نستنتج أن الثوابت جمع ثابت وتدل على الأمور المستقرة أو الصحيحة والمتحققة . المعجم الوسيط ، ج١، (اسطنبول : المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، ط٢، ١٩٩٧م) ص٩٣ .

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص١٨٦.

(3) أنظر الأعداد الآتية من صحيفة الميثاق : اليمن مقبرة المتآمرين ، صحيفة الميثاق ، العدد (٨٥٩) بتاريخ ١٩٩٩/٢/٨م، يكفي الثورة هذا ، صحيفة الميثاق ، العدد (٧٩٤) بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٣م ، عام من ملاحم الإقتدار ، الميثاق ، العدد (٨٠٥) بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩م .

(4) صحيفة الميثاق، العدد (٧٦٣) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٨م.

بينما تشير **صحيفة الثوري** إلى أن الحفاظ على الوحدة والخيار الديمقراطي والسيادة الوطنية وضمان الاستقرار الأمني والسياسي والمعيشي للشعب اليمني مرهون بـ :

١ـ مصداقية وجدية التوجه نحو إقفال ملفات صراع الماضي.

٢ـ تصفية آثار حرب صيف ٩٤م.

٣ـ تحقيق المصالحة الوطنية.

وذلك كمدخل نحو وحدة الجبهة الداخلية والاتجاه صوب بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ومن ثم سد المنابع الموضوعية المولدة لدورات العنف والانفجارات والانقسامات في الكيان الوطني. وتؤكد الصحيفة على رفض العودة إلى ما قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ، حيث تصف الوضع بأنه بالليل المظلم والشمولية المقيتة ؛ المؤسسة على تشريعات ترفض التعددية السياسية والحزبية من خلال إلغاءها للإرادة الحرة للمواطن[1] .

أما صحيفة الصحوة فقد أكدت أن الوحدة اليمنية يجب أن تظل فوق كل اعتبار ، لأنها توجت جهود الحركة الوطنية الممتدة عبر التاريخ ، ولهذا فان مهمة بناء وطن الوحدة يتطلب الوقوف الواعي أمام الظروف الموضوعية لتحقيق ذلك ، وأن على الجميع أن يدرك أن محاصرة الدعوات والنزعات التي تضر بالوحدة الوطنية ، لن تتأتى إلا من خلال إشاعة العدل ومكافحة عناصر ومراكز الفساد ، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ، وبناء مؤسسات الحكم على أسس وطنية ، تضع نصب أعينها المصلحة العليا للوطن ومستقبل أبنائه وكما تشير الصحيفة على أن اليمن قد تجاوزت الماضي وأننا أبناء اليوم ونتطلع جميعا إلى آفاق عملي مستقبلي يخدم اليمن واليمنيين ويلبي الطموحات المشروعة[2].

بينما تذهب **صحيفة الوحدوي** إلى أن الوحدة اليمنية كانت من أهم الشعارات التي رفعتها حركة ١٣يونيووعملت بقيادة الزعيم القائد إبراهيم الحمدي الذي كان يهدف إلى تحقيق الوحدة اليمنية " لعل قضية الوحدة اليمنية كانت من أهم الشعارات التي رفعتها حركة ١٣يونيووعملت من أجلها الحركة وخطت خطوات واسعة لتنفيذها حتى استشهد زعيمها إبراهيم الحمدي ، وهو على أبواب مرحلة هامة من مراحلها بعد أن شعرت القوى المعادية للشعب والوطن أنه لو قدر لهذا الزعيم تحقيق هدفه في الوحدة فانه سيصنع لليمن مكانة سترضخ طموحاته المعادية والمضادة وسيجعل من اليمن قوة ستحقق لها شأنها في صنع

---

(1) أنظر العددين الأتيين، من صحيفة الثوري: العدد(١٥٢٧) بتاريخ ١١/٦/١٩٩٨م، العدد (١٧٠٠) بتاريخ ٣/١/٢٠٠٢م .

(2)أنظر العددين الأتيين من صحيفة الصحوة: من أجل الوحدة لنتجاوز حالة الإحباط ، العدد(٧٧٤) بتاريخ٢٤/٥/٢٠٠١م ، المشترك لحظات ما قبل اختيار الأمل ، العدد (٨٦٥) بتاريخ ٧/٤/٢٠٠٣م .

الحياة في هذا الجزء من العالم. وإن التنظيم سوف يناضل من أجل بناء الدولة اليمنية الحديثة المرتكزة على النظام والقانون والمواطنة المتساوية، دولة الأمن والأمان[1].

وأما **صحيفة الجماهير** فهي تركز على أهمية الوحدة اليمنية من خلال تأكيدها على أن الوحدة جاءت ، وستبقى ما بقت أرواحنا ، وسيظل اليمن حرا موحدا ما حيينا على هذه الأرض ، وحذرت الصحيفة من ممن يصرون على المضي في الاتجاه المعاكس لمصالح الوطن ولإرادة الوطن ولإرادة الجماهير ويحاول باستمرار وضع العصي في الدواليب لعرقلة ومنع التقدم إلى الأمام، كما أن الجماهير عندما انطلقت من أجل الدفاع عن الوحدة اليمنية والسيادة الوطنية فوتت الفرصة على الأعداء والطامعين والخونة في استغلال الخلافات والتناقضات الداخلية لعزل اليمن والنيل من وحدته وكرامته الوطنية[2].

ثانيا : بناء الدولة اليمنية الحديثة

تاريخياً يشير إلى التحديث بأنه عملية تغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ، ابتداء من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين[3] .

إذ يؤكد "مانفردهالبرن" بأن التحديث يتضمن تحولات في جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا ونفسيا . ويطرح ولشن Welsh ثلاث طرق لدراسة التحديث هي[4]:

١ـ التغيرات التي تتم في المجال الاقتصادي والمرتبطة بعملية التصنيع .

٢ـ سلسلة التغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بتغيير الأنماط التقليدية للسلوك .

٣ـ التغيرات السياسية مثل تحديث البنى السياسية وتوسيع مجال المشاركة ونمو الإحساس القومي لدى الجماهير.

وفي هذا الصدد فقد أكدت جميع صحف الدراسة سعيها إلى قيام الدولة اليمنية الحديثة أو العصرية من خلال المناداة بقيام الدولة اليمنية دولة المؤسسات دولة النظام والقانون.

فقد أكدت **صحيفة الميثاق** على أن الجماهير اليمنية تدرك أن الأخ الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح هو باني اليمن ومؤسس الدولة الحديثة وهو الذي أخذ على عاتقه مسؤولية الانتصار

---

(1) أنظر الأعداد الآتية من صحيفة الوحدوي: العدد (٤٧١) بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢م والعدد (٢٧٠) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤م، والعدد(٢٦٤) بتاريخ ١٩٩٧/٤/١م .

(2) أنظر الأعداد الآتية من صحيفة الجماهير: ذاكرة الأجيال، العدد (٣٨٠) بتاريخ ١٢/٣/ ١٩٩٩م، والعدد (٢٢٢) بتاريخ١٩٩٧/١/٢م ، والعدد(٢٢٧) بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢م .

(3) ناظم الجاسور ، موسوعة علم السياسة (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م) ص ص ١١٨ــ ١١٩.

(4) المرجع نفسه ، ص١١٩.

لقضايا الوطن في الوحدة والديمقراطية والتنمية(١). وتبين في مكان آخر أنه ليس هناك مقربون ولا بطانة يؤثرون في قرارات الحكم ، فبطانة الأخ الرئيس تتمثل في مجلس النواب ومجلس الشورى وغيرهما من المؤسسات الدستورية ، فالدستور والقوانين المطبقة للمؤسسات هي التي تحكم وتؤثر وليس الأشخاص(٢).

أما **صحيفة الثوري** فهي تطالب بإقامة الدولة الحديثة ، دولة مؤسسات المجتمع المدني(٣). فكيف يمكن بناء الوطن القوي بأيد مغلولة وإرادات مكسورة وحقوق مغدورة ، كيف يمكن بناء الوطن المتعافي الشامخ المزدهر، في ظل مواطن ضعيف ، خائر القوى ، منتهك الحقوق ، غير معتز بانتمائه إلى وطن(٤).

بينما **صحيفة الصحوة** فقد أكدت على أن للوحدة اليمنية قيمة نضالية مؤصلة في عمق البرنامج الفكري لكل فصائل العمل السياسي في بلادنا ، ومنها الحزب الاشتراكي اليمني وأردفت قائلة : (لنعالج الجراح ، ونعيد للوحدة روحها المدنية السلمية ونعمل على إقامة دولة الوحدة التي تتجاوز المسميات إلى بناء مؤسسات تكافح لصالح المواطن ، وتدافع عن القانون)(٥).

وأما **صحيفة الوحدوي** فإنها متفائلة من تصويت الناخبين في الانتخابات النيابية لصالح مشروع المستقبل، مشروع الدولة اليمنية الحديثة المرتكزة على النظام والقانون والمواطنة المتساوية ، دولة الأمن والأمان الجماهير ، الجماهير لن تخذل مرشحي التنظيم من اجل توطيد دعائم الوحدة وترسيخ الاستقرار والأمن والطمأنينة وتوفير المعيشة المزدهرة لسائر أبناء الشعب(٦) .

في حين تنادي **صحيفة الجماهير** بقيام الدولة العصرية التي تتصف بأنها ذات النظام والقانون ، دولة المؤسسات والكفاءات العلمية والقدرات الإبداعية دولة الرفاه للفرد والمجتمع (٧). وإن بناء دولة النظام والقانون مسؤولية وطنية جماعية(٨).

ويمكن أن نتبين موقف أحزاب اللقاء المشترك (التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الاشتراكي اليمني ، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي) من الوحدة اليمنية

---

(1) الانتخابات الاحتكام إلى الشعب ، صحيفة الميثاق ، العدد(٩٠٤) بتاريخ ١٩٩٩/٩/٦م .

(2) دولة المؤسسات ، صحيفة الميثاق ، العدد(١١٣٣) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢١م ونحو انطلاقة جديدة لبناء الوطن ، العدد (٧٨٤) بتاريخ ١٩٩٧/٨/٤٢م .

(3) حزب الحكومة وضمان المستقبل ، صحيفة الثوري ، العدد(١٥٥٧) بتاريخ ١٩٩٩/١/٧م .

(4) مفتتح ، صحيفة الثوري ، العدد(١٧٢١) بتاريخ ٦/١٣/ ٢٠٠٢م الدولة الحديثة ضمان الوحدة ، العدد(١٤٧٤) بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٢م.

(5) يوليو احتفاء بروح الوحدة ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٨٢) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٠م .

(6) نعم لمرشحي الأمل والتغيير ، صحيفة الوحدوي ، العدد(٢٧٠) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٤م ، ضد الفساد ، العدد(٢٦٤) بتاريخ ١٩٩٧/٤/١م .

(7) الاختيار الواعي مسئولية وطنية ، صحيفة الجماهير ، العدد (٥٠٥) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٠م

(8) الذكرى والترابط التاريخي والروحي للدولة ، صحيفة الجماهير ، العدد (٢٣٩) بتاريخ ٨/٥/ ١٩٩٧م ، والعدد(٢٢٢) بتاريخ ١٩٩٧/١/٢م.

فيما أسموه بمشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي[١] والذي ينص على تعزيز الوحدة الوطنية وسلامة واستقرار البلاد وتأمين مناخ مناسب للتطور الديمقراطي من خلال الآتي:-

١- إزالة الآثار السلبية للصراعات والحروب والنزاعات السابقة ونتائجها، بما في ذلك آثار أحداث ١٩٨٦م.

٢- إزالة الآثار السلبية لحرب صيف ١٩٩٤م، وإيقاف الممارسات الضارة بالوحدة اليمنية، وتحقيق مصالحة وطنية تعزز الوحدة الوطنية ،وإصلاح كافة الإختلالات السياسية والاقتصادية ، والثقافية ، باعتبار ذلك ضرورة لبناء الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة.

٣- تحريم إشاعة وممارسة الكراهية والدعوة إليها، ومناهضة التمييز والتفرقة بين المواطنين على أساس مذهبي ، أو سلالي ، أو مناطقي ، أو حزبي.

٤- تحريم الدعوة إلى العنف والتحريض عليه وإشاعة ثقافة الحوار والتصالح والتسامح.

ثالثا : الاعتزاز والافتخار بالوحدة اليمنية

أظهرت صحف الدراسة (الصحوة ، الميثاق ، الوحدوي ، الثوري) ،افتخارها بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ال٢٢من مايو١٩٩٠م في ظل ما يشهده العالم العربي والإسلامي والدولي من انقسامات وفتن.

فقد أكدت **صحيفة الميثاق** على أن للوحدة اليمنية عظمتها التاريخية والإنسانية بكل المقاييس ، ونحن إذ نفتخر بالحدث نشعر بأنه فخر في مكانه ، فقد جاء الحدث اليمني العظيم ليصنع عظمة متجددة ، تمثلت في الوحدة والديمقراطية وهو خيار جماهيري ما كان لشعبنا أن يناله لولم يكن للمؤتمر الشعبي العام تأثيره وآثاره ، وستظل الوحدة اليمنية بكل دلالاتها وأوجها منجزا حضاريا يدفع اليمنيين إلى مزيد من التباهي والافتخار[٢].

وتؤكد ذلك أيضا **صحيفة الثوري** بقولها إن قيام الوحدة اليمنية واقترانها بالديمقراطية كمنظومة سياسية لدولة الوحدة اليمنية هي أبرز الأحداث اليمنية على الإطلاق[٣].

وهذا أيضا ما ذهبت إليه **صحيفة الصحوة** التي تؤكد أن الوحدة اليمنية أعادت لنا - كيمنيين ولكل ذي حس عروبي إسلامي يسعى لنهضة الأمة ومشروعها الحضاري - الأمل بأن الهزيمة ليست قدرا محتوما ما إن احتكمت الإرادة السياسية لطموحات الجماهير التي طوف بها الفرح وهي تشاهد علم السيمن

---

(1) مشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي ، ص ص٣٣-٣٤.

(2) عظمة الحدث ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٥٠) بتاريخ٨/٥/٢٠٠٠م ،

(3) مهمات القرن المقبل ، صحيفة الثوري ، العدد (١٥٤٩) بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٨م .

الواحد يشق عنان السماء. وإن على الجميع أن يدرك أن محاصرة الدعوات والنزعات التي تضر بالوحدة الوطنية لن تتأتى إلا من خلال[1] :

١ــ إشاعة العدل

٢ــ ومكافحة عناصر ومراكز الفساد

٣ــ وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع

٤ــ وبناء مؤسسات الحكم على أسس وطنية تضع نصب أعينها المصلحة العليا للوطن ومستقبل أبنائه .

في حين أن **صحيفة الوحدوي** تفتخر بأن التنظيم كان السباق في حمل عبء الدعوة إلى الوحدة اليمنية قبل أن تضعها كثير من القوى السياسية ضمن قائمة أهدافها ، بل إن بطولات التنظيم وتضحياته كانت في أغلبها من أجل هذا الهدف[2].

---

(1) من أجل الوحدة لنتجاوز حالة الإحباط ، صحيفة الصحوة ، العدد(٧٧٤) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤م .

(2) ضد الفساد ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٢٦٤) بتاريخ ١٩٩٧/٤/١م .

المبحث الثاني: الديمقراطية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

تعد الديمقراطية من أفضل الأنظمة السياسية التي نادى بها المفكرون لتحقيق السعادة للبشرية إذا ما كانت في محصلتها النهائية هي ضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وعادة ما يوصف أي نظام سياسي بأنه نظام ديمقراطي، إذا ما حكم الشعب نفسه بنفسه ، وقدرة النظام على حل مشكلة الصراع على السلطة بوسائل سلمية وكذلك قبول المحكومين الطوعي بشرعية النظام(1).

فالديمقراطية نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. أما أساس هذه النظرة فيعود إلى المبدأ القائل بأن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر الشرعية. وبالتالي فإن الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين وهي رهن إرادتهم (2). وهنا من يرى أن الحد الأدنى لاكتساب الدولة المعاصرة صفة الديمقراطية يتمثل في وجود المبادئ والمؤسسات الآتية(3):

أ) ألا يكون في الدولة الديمقراطية من حيث النص وعلى أرض الواقع سيادة لفرد أو لقلة من الناس على الشعب.

ب) الأخذ بمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات ، السياسية والقانونية على الأقل.

ج) التوافق على شرعية دستور ديمقراطي. والدستور الديمقراطي هو تعاقد مجتمعي متجدد وليس منحة أو مكرمة أو ما هو أقرب إليهما. ولذلك فالدستور الديمقراطي لابد أن يكون عقدا تتم مناقشته وإقراره بحرية من قبل جمعية تأسيسية منتخبة ، سواء تم عرضه على استفتاء شعبي أم لم يتم . وعند الحديث عن الديمقراطية في بلادنا فيمكننا القول: إن الديمقراطية رديف للوحدة(4) وتتجسد في أشكال وآليات عديدة، منها الانتخابات المختلفة وفي مقدمة منظومتها الانتخابات النيابية(5). ومبادئ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات وضمان الحريات الخاصة والعامة وحرية الصحافة والفكر واحترام الرأي والرأي الآخر(6).

---

(1) عبد الناصر حسين المودع ، دليل المصطلحات السياسية ، (صنعاء : مركز التنمية المدنية ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، د.ط ، ٢٠٠٥م.) ص ص ٢٤٢ـ ٢٥٠.

(2) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء الثاني (ج ـ ر)، ص٧٥١.

(3) علي خليفة الكواري ، ملاحظات أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي ، في : علي خليفة الكواري (محررا) ، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ٢٠٠٤م) ص ص١٩ـ ٢٠ .

(4) الكلمة التي ألقاها الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في الجلسة الختامية للمؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة بتاريخ ١٩٩٧/١/٩م ، في : الديمقراطية في الخطاب السياسي للرئيس علي عبد الله صالح ، وزارة الإعلام ، مركز التوثيق الإعلامي ، يناير٢٠٠٧م ، ص١٥٥.

(5) المرجع نفسه ، ص١٥٥.

(6) الكلمة التي وجهها الأخ / علي عبد الله صالح إلى الجلسة لافتتاحية للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية والتي ألقاها نيابة عنه رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٣/٤م ، في : الديمقراطية في الخطاب السياسي للرئيس علي عبد الله صالح ، مرجع سابق ، ص١٥٥.

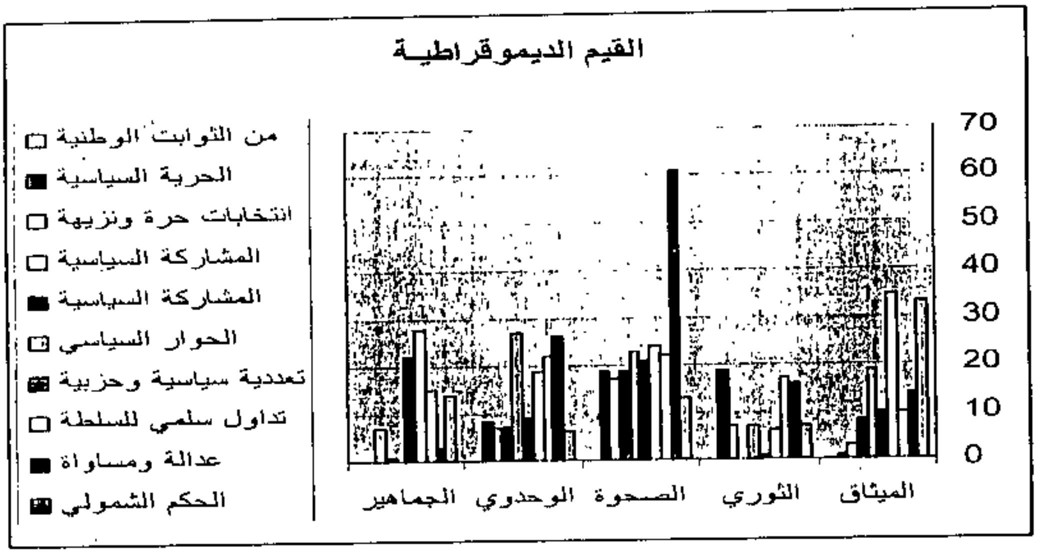
اشتمل التحليل فيما يتعلق بالديمقراطية على تسع فئات هـي: أولا: الديمقراطيـة مـن الثوابـت الوطنية، ثانيا: الحرية، ثالثا: انتخابات حرة ونزيهة، رابعا: المشاركة السياسية ، خامسا: الحوار السياسي، سادسا: التعددية السياسية والحزبية، سابعا: التداول السلمي للسلطة، ثامنا: العدالـة والمسـاواة، وأخيـراً: الحكم الشمولي. ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل في هذه الفئات التسع، مرتبة حسب التركيز عليها في مضمون الصحف الحزبية.

جدول رقم (٤)

الديمقراطية في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

فئات التحليل	الميثاق		الثوري		الصحوة		الوحدوي		الجماهير		المجموع	النسبة %
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
من الثوابت الوطنية	٣٣	٢٤,٨	٧	٨,٨	١٣	٥,٩	٦	٤,٦	١٤	١٥,٥	٧٣	١١,٢
الحرية	١٤	١٠,٥	١٦	٢٠	٦١	٢٧,٩	٢٦	١٩,٨	٣	٣,٣	١٢٠	١٨,٤
انتخابات حرة ونزيهة	١٠	٧,٥	١٧	٢١,٣	٢٢	١٠	٢٢	١٥,٨	١٥	١٦,٧	٨٦	١٣,٢
المشاركة السياسية	٣٥	٢٦,٣	٦	٧,٥	٢٤	١١	١٩	١٤,٥	٢٨	٣١,١	١١٢	١٧,٢
الحوار السياسي	١٠	٧,٥	١	١,٣	٢١	٩,٦	٩	٠,١	٢٢	٢٤,٤	٦٣	٩,٦
تعددية سياسية وحزبية	١٩	١٤,٣	٧	٨,٨	٢٣	١٠,٥	٢٧	٢٠,٦	—	—	٧٦	١١,٦
تداول سلمي للسلطة	٨	٦	—	—	١٩	٨,٧	٧	٥,٣	١	١,١	٣٥	٥,٣
عدالة ومساواة	٣	٢,٢	٧	٨,٨	١٧	٧,٨	٧	٥,٣	٧	٧,٨	٤١	٦,٣
الحكم الشمولي	١	٠,٧	١٩	٢٣,٨	١٩	٨,٧	٨	٦,١	—	—	٤٧	٧,٢
المجموع	١٣٣	١٠٠	٨٠	١٠٠	٢١٩	١٠٠	١٣١	١٠٠	٩٠	١٠٠	٦٥٣	١٠٠

شكل رقم (٢)



بالنظر إلى الجدول السابق رقم(٢) يتضح الآتي:

– جاءت " قيمة الحرية " في المرتبة الأولى وبنسبة (١٨,٤%) وذلك على اعتبار أن المزيد من الحرية هو المكسب الحقيقي الذي يجب أن نناضل من أجله فلا ديمقراطية بلا حرية . تليها "المشاركة السياسية" بنسبة (١٧,٢%) في حين تأتي بقية القيم على النحو التالي:

التعددية السياسية والحزبية بنسبة(١١,٦%) ، الديمقراطية من الثوابت الوطنية بنسبة (١١,٢%) ، الحوار السياسي بنسبة (٩,٧%) ، الحكم الشمولي بنسبة (٧,١%) والعدالة والمساواة بنسبة (٦,٤%) والتداول السلمي للسلطة بنسبة (٥,٤%).

أولا: الديمقراطية من الثوابت الوطنية:

أكدت **صحيفة الميثاق** على كون الديمقراطية من الثوابت الوطنية ، وأنه لا تراجع ولا تنازل عنها، "ونحن ندلف إلى عتبات القرن الواحد والعشرين مزودين بسلاح هذا العصر (الديمقراطية) مواكبين متطلباته واحتياجاته[١]. فلا مكان للتراجع عن الديمقراطية ولا للنكوص عن التعددية ولا يمكن – على حد تعبير القائد – " العودة بعجلة التاريخ للوراء" [٢]. فالديمقراطية صمام أمان اليمن الجديد ووسيلة نمائه وتقدمه في حاضرة ومستقبله[٣].

(1) أنظر الأعداد التالية من صحيفة الميثاق : بشارات المستقبل ، صحيفة الميثاق العدد(٧٦٦) بتاريخ ١٩٩٧/٥/١م ، الدرس الديمقراطي ، العدد(٨٢٦) بتاريخ ١٩٩٨/٦/٨م ، على عتبات قرن جديد . العدد(٧٨٨) بتاريخ ١٩٩٧/٩/١م .

(2) خداما للشعب ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٢٢) بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١١م .

(3) لا تنازل عن الديمقراطية ، صحيفة االميثاق، العدد (١٠٩٤) بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٣م .

كما أكدت **صحيفة الثوري** أن الديمقراطية من الثوابت الوطنية وأنها أهم مكسب حققته وحدة ٢٢مايو السلمية[١].

وتؤكد **صحيفة الصحوة** أن الديمقراطية أولا وأخيرا لأن التجمع اليمني للإصلاح يعتبر الانتخابات وسيلة ديمقراطية شورزوية لتحقيق عملية المشاركة الشعبية وليست وسيلة لتصفية الحسابات السياسية وإثارة الأحقاد والضغائن وإشاعة الخصومات والفتن بين أبناء الشعب الواحد[٢]. وأكدت أهمية التنافس والذي بدونه لا معني للديمقراطية وإن وجود لجنة انتخابية حرة ومحايدة هي المدخل الأول لديمقراطية غير مسيطر عليها[٣]، وإن الديمقراطية التي يريدونها هي تلك الديمقراطية الحاكمة لا المحكومة ، التي تستطيع أن تلجم جنون القوى لدى السلطة فتحكم الحاكم قبل المحكوم ، ديمقراطية الحق في القوة والثروة ديمقراطية سيادة المواطن لا السيادة عليه[٤].

وكما أكدت ذلك أيضا **صحيفة الوحدوي بقولها**: وإننا في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لنقدر عاليا التضحيات التي قدمها شعبنا في سبيل الوحدة والديمقراطية ، وندرك بأنه لم يكن ليتوفر حق الانتخاب الحر والمباشر للمواطنين لولا تلك التضحيات وكذلك إن الديمقراطية هي جوهر عوامل النهضة والتنمية الشاملة المستدامة ، وبالتالي ليست خيارا سهلا ولا أمرا آنيا ، بل هي بحاجة إلى إرادة وطنية جامعة وإصرار صلب وصادق على تجاوز كل المعيقات الداخلية والخارجية . الديمقراطية ليست شيطانا ولا بعبعاً مرعباً، كما أنها أيضا ليست كفرا ولا شرا مستطيرا، بل هي ضرورة لبناء الدولة الديمقراطية . والديمقراطية لن تستقيم في مجتمعنا إذا ظلت بقيود مزاجية وأنانية من يمتلكون صولجان السلطة ويبسطون على وسائل الإعلام الرسمية يجيرونها لحساب حزب أو شلة، مع أن القانون يؤكد بأنها حق للجميع)[٥].وكما تؤكد **صحيفة الجماهير** أن القضية الديمقراطية في بلادنا شكلت نقطة تحول في مسار الحياة السياسية لليمن[٦].

---

(1) ٢٧ابريل عام ١٩٩٣م الذكرى والذاكرة ، صحيفة الثوري ، العدد (١٦٦٦) بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦م والديمقراطية هي الحل ، العدد (١٥٦٣) بتاريخ ١٩٩٩/٣/٤م.

(2) صحيفة الصحوة الأعداد التالية : الديمقراطية أولا وأخيرا لا لسياسة إشعال الحرائق ، صحيفة الصحوة ، العدد (٧٦٣) بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٢م ، طرق لاتؤدي إلى الديمقراطية ، العدد(٨٦١) بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٣م . .

(3) اللجنة العليا للانتخابات ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٦٢) بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣م .

(4) الانتخابات لإصلاح وضع الأمة ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٦٣) بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧م .

(5) صحيفة الوحدوي الأعداد التالية : قائمة المستقبل ، صحيفة الوحدوي، العدد(٢٦٩) بتاريخ١٩٩٧/٤/٢٣م ، أهمية أن ندلي بأصواتنا ، العدد(٢٦٦) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٨م ، الى دورة البرلمانيين العرب ، العدد(٣١٥) بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٧م ، العدد(٣٦٩) بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤م.

(6) الدستور والقوانين ثوابت التوافق ، صحيفة الجماهير، العدد (٢٧٧) بتاريخ١٩٩٧/٢/٦م .

ثانيا: الحرية

الحرية قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين[1]. وقد اختلف العلماء في تقسيم الحريات العامة، سنكتفي هنا بتقسيم (جورج بيردو) الذي قسمها إلى أربع مجموعات أساسية هي[2]:

١ ـ حريات شخصية بدنية وتشمل حرية الذهاب والإياب وحق الأمن وحرية الحياة الخاصة التي تتضمن حرية المسكن والمراسلات.

٢ـ الحريات الاجتماعية وتشمل حق الاشتراك في الجمعيات وحرية الاجتماع وحرية المظاهرات .

٣ـ الحريات الفكرية وتتضمن حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون وحرية التعليم والحرية الدينية والعقائدية.

٤ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن الحق في العمل وحرية العمل وحق الملكية وحرية التجارة والصناعة.

تؤكد **صحيفة الميثاق** على الحرية المسؤولة، حيث تدعو بعض الأقلام بأن لا تستغل مناخ الحرية للتقليل من حجم الإنجازات وللإساءة إلى شخصيات وطنية مثل الدكتور/عبد الكريم الإرياني رئيس مجلس الوزراء الأمين العام تحت ذريعة الحديث عن بعض مظاهر السلبيات التي يعلمون أنها نتاج ركام ثقيل من التخلف يفوق طاقة الحكومة على معالجتها بين عشية وضحاها[3].

في حين تؤكد **صحيفة الثوري** على أن الديمقراطية التي عرفها شعبنا جاءت مع انبلاج فجر الوحدة اليمنية ٢٢مايو ١٩٩٠م ، وفيها جرب شعبنا ممارسة الانتخابات في ظل أجواء الحرية والتنافس الديمقراطي في ابريل ١٩٩٣م[4].

أما **صحيفة الصحوة** فتطالب – ومع قدوم العام الجديد ٢٠٠٢م – بمزيد من الحرية وبالمزيد من الديمقراطية و تربط بين الحرية وتقدم الشعوب ، فليس ثمة معوقات توازي قمع حريات الشعوب أيا كانت الحجج، وإن أي تقدم ينقص من الحريات .هو (سراب) تحسبه الأنظمة (ماء) حتى إذا وضع موضع الاختبار ذرته الرياح[5].

---

(1) للمزيد حول التقسيمات الأخرى ، ثامر كامل محمد الخزرجي ، ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٨ .

(2) المرجع نفسه ، ص٣٠٧.

(3) الحكومة والمشككون ، صحيفة الميثاق، العدد (٩٤٨) بتاريخ٢٤/٤/٢٠٠٠م .

(4) لا للإقتراع المزور، صحيفة الثوري، العدد (٤٧٠) بتاريخ ٢٦/٤/١٩٩٧م .

(5) وللصحوة كلمة ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٠٤) بتاريخ ٣/١/٢٠٠٢م ، الحرية والخبز، العدد (٨٥٠) بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٢م، البرنامج الانتخابي للإصلاح أرقام لا أوهام ، العدد(٨٦٧) بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٣م.

بينما ترى **صحيفة الوحدوي** أن لغياب الحرية دورا مؤثرا في انحدار الأمة، وأنه لا نهوض لها إلا بالحرية[1].

أما صحيفة الجماهير فتؤكد على أن من محاسن الديمقراطية أنها فتحت أمام الجميع حق المنافسة[2].

ثالثا: انتخابات حرة ونزيهة:

يطلق على كل انتخابات تفتقر إلى معايير العملية الانتخابية السليمة – مثل التنافس الحقيقي بين المرشحين ، وحرية الناخبين في انتخاب من يمثلهم – بأنها انتخابات صورية[3]. وفيها يتم تسخير موارد الدولة لصالح المرشحين الحكوميين، وتمارس الضغط على المرشحين المنافسين، إن سمح لهم أصلا بالمنافسة[4]. وتتضح الصورة أكثر عندما تحسم نتيجة الانتخابات – مسبقاً – لصالح مرشح السلطة[5].

وهناك موقفان حول نزاهة الانتخابات اليمنية بشكل عام هما[6]:

الموقف الأول : يمثله حزب المؤتمر الشعبي العام ، وتتبنته صحيفة الميثاق، وهذا الرأي يؤكد أن الانتخابات (البرلمانية) جرت في جو ديمقراطي هادئ باستثناء بعض التجاوزات والمشاكل البسيطة، وهذا الجو الديمقراطي يؤكد نجاح الإعداد ودقة الترتيبات لعملية الانتخابات، و ليس هذا فحسب وإنما يؤكد على الوعي الديمقراطي والمظهر الحضاري الذي أبرزه الناخب اليمني في يوم الاقتراع[7].

الموقف الثاني : تمثله أحزاب المعارضة وتتبناه أيضا صحفها، وهذا الرأي يؤكد عدم نزاهة الانتخابات، بدءاً من تقسيم الدوائر الانتخابية ومرورا على عملية القيد والتسجيل وانتهاءً بعملية الاقتراع وفرز الأصوات، مما جعلها أي أحزاب اللقاء المشترك تتبني النضال السلمي كحل سياسي بدلا من مقاطعة

---

(1) إلى دورة البرلمانيين العرب ، صحيفة الوحدوي ، العدد(٣١٥) بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٧م .

(2) صحيفة الجماهير الأعداد التالية : ليكن مؤتمر البرلمانيين العرب نقطة تحول في تاريخ الأمة ، صحيفة الجماهير ، العدد (٢٨٢) بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٤م ، الحفاظ على الثوابت الوطنية أساس لأي حوار، العدد (٤٧٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨م ، الثوابت الوطنية المدخل الطبيعي لأي حوار سياسي ، العدد(٢٢٩) بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧م .

(3) عبد الناصر حسين المودع، مرجع سابق، ص٥٥.

(4) المرجع نفسه، ص٥٥.

(5) المرجع نفسه ، ص٥٦.

(6) لم يكن أحد في اليمن ولا في خارجه ينتظر أن تجرى في بلد نام كاليمن انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة، وبمقاييس المجتمعات الديمقراطية العريقة ، لأن ذلك يستحيل أن يتم في ظل سلطة تستطيع أن تستخدم كل إمكانيات الدولة ومؤسساتها للتأثير في الانتخابات ونتائجها . وهذا الحال هو ما أدركته القوى السياسية اليمنية التي صاغت "وثيقة العهد والاتفاق " والتي كانت تهدف في الأساس إلى تحييد مؤسسات الدولة ومنع استخدامها لصالح أي طرف سياسي . أنظر: محمد عبد الملك المتوكل، الانتخابات اليمنية: الممارسة والأبعاد، المستقبل العربي، العدد (٢١٩) مايو١٩٩٧م، ص٤٩.

(7) ماذا بعد يوم ٢٧ابريل٩٧م ، صحيفة الميثاق ، العدد(٧٦٣) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٨م .

الانتخابات والاستفادة من تجربة الحزب الاشتراكي من مقاطعة انتخابات ١٩٩٧م البرلمانية [١]. وذلك على النحو الآتي:

١ــ جاء تقسيم الدوائر الانتخابية مخالفا للمبادئ العلمية للتقسيم التي تعتمد على الجانب الجغرافي والمادي والاجتماعي ، وتسبب خلافات لا حصر لها قبليا وعدم تطابقها مع التقسيمات الإحصائية[٢].

٢ــ على الرغم من هذه الانتصارات ومن الجهود الكبيرة التي بدلناها منذ بدء عملية القيد والتسجيل نحن وكافة أحزاب اللقاء المشترك إلا أنه وللأسف الشديد لم يخل السجل الجديد من النواقص والعيوب نتيجة إصرار الحزب الحاكم على التلاعب بالسجل الجديد[٣].

٣ــ لم تكتف السلطة بسلوكها المتأصل في مواجهة الديمقراطية منذ انتخابات ١٩٩٧م ومن قبل كل الشخصيات باستخدام الوظيفة العامة والمال العام، وحتى الأمن العام، بل وصل الأمر إلى التهديد بالقتل[٤].

وتشاركها في الرأي **صحيفة الثوري** والتي تنظر إلى كل الانتخابات البرلمانية بعد ٢٧ابريل١٩٩٣م بأنها تتمني أن يتكرر هذا اليوم ، ويستمر على الرغم من محاولات التراجع عنه والاحتيال على محتواه[٥]. ولذلك قاطعت انتخابات ٢٧ابريل ١٩٩٧م والتي تصفها بالانتخابات المزورة[٦].

وتضيف **صحيفة الوحدوي** قائلة: إن الانتخابات النيابية أفرزت مجلسا نيابيا لا يعبر عن الوزن الحقيقي للقوى السياسية في المجتمع ولا يعكس الأوزان الصحيحة للفئات الاجتماعية[٧]. وهي دلالة على أن الانتخابات كانت غير حرة ونزيهة.

---

(1) وفي هذا السياق فقد أكد الأستاذ محمد اليدومي القائم بمهام الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح، في المحاضرة التي ألقاها على القطاع الطلابي للإصلاح ، بتاريخ ١٥يناير٢٠٠٨م بالقول : ليس هناك من وسيلة لحل الخلافات في أي بلد في العالم ومنها بلادنا إلا طريقتين العنف أو النضال السلمي، المصدر تقرير إخباري يومي صادر عن دارة الإعلام والثقافة بالأمانة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ، الأربعاء ١٦يناير٢٠٠٨م ، العدد ٢٢٦٢ ص٣.

(2) لمصلحة من ؟ ، صحيفة الجماهير ، العدد (٤٧٧) بتاريخ ٢٥//٢٠٠٢م .

(3) تداول لا تجديد ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٧٠) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٤٢م ، اللجنة العليا للانتخابات، العدد(٨٦٢) بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠م.

(4) الطريق إلى الشعب ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٧٢) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١م .

(5) ٢٧ابريل عام ١٩٩٣ الذكرى والذاكرة، صحيفة الثوري، العدد (١٦٦٦) بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦م .

(6) لا للاقتراع المزور، صحيفة الثوري ، العدد(١٤٧٠) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٦م وانتخابات الإئتلاف الحاكم، العدد(١٤٦٢) بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٠م ،ولماذا نقاطع الإنتخابات البرلمانية : علي صالح عباد مقبل (الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني) الأعداد (١٤٦٤-١٤٦٦) ٣/١٣ – ١٩٩٧/٣/٢٧/٢٤م.

(7) صحيفة الوحدوي، جدارة الانتصارات، العدد(٢٧١) بتاريخ١٩٩٧/٥/٣م الموقف الوحدوي، العدد(٣٦٩) بتاريخ ١٩٩٩/٩/٤م،العدد(٣٨٧) بتاريخ ١٩٩٩/٩/٧م .

وهذا بدوره انعكس على مطالبة الأحزاب السياسية اليمنية ولا سيما أحزاب اللقاء المشترك التي طالبت بإصلاح النظام الانتخابي بما يضمن التمثيل العادل لكل فئات المجتمع من خلال[١]:

أ ـ الأخذ بنظام القائمة النسبية .

ب ـ ضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء العامة واستقلال الإدارة الانتخابية في كل مراحلها من خلال المشاركة المتساوية لأطراف المنظومة السياسية الفاعلة في اللجنة العليا ولجانها الميدانية .

١ ـ اللجنة العليا للانتخابات من أهم العوامل في كون الانتخابات حرة ونزيهة

أدت الأحزاب والتنظيمات السياسية بضرورة إصلاح النظام الانتخابي للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة حيث يدور الخلاف بين الأحزاب السياسية حول أدارة اللجنة العليا للانتخابات ، كلما قرب موعد الانتخابات النيابية أو الرئاسية أو المحلية ، مع أن الدستور اليمني يشير إلى أن أعضاء اللجنة العليا للانتخابات ينبغي أن يكونوا محايدين ،وألا يكونوا محسوبين على حزب من الأحزاب[٢]. وفي هذا الخصوص تقدم المؤتمر الشعبي العام وضمن برنامجه السياسي بمناسبة انعقاد المؤتمر العام السابع (الدورة الأولى،عدن ٥ ديسمبر ٢٠٠٥م)، بما أسماه تطوير النظام الانتخابي تمثلت هذه الرؤيا في الآتي[٣]:

أ- ضمان دورية الانتخابات العامة الرئاسية والمحلية والنيابية باعتبارها التجسيد الحقيقي للممارسة الديمقراطية وبما يضمن المشاركة العادلة لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ب - تطوير البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي للجنة العليا للانتخابات ورفع كفاءة العاملين فيها.

ج- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير النظام الانتخابي في ضوء التجارب الانتخابية السابقة والاقتراحات والملاحظات المقدمة من الجهات ذات العلاقة.

د- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية في كافة مراحل العملية الانتخابية، وبما يخدم تطوير وتحسين الممارسة العملية للرقابة والمراقبة.

بينما تقدمت أحزاب اللقاء المشترك المتمثلة في (التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والحزب الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي القومي واتحاد القوى الشعبية) برؤية

---

(1) مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني، ص٢٢

(2) تنص المادة (١٥٩) من الدستور اليمني على " تتولى الإدارة والإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام لجنة عليا مستقلة ومحايدة ويحدد القانون عدد أعضاء اللجنة والشروط اللازم توفرها فيهم وطريقة ترشيحهم وتعيينهم وصلاحيات اللجنة بما يكفل لها القيام بمهامها على الوجه الأمثل " .

(3) برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام المقر في المؤتمر العام السابع ، مايونيوزنت .www.mayonews.ne

حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بعد انتهاء الفترة القانونية للجنة العليا الانتخابية الحالية (٢٠٠١–٢٠٠٧م)[1]. تتمثل في الآتي[2]:

أ– اعتماد نظام القائمة النسبية[3] إلى جانب الدوائر الفردية، حتى يتسع التمثيل داخل مجلس النواب، ويتم الحد من دور الهويات والتكتلات الصغيرة، ويعمل على تطوير نظام التعدد.

ب– إعطاء النساء نسبة معينة في قوائم الأحزاب وفي ترشيحات الدوائر الفردية.

ج– إقامة توازن كامل في قوام اللجنة العليا للانتخابات واللجان التابعة لها بين الحزب الحاكم والأحزاب الموالية له، وبين اللقاء المشترك والأحزاب المكونة له، والتوازن ضرورة لإقامة رقابة متبادلة لاستحالة إيجاد لجنة محايدة.

د– التمثيل العادل للمرأة داخل هذه اللجان، فقد أصبحت النساء قوة انتخابية لا يمكن تجاهلها.

هـ– ضمان انتخابات رئاسية تنافسية تأكيداً لمبدأ التداول السلمي للسلطة.

ولكن أحزاب اللقاء المشترك لم تصل مع المؤتمر الشعبي العام إلى اتفاق حول تشكيل أعضاء اللجنة العليا للانتخابات وذلك لأن رؤية المؤتمر(حد قول اللقاء المشترك) مازالت لا تعطي المعارضة حقها في إدارة الانتخابات[4] مما جعل المؤتمر يتقدم إلى مجلس النواب باعتماد ما تم عليه الاتفاق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة. مع العلم أن الأحزاب السياسية قد وقعت على وثيقة ضوابط الحوار في ٢٠٠٧/٦/١٦م بتشكيله من القضاة، بينما اتفاق١١/١٢/ ٢٠٠٧م، ينص على تشكيلها من الأحزاب. فالاختلاف على تشكيل اللجنة الانتخابية بين الأحزاب السياسية في اليمن هو خلاف في آلية التشكيل وليس حول نوعية المعينين.

---

(1) للإطلاع على تفاصيل أكثر حول اللجنة العليا للانتخابات : موقع اللجنة العليا للانتخابات http://www.scer.org.ye وكذلك المعرفة – ملفات خاصة ٢٠٠٣ – اللجنة العليا للانتخابات: الجزيرة نت .

انظر الملف الذي أعدته صحيفة الصحوة العدد (١١٠٣) بتاريخ ٢٢نوفمبر ٢٠٠٧ ، ص ص٩– ١٣ ، صحيفة الوسط العدد (١٧٣) بتاريخ ٢١نوفمبر٢٠٠٧م .

(2) مشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي .

(3) نظام القائمة النسبية Relative List System نظام انتخابي يقوم على أساس أن يحصل كل حزب سياسي على عدد من المقاعد في المؤسسة التشريعية يتناسب مع ما حصل عليه من الأصوات . (عبد الناصر حسين المودع ، مرجع سابق) ص٢٢٦.

(4) أ – على أساس عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب في انتخابات ٢٠٠٣م أي ٦:٣ .

ب – على أساس المقاعد التي حصل عليها كل حزب في انتخابات ٢٠٠٣م أي ٨,٢:١,٨ .

٢ـ الأخذ بنظام القائمة النسبية :

يكون عدد الدوائر في هذا النظام مساويا لعدد النواب مقسوما على العدد المحدد لكل قائمة، فمثلاً إذا كان عدد النواب (500) والعدد المحدد للقائمة هو(10) فإن عدد الدوائر في هذه الحالة = 500 ÷ 10 = 50 دائرة(١).

وفي نظام الانتخاب بالقائمة تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة نسبيا، ويطلب من الناخبين في كل دائرة من هذه الدوائر انتخاب عدد معين من بين المرشحين. فالناخب لا ينتخب مرشحاً واحداً فقط، وإنما ينتخب عددا من المرشحين يتساوى وعدد النواب المحدد لدائرته. وتسجل أسماؤهم عادة في قائمة. وهذه القائمة إما أن تكون قائمة مغلقة، وإما أن تكون قائمة مزدوجة (٢).

رابعا : المشاركة السياسية :

يشير هذا المصطلح إلى انخراط جميع المواطنين في العملية السياسية. وفي هذا الصدد نجد أن تعريف "لوسيان باي" لمفهوم المشاركة السياسية يقترب من تعريف "غابريل الموند " حيث يشير إلى أنها تعني (مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية)(٣). وهي تعني بحسب "صموئيل "هنتغتون" و "جون نيلسون " (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ، سواء اكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا ، منظما أم عفويا ، متواصلا أم متقطعا ، سلميا أم عنيفا ، شرعيا أم غير شرعي ، فعالا أم غير فعال)(٤). وتشمل المشاركة السياسية النشاطات المباشرة والنشاطات غير المباشرة(٥) ومن أمثلة المشاركة المباشرة: تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشيح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات العامة وغيرها. أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهي قراءة الصحف والعضوية في الهيئات الخيرية(٦).

وتؤكد **صحيفة الميثاق** على أن أهمية المشاركة الشعبية باعتبارها المدماك القوي لعملية البناء الديمقراطي السليم والتنمية المزدهرة(٧).

في حين تدعو **صحيفة الثوري** إلى مقاطعة الانتخابات التي تصفها بأنها مزورة، ورتبت وحسمت نتائجها سلفا(٨) وهذه الدعوة للمقاطعة سبقها قرار الحزب بالمقاطعة بعدما فقد الأمل بأن تكون هذه

---

(1) محمد فرج الزائدي ، مذكرات في النظم السياسية ،(ليبيا : منشورات الجامعة المفتوحة ، ط٢، ١٩٩٧م) ص٢٩٠.
(2) محمد فرج الزائدي ، المرجع السابق، ص٢٩٣ .
(3) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص١٨١.
(4) المرجع نفسه ، ص١٨١.
(5) محمد توهيل فايز عبد أسعيد ، علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق ، ص٥١٥.
(6) المرجع نفسه ، ص٥١٥.
(7) رؤى حكيمة ، صحيفة الميثاق ، العدد (١٠٥٩) بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٦م .
(8) لا للاقتراع المزور ، صحيفة الثوري ، العدد (١٤٧٠) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٦م .

الانتخابات حرة ونزيهة، هذا بالنسبة للانتخابات البرلمانية وأما الانتخابات الرئاسية فقد حجبت التزكية عن مرشح الحزب الاشتراكي مما افقد الانتخابات الرئاسية طابع التنافسية.

وتؤكد **صحيفة الصحوة** على أهمية المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن هناك الكثير من المراهنات على إدخال اليأس إلى قلوب المواطنين وبالتالي إبعادهم عن التسجيل حتى يخلوا الميدان للحزب الحاكم(١).

وتؤكد **صحيفة الوحدوي** على أهمية مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية وأن يتغلبوا على عنصر السلبية(٢)، فالمواطن يستطيع بصوته وإرادته أن يغير أمورا كثيرة ، وهو في أسوء الأحوال لن يخسر شيئا إذا قرر الخروج من منزله ، وذهب إلى المركز الانتخابي ووضع صوته على ورقة الاقتراع(٣).

فيما تدعو **صحيفة الجماهير** جميع القوى السياسية للمشاركة ولو بشكل نسبي، لأن وجود الشيء خير من عدمه، وكنا نأمل أن لا ينفرد الجزء بالمقاطعة وفقا لقواعد وطنية وسياسية متعارف عليها في إطار الممارسات الديمقراطية(٤).

وفي إطار بحثنا عن مستوى المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية وجد الباحث أن نسبة المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية (غير مستقرة)، (ينظر الجدول رقم ٥). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هل نسبة المشاركة في الانتخابات تعكس وجهة نظر أحزاب المعارضة بأن الانتخابات لا تعبر عن طموحات الشعب في التغيير مما خلق شعورا بالإحباط بين المسجلين في الانتخابات، أم أنها تعود إلى أسباب ثقافية وتعليمية واقتصادية وغيرها، حيث أن نسبة المشاركة لا تتفق مع الفترة الزمنية للديمقراطية في اليمن، وربما يكون مؤشرا خطيرا إذا لم تقم مؤسسات التنشئة السياسية بدورها في عملية التنشئة السياسية وغرس قيم المشاركة وأهميتها.

---

(1) صحيفة الصحوة الأعداد التالية : الانتخابات لإصلاح وضع الأمة ، العدد(٨٦٣) بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧م ، مسؤولياتنا تجاه الديمقراطية ، العدد(٧٦٢) بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩م، الديمقراطية المستهدفة ، العدد (٧٧٥) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١م.

(2) اهمية أن ندلي بأصواتنا ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٢٦٦) ، بتاريخ ١٩٩٧/٤/٨م .

(3) المرجع نفسه.

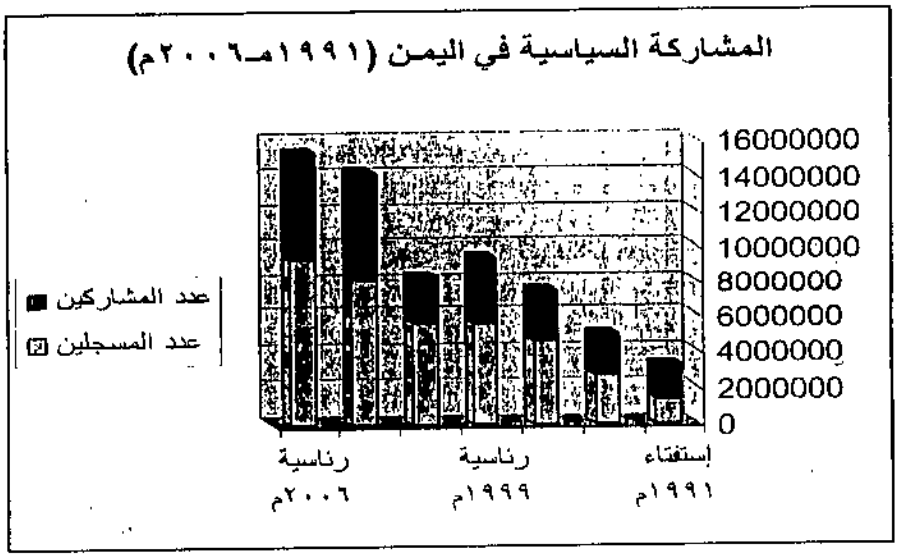
(4) من يعتقد أنه اكبر من الحوار سيجد نفسه وحيدا ، صحيفة الجماهير ، العدد (٢٢٣) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٧م ، يوم الديمقراطية نحو آفاق أرحب، العدد(٣٣٤) بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٩م ، نجاح الوطن هو الفوز الحقيقي للجميع ، العدد(٢٣٠) بتاريخ ١٩٩٧/٣/٦م ، الطريق إلى المستقبل ، العدد(٢٥٥) بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٨م .

جدول رقم (٥)

مستوى المشاركة في اليمن (٩١م ــ ٢٠٠٦م)

المشاركة	استفتاء ٩١م	برلمانية٩٧م	رئاسية٩٩م	استفتاء ومحلية٢٠٠١م	برلمانية ٢٠٠٣	رئاسية ومحلية ٢٠٠٦م
المقيدين في سجلات الناخبين	١٨٩٠٦٤٦	٢٦٨٨٣٢٣	٤٦٣٧٧٠١	٥٦٢١٨٢٩	٨٠٩٧٤٣٣	٩٢٤٨٤٥٦
بالآخر	١٣٦٤٧٨٨	٢٢٧١١٨٥	٣٧٧١٠٣٩	٢٧٦٨٥٨٧	٦١٢٨٩٣٥	٦٠٤٥٨١٨
المشاركين	٧٢,٢	٨٤,٥	٦٧	٤٩,٢	٧٤;٤	٦٥,١٥

شكل رقم (٣)



تعد المشاركة السياسية الركن الرئيسي من أركان الديمقراطية مع أن المشاركة لا تعنـي عمليـة الاقتراع فحسب ولكنها أيضا المشاركة في صناعة القرار، المشاركة في الحوار الوطني، وغيرها مـن الأمور الأخرى. وبالنظر إلى المشاركة الشعبية للناخب اليمني من خلال مشاركته في: الاستفتاء على دستور دولة الوحدة وكذلك مشاركته في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو انتخابات المجـالس المحليـة وغيرها نجد أنها مشاركة تتصف نسبتها بالصعود أحيانا وبالهبوط أحيانا أخرى[1].

---

(١) أحمد محمد هادي دغار ، الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية : دراسة سياسية في تأثير عوامل البيئة الداخلية ، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة ، (جامعة صنعاء : قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٥م) ص٤٢.

جدول رقم (٦)

الأصوات التي حصل عليها كل حزب من أحزاب الدراسة

في انتخابات ٢٧ابريل ١٩٩٣م

الحزب	الأصوات	النسبة%	عدد المقاعد
المؤتمر الشعبي العام	٦٤٠٥٢٣	٢٨,٦	١٢٢
الحزب الاشتراكي اليمني	٤١٣٩٨٤	١٨,٥	٥٦
التجمع اليمني للإصلاح	٣٨٢٥٤٥	١٧	٦٣
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٥٢٣٠٣	٢,٣	١
حزب البعث العربي الاشتراكي	٨٠٣٦٢	٣,٦	٧

جدول رقم (٧)

الأصوات التي حصل عليها كل حزب من أحزاب الدراسة

في انتخابات ٢٧ابريل ١٩٩٧م

الحزب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
المؤتمر الشعبي العام	١١٧٥٣٤٣	٤٣,١	١٨٧
الحزب الاشتراكي اليمني	قاطع	قاطع	قاطع
التجمع اليمني للإصلاح	٦٣٧٧٣٨	٢٣,٤	٥٣
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٥٥٤٣٨	٢,٠٣	٣
حزب البعث العربي الاشتراكي	٢٠٤٠٩	٠٧.	٢

جدول رقم (٨)

الأصوات التي حصل عليها كل حزب من أحزاب الدراسة

في انتخابات ٢٧ابريل ٢٠٠٣م

الحزب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
المؤتمر الشعبي العام	٣٤٣٩٤٤٤	٧٥,٩٥	٢٢٦
الحزب الاشتراكي اليمني	٢٧٧٢٢٣	٤,٦٧	٧
التجمع اليمني للإصلاح	١٣٤٦١٢٨	٢٢,٦٨	٤٤
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	١٩٤٨٠	١,٨٤	٣
حزب البعث العربي الاشتراكي	٤٠٣٧٧	٦٨.	٢

خامسا: الحوار السياسي

تعود أهمية الحوار إلى إيجاد أرضية مشتركة بين طرفين أو أطراف متعددة مختلفة، لينطلقوا إلى ما فيه المصلحة للجميع على أسس تضمن للجميع حقوقهم، حيث قضت الحكمة الإلهية أن يكون الناس مختلفين، تتعدد آراؤهم، وتتنوع عقائدهم ومعارفهم، فجاء الحوار وسيلة من وسائل التقارب والتعارف والتعاون بينهم[(1)].

وتؤكد **صحيفة الميثاق** أهمية الحوار والاستماع لصوت العقل والحكمة لمعالجة القضايا الحدودية ، فاليمن قد أثبتت نهجها السليم في ترسيم الحدود البرية مع عمان والحدود البحرية مع ارتيريا ، وإنها من ذات الفهم الصحيح للحوار السلمي ستظل تنشد الحكمة وتنادي بالاستقرار وتعمل على تعزيز الثقة وترسيخها مع الأشقاء[(2)].

في حين أوردت **صحيفة الثوري** كلمة "المناقشة " كبديل للحوار حيث ناقشت اللجنة المركزية في دورتها الـــ٣٧ وثيقتي البرنامج السياسي والنظام الداخلي كمشروعين في صيغتهما النهائية ستتقدم بهما إلى الدورة الأولى للمؤتمر العام الرابع للحزب ، وهذه الوثائق ليست مجرد اجتهادات تقدمت بها مجموعات معينة أو هيئات قيادية محددة ،بل هي وثائق خضعت لمناقشات واسعة ولفترة طويلة من الزمن داخل الحزب وخارجه[(3)] .

في حين تدعو **صحيفة الصحوة** الحزب الحاكم – قبل أحزاب المعارضة – إلى تعميق قيم الحوار والديمقراطية ، ونشر المعاني والقيم الديمقراطية باعتبارها كانت ولازالت الوسيلة المثلى الوحيدة للخروج من مأزقنا الحضاري والتاريخي المتمثل في إشكالية السلطة وسيادة الغلبة والعراك كوسيلة لحل الإشكالات الوطنية وإدارة إمكانات الدولة من مال عام وإعلام جماهيري وغيرها[(4)].

وتؤكد **صحيفة الوحدوي** أهمية الحوار والذي أدى إلى اتخاذ حزبها قرارا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية١٩٩٧م ، ونتيجة للحوار الذي يؤمن به التنظيم فان قراره للمشاركة أو المقاطعة في الانتخابات – ترجع إلى كونه احد أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة التي قاطع بعضها الانتخابات – لذلك لم يحسم التنظيم قراره في وقت مبكر وهذا ما حدث أيضا مع الحزب الاشتراكي وأحزاب مجلس

---

(1) عفاف عبد الغفور حميد، أدب الحوار وضوابطه من خلال قصص القرآن ، بحث مقدم إلى مؤتمر الحوار مع الآخر المنعقد في جامعة الشارقة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الاثنين والثلاثاء والأربعاء٢٨ – ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق١٦– ١٨ / ٤/ 2007م .

(2) النهج اليمني الحكيم ، صحيفة الميثاق، العدد (٩٣٤) بتاريخ٢/١/٢٠٠٠م .

(3) مهمات القرن المقبل ، صحيفة الثوري، العدد (١٥٤٩) بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٨م ولماذا الحوار ، العدد(١٤٥٩) بتاريخ٣٠/١/١٩٩٧م ودعوة للحوار، العدد(١٤٧٩) بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٧م.

(4) طرق لاتؤدي إلى الديمقراطية ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٦١) بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٣م ، الأحزاب تدعو المؤتمر لمواصلة الحوار، العدد(٨٢٩) بتاريخ ١١/٧/٢٠٠٢م .

التنسيق الأعلى للمعارضة ، ولو أن قرارا جماعيا بالمقاطعة اتخذ منذ ذلك الوقت المبكر لانتفت مبررات الحوار، ولكان استمراره في ظل القول بالمقاطعة المبكرة نوعا من التصرف العبثي[1].

في حين تؤكد **صحيفة الجماهير** أن الحوارات السياسية وسيلة مهمة لتبادل وجهات النظر واستخلاص نقاط للالتقاء بما يضمن الحقوق ويفعل النشاط بإطاره الوطني والحوار قد يكون ثنائيا لخصوصية المواقف المشتركة وقد يكون جماعيا عندما تكون القضايا المطروحة عامة تهم الجميع[2] .

سادسا : تعددية سياسية وحزبية

أعرفتها الموسوعة السياسية، بأن النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدد من الأحزاب المتكافئة هو نظام تعددي، بمعنى أنه لا يتاح لحزب أن يقود لدرجة الهيمنة على سواه ، كما تتمايز فكريا وعقائديا فيما بينها[3]. ويخلص الباحث (السمدة) إلى استخلاص لمفهوم التعددية إلى أنها[4]:

أ ــ التعددية في اللغة تعني الانتساب لجماعة معينة وهذه الجماعة قائمة بذاتها .

ب ــ التميز عن غيرها من الجماعة والجماعات الأخرى سواء كان هذا التمايز سلوكيا أو فكريا موروثاً أو مكتسباً. ولهذا فقد اتجهت العديد من الأنظمة السياسية إلى الاعتراف بواقع التعددية وقننت ذلك في دساتيرها، ومنحت سبل العمل السياسي المشروع أمامها والذي تمثل في تشكيل الأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية والمهنية، للتعبير عن آرائها ومصالحها بشكل علني وسلمي[5].

وتنظر **صحيفة الميثاق** إلى الديمقراطية اليمنية القائمة على التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان أنها من الأمور التي تكفل تعزيز الشراكة مع البلدان الأورو أمريكية التي تقع عليها أهمية دعم هذه التجربة المتميزة[6].

بينما تتمنى **صحيفة الشوري** – وعلى لسان عضو مكتبها السياسي سكرتير اللجنة المركزية – أن يتحقق على أرض الواقع البرنامج الذي ماجات به حكومة المؤتمر الشعبي العام، برئاسة الدكتور/ عبد الكريم الارياني والمقدم إلى مجلس النواب اثر استقالة حكومة الدكتور/ فرج بن غانم ، فقد أكد برنامج الحكومة على ضمان الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وغيرها من العناصر والاتجاهات الايجابية

---

(1) القرار الصحيح ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٢٦٢) بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٨م .

(2) الحفاظ على الثوابت الوطنية أساس لأي حوارر، صحيفة الجماهير، العدد (٤٧٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨م ، الثوابت الوطنية المدخل الطبيعي لأي حوار سياسي ، العدد(٢٢٩) بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٧م ، من يعتقد أنه أكبر من الحوار سيجد نفسه وحيدا ، العدد(٢٣٣) بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٧م.

(3) عبد الخالق داحش السمدة ، التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠م ــ ٢٠٠٤م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة أم درمان الإسلامية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ص٨.

(4) عبد الخالق داحش السمدة ، المرجع السابق ، ص٩.

(5) ناظم الجاسور ، مرجع سابق، ص١٢٦.

(6) الحضور الكبير ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٤٤) بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٧م.

لمواصلة مسيرة البناء الوطني. وكل هذه الأمور تتسم بالواقعية ، وإذا ما جرى تنفيذها فعلا فإنها ستراكم الإمكانيات للانطلاق نحو المستقبل[١] .

وتؤكد **صحيفة الصحوة** أنه لا قيمة للتعددية السياسية إن لم يتنافس برنامج سلطة وبرنامج معارضة ، وليس بالضرورة أن يكون ببرنامج واحد ،ولكن الثابت أنها تحمي حق أحزابها للوصول إلى الحكم أن يصبح هو الحاكم[٢]. وتستنكر صحيفة الصحوة من صحيفة القوات المسلحة التي أفردت في صفحاتها محرراً سياساً يؤلب ضد التعددية والحزبية[٣].

وكما تؤكد **صحيفة الوحدوي** على أهمية بناء الدولة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة[٤].

وتؤكد **صحيفة الجماهير** استحقاق يوم السابع والعشرين من ابريل للاحتفاء به كيوم للديمقراطية، لأنه في العام ١٩٩٣م شهد أول انتخابات نيابية تجرى على أساس من التعددية السياسية والحزبية، فشكل أحد مكاسب زمن الانجاز الوحدوي العظيم[٥].

سابعا : تداول سلمي للسلطة

نستطيع التفريق بين الأنظمة السياسية الديمقراطية والاستبدادية من خلال هذا النهج الديمقراطي والمتمثل في التداول السلمي للسلطة ومن خلال صناديق الاقتراع العام المباشر والسري ، والتي يحددها – عادة – دستور هذه الدول، في حين أن العديد من الدول قد عرفت انتقال السلطة عن طريق الانقلاب أو الثورة أو الاستيلاء أو الوراثة[٦].

فالمقصود بالتداول السلمي للسلطة إذن هو "التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم تحت صيغ الانتخابات، حيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً. وبذلك فان إسم الدولة لا يتغير ولا يتبدل دستورها ولا تزول شخصيتها الاعتبارية نتيجة لتغير الحاكم أو الأحزاب الحاكمة[٧].

---

(1) سيف صائل خالد ، أبرز الثغرات في برنامج الحكومة ، صحيفة الثوري ، العدد (١٥٢٧) بتاريخ ١٩٩٨/٦/١١م.

(2) المشترك ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٣٤) بتاريخ٢٠٠٢/٨/١٥م .

(3) رفقا بالوطن ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٤٤) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤م .

(4) الموقف الوحدوي ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٣٦٩) بتاريخ ١٩٩٩/٥/٤م.

(5) يوم الديمقراطية نحو آفاق أرحب ، صحيفة الجماهير ، العدد (٣٣٤) بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٩م .

(6) ناظم الجاسور ، مرجع سابق، ص ص ١٢٤ــ ١٢٥.

(7) سليم فرحان جبئوم / رئيس القسم السياسي في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة ، /http://fcdrs.com

وترى **صحيفة الميثاق** أن الانتخابات الرئاسية تعد اليوم أروع وأنبل الخطوات الديمقراطية التي تجسد حقيقة التداول السلمي للسلطة دونما إرهاب أو شروط إملاء وضغوطات(١).

وتركز **صحيفة الصحوة** على ضرورة انتقال التداول السلمي للسلطة إلى الواقع ليتنفس عنه الاحتقان ، ويعين الحاكم ، قبل المحكوم، على التمتع بما نسمعه من مبادئ ديمقراطية تمثل أسسا للتنمية(٢).

وتؤكد **صحيفة الوحدوي** أهمية المشاركة في الانتخابات تجسيدا لمبدأ التداول السلمي للسلطة، وأن وجود التنظيم الوحدوي الناصري في البرلمان يعد صمام أمان للديمقراطية(٣).

في حين ترى **صحيفة الجماهير** أن الحوار الايجابي المتكافئ هو الذي سيضيق فجوة الجنوح والتسلط ، ويمنح أفاقا رحبة للتداول السلمي للسلطة وبناء دولة النظام والقانون على أسس علمية(٤).

ثامنا : عدالة ومساواة

مبدأ المساواة، مبدأ أخلاقي /سياسي يقوم على فكرة أن جميع البشر متساوون، ولذلك يجب بالتالي أن يتمتعوا بحقوق وواجبات متساوية(٥).

وهناك من يرى أن مبدأ العدالة هنا لا يتعلق بالمفهوم القضائي، وإنما هو رديف للمساواة، وكذلك هو من المبادئ الدستورية الأساسية التي تستند إليها جميع الحقوق والحريات في الحاضر، والتي تتصدر جميع إعلانات الحقوق العالمية والمواثيق الدستورية(٦).

وفي هذا السياق تؤكد **صحيفة الميثاق** أهمية تكريس قيم العمل والعدالة وتطبيق سيادة النظام والقانون (٧). وتؤكد **صحيفة الثوري** أن المصلحة الحقيقية للشعب اليمني تتحقق بالتغيير السلمي وبالوحدة التي تصنع المساواة والعدالة بين المواطنين(٨).

كما تؤكد **صحيفة الصحوة** أهمية المساواة والعدالة وإحلال القانون الذي يعلي معيار الكفاءة على معيار المحسوبية والأسرية(٩).

---

(1) الانتخاب الاحتكام إلى الشعب ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٠٤) بتاريخ ١٩٩٩/٩/٦م.

(2) المشترك لحظات ما قبل اختيار الأمل ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٦٥) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٧م .

(3) ضد الفساد ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٢٦٤) بتاريخ ١٩٩٧/٤/١م .

(4) الثوابت الوطنية المدخل الطبيعي لأي حوار سياسي ، صحيفة الجماهير، العدد (٤٧٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٨م .

(5) عبد الناصر حسين المودع مرجع سابق، ص١٩٥.

(6) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(7) الحكومة والمشككون ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٤٨) بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٤م .

(8) إرهاب حقيقي ، صحيفة الثوري ،العدد (١٤٨٨) بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٨م .

(9) الانتخابات لإصلاح وضع الأمة ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٦٣) بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٧م .

في حين تتأسف **صحيفة الوحدوي** مما آلت إليه الأمور، فمعظم حكام الأمة يقولون بما قاله الزعيم (جمال عبد الناصر) إلا أنهم لا يفعلون فعله، فقد حقق المساواة في الحقوق ليكون المدخل الطبيعي للمساواة في الواجبات و أشاع التعليم بين أوساط كل فئات المجتمع وجعله مجاناً، واستفاد من جراء ذلك الملايين من أبناء الفلاحين بعد أن كانت أبواب المدارس والجامعات موصدة أمامهم و نقل شعارات الحرية والاستقلال إلى ميدان الواقع[١].

وتدعو **صحيفة الجماهير** الحكومة إلى تحقيق العدل والمساواة لنزع الفتن وخلق قاعدة أمنية عريضة يكون المواطن فيها آمنا على عرضه وماله، وترى الصحيفة أن هذا لن يتأتى إلا من خلال قضاه مؤهلين ذوي ثقه وأمانه ويتمتعون بالنزاهة. ومنح السلطة القضائية صلاحياتها واستقلالها لتكون قادرة على إصدار قراراتها دون مؤثرات خارجية[٢].

تاسعا : الحكم الشمولي (الحكم المستبد)

النظام الاستبدادي هو ذلك النظام السياسي الذي لا يقوم على التفويض الشعبي الحر عبر انتخابات تنافسية، ويعتمد في بقائه واستمراره على القسر. ويندرج – تحت هذه التسمية- كثير من النظم السياسية المختلفة ، مثل الملكيات التقليدية ، والأنظمة الشمولية والدكتاتورية الفردية[٣].

وتعرف الحكومة المستبدة بأنها: تلك الحكومة التي لا تخضع للقانون ، ولا تتقيد بأحكامه فيما تتخذه من تصرفات وما يصدر عنها من أعمال وقرارات ، إذ تعتبر إرادة الحكام هي القانون ، مما يترتب على ذلك عدم احترام الحقوق والحريات العامة[٤].

وتؤكد **صحيفة الميثاق** رفضها للانغلاق والتعصب والدكتاتورية والشمولية[٥]. وترى **صحيفة الثوري** أن موقف بعض القوى السياسية- التي اعتادت على ممارسة السلطة الاستبدادية- من يومي ٢٢مايو ١٩٩٠م و٢٧ابريل١٩٩٣م هو موقف سلبي، لأن هذا الفعل الجديد والجميل يتعارض تعارضاً حاداً مع مصالح هذه القوى[٦].

---

(1) الزعيم ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٤٠٤) بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٨م .

(2) الذكرى والترابط التاريخي والروحي للدولة ، صحيفة الجماهير، العدد (٢٣٩) بتاريخ ١٩٩٧/٥/٨م .

(3)عبد الناصر حسين الموذع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣١ـــ ٢٣٢.

(4) المرجع نفسه ، ص٢٦٨.

(5) الثقة بالمستقبل ، صحيفة الميثاق ، العدد (١٠٧٥) بتاريخ٢٠٠٢/٨/٢٦م .

(6) ٢٧ابريل عام ١٩٩٣م الذكرى والذاكرة ، صحيفة الثوري ، العدد (١٦٦٦) بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦م.

أما **صحيفة الصحوة** فهي تحذر المؤتمر الشعبي العام من انتهاج سياسة الإقصاء والاحتماء بالدولة وإمكانياتها ، وألا تتناسى ما آلت إليه تجارب الأحزاب الشمولية ذات المنطق الفرعوني[1]. قال تعالى: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾[2].

وتستنكر **صحيفة الوحدوي** موقف السلطة من أحزاب المعارضة وان ما تقوم به يدل على أنها لا تزال أسيرة ماض شمولي ، ينسحب على كافة تكتيكاتها مواقفها إزاء استحقاقات حقيقية لا تحتمل المراوحة أو أنصاف الحلول[3].

(1) وللصحوة كلمة ، العدد (٨٠٠) ، بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠١م .

(2) القرآن الكريم، سورة غافر، آية (٢٩) .

(3) الموقف الوحدوي، صحيفة الوحدوي، العدد (٢٥٨) بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٧م .

المبحث الثالث:التسامح السياسي والاعتراف بالآخر في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

نظراً لأهمية التسامح السياسي في استقرار الشعوب، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠كانون الأول/ديسمبر١٩٩٣م إعلان العام١٩٩٥م عاما عالميا من أجل التسامح. وعهدت لمنظمة "اليونسكو" بإعداد وثيقة إعلان مبادئ حول التسامح[١]. صدرت هذه الوثيقة بعد اجتماعات الدول الأعضاء في اليونسكو في باريس والتي انعقدت مابين ٢٥تشرين الأول أكتوبرو١٦تشرين الثاني /نوفمبر١٩٩٥م . والتسامح موقف يتجلى في الاستعداد لتقبل وجهات النظر المختلفة. فيما يتعلق باختلاف السلوك والرأي دون الموافقة عليها. ويرتبط التسامح بسياسات الحرية في ميدان الرقابة الاجتماعية، حيث يسمح بالتنوع الفكري والعقائدي. على أنه يختلف عن التشجيع الفعال للتباين، وهو عكس التعصب، الذي يعني غلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة ، بحيث لا يدع مكانا للتسامح وقد يؤدي إلى العنف والإستماته[٢]. والتسامح كمفهوم يتضمن القدرة على إيقاع العقوبة إلى جانب القرار الواعي بعدم استخدام تلك القدرة[٣]. ومفهوم التسامح كما حددتها وثيقة إعلان المبادئ حول التسامح الصادرة عن اليونسكو يتضمن العناصر الآتية[٤]:

أولا: قبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع.

ثانيا: التسامح موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني، والحريات الأساسية للآخر.

ثالثا: التسامح هو مفتاح حقوق الإنسان والتعددية السياسية والثقافية والديمقراطية .

رابعا: إن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته، والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، كما يعني بأن لا أحد يفرض آراءه على الآخرين.

وهكذا فإن جوهر قيمة التسامح تتمثل في التسليم بالتنوع والاختلاف ، وقبول الآخر والتعايش معه سواء كان مختلفا في العقيدة الدينية أم في التوجه السياسي أم في الموقف الفكري وتتمثل كذلك إدارة الخلافات والصراعات بطريقة سلمية[٥].

---

(1) إبراهيم أعراب ، التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي ، المستقبل العربي ، العدد(٢١٩) مايو١٩٩٧م، ص٤٨.

(2) ذاكر آل حبيل ، التسامح كنظام معرفي ، مجلة الكلمة ، العدد(٥٤) ، السنة الرابعة عشر شتاء ٢٠٠٧م ، ص٧.

(3) المرجع نفسه ، ص٩.

(4) المرجع نفسه، ص١٣.

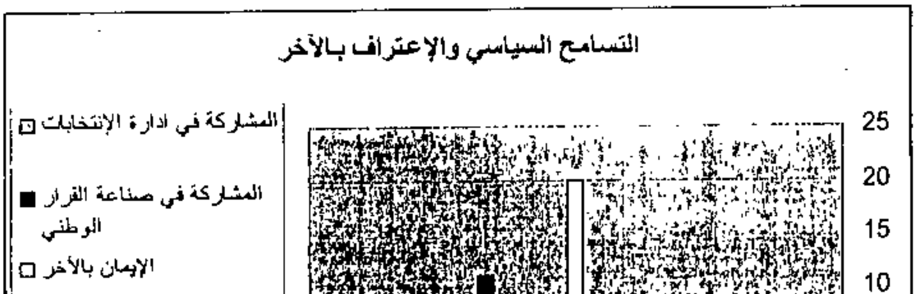
(5) محمد محسن الظاهري ، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن ، مرجع سابق ، ص٢٩٢.

جدول رقم (٩)

التسامح السياسي والاعتراف بالآخر في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

فئات التحليل	الميثاق		الثوري		الصحوة		الوحدوي		الجماهير		المجموع	النسبة %
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
المشاركة في إدارة الانتخابات	—	—	—	—	٤	١١,٤	—	—	—	—	٤	٥,٢
المشاركة في صناعة القرار الوطني	—	—	٤	٥٧,١	٢	٥,٧	١١	٣٥,٥	—	—	١٧	٢٢,١
الإيمان بالأخر	١	٢٥	٢	٢٨,٦	٢٠	٥٧,١	٨	٢٥,٨	—	—	٣١	٤٠,٣
التسامح السياسي	٣	٧٥	—	—	٤	١١,٤	٢	٦,٥	—	—	٩	١١,٧
احترام وجهة نظر الأخر	—		١	١٤,٣	٥	١٤,٣	١٠	٣٢,٣	—	—	١٦	٢٠,٨
المجموع	٤	١٠٠	٧	١٠٠		١٠٠	٣١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٧	١٠٠

شكل رقم (٤)



بالنظر إلى الجدول السابق رقم (٧) يتضح الآتي:

"الإيمان بالآخر" قد احتل المرتبة الأولى بنسبة (٤٠,٣%) ثم جاءت الدعوة إلى المشاركة في صناعة القرار المتعلق بالقضايا الوطنية ثانيا،و بنسبة (٢٢,١%) ،ثم المطالبة باحترام وجهة نظر الآخر ثالثا، و بنسبة (٢٠,٨%)، ثم التسامح السياسي رابعا، و بنسبة (١١,٧%) ، وأخيرا المطالبة في المشاركة في إدارة الانتخابات من خلال اللجنة العليا للانتخابات و لجانها المختلفة بنسبة (٥,٢%).

أولا: صحيفة الميثاق والآخر

يلاحظ من خلال تحليل مضمون **صحيفة الميثاق** أن للصحيفة رؤية حول موقفها من الآخر يتجسد في المقولة " من ليس معي فهو ضدي" أي أن الأحزاب تكون وطنية عند الانتخابات وذلك لنجاح العملية الانتخابية ، وليست وطنية عند بعض القضايا التي تختلف فيها مع المؤتمر.

حيث أوردت الصحيفة أن المؤتمر إذا حصل على الأغلبية في انتخابات ٢٧ابريل٩٧م فسوف يشرك الآخرين ، أما إذا حصل حزب آخر على الأغلبية فعليه أن يتحمل المسؤولية وحدة [١]. وهذا ما أكده الأمين المساعد للمؤتمر الشعبي العام عبد الملك منصور بالقول "ربما سيتجه التفكير لدى المؤتمر للبحث عن إمكانية أن يشرك غيره كمشاركين وليس كشركاء"[٢].

وكما ينسب نجاح الانتخابات لكل القوى السياسية والوطنية : ونحن نعيش لحظات تجل على امتداد الوطن اليمني بنصر الانتخابات التي تحسب في حقيقة الأمر للشعب ولكل القوى السياسية والوطنية والاجتماعية التي ساهمت في هذا الكرنفال الديمقراطي الرائع[٣].

ثانيا : صحيفة الثوري والآخر

تؤكد **صحيفة الثوري** على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية ،وإقفال ملفات حرب صيف ١٩٩٤م وإصلاح مسار الوحدة والمطالبة بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق والتي سيكون على إثرها التعامل مع الحزب الاشتراكي كحزب وطني. وتعقب الصحيفة قائلة : ويجب على السلطة ألا تتعامل مع الحزب الاشتراكي **كحزب انفصالي** على اعتبار أن بعض قياداته قادت حرب صيف ١٩٩٤م **الانفصالية** ، مهما كانت الأسباب الحقيقية وراء اندلاع هذه الحرب المشؤومة، والتي اتخذت منها السلطة ذريعة لتقوم بالمطاردات والاعتقالات والتصفية الجسدية لأعضاء الحزب الاشتراكي بالإضافة إلى مصادرة أمواله ومقراته . وحتى وصل الأمر بحجب التزكية عن مرشح الحزب الاشتراكي للانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م[٤].

---

(1) ماذا بعد يوم ٢٧ابريل٩٧م ، صحيفة الميثاق ، العدد(٧٦٣) بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٨م .

(2) صحيفة الميثاق ، العدد(٧٦٦) ١٩٩٧/٥/١م .

(3) بشارات المستقبل ، صحيفة الميثاق ، العدد(٧٦٦) ١٩٩٧/٥/١م .

(4) سيف صائل خالد عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية ، صحيفة الثوري ، العدد (١٥٢٧) بتاريخ ١٩٩٨/٦/١١م ، أبرز الثغرات في برنامج الحكومة ، والمؤتمر والإصلاح قاطعا الديمقراطية ، صحيفة الثوري ، العدد(١٥٨٢) بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٢م ٢٧ابريل عام ١٩٩٣ الذكرى والذاكرة ، صحيفة الثوري ، العدد (١٦٦٦) بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦م .

ثالثا : صحيفة الصحوة والآخر

أما صحيفة الصحوة فهي تستنكر خطاب الحزب الحاكم الذي يصف الإصلاح والاشتراكي بأوصاف استفزازية حيث تقول : يحدثنا خطاب الحزب الحاكم عن (كفر) الاشتراكي ثم عن تطرف الإصلاح ولا يبخل بأوصاف وتهم على لفيف من الأحزاب والتنظيمات لتكون المحصلة النهائية أن ثمة قادم مختلف[1].

رابعا : صحيفة الوحدوي والآخر

في حين تؤكد صحيفة الوحدوي على أهمية التسامح السياسي بين الأحزاب السياسية مستشهدة في ذلك بحركة ١٣يونيوواستشهاد المقدم إبراهيم الحمدي التي شهدت حالة تسامح مع الخصوم السياسيين .وكما تدعو الصحيفة السلطة بأهمية مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية في القرارات الوطنية ذات الطابع السيادي والتي تأتي في أهمها قضايا الحدود، وانه من الصعوبة بمكان إقناع الآخر بأن الوطن ليس كعكة أو مغنما يستحوذ عليه بمفرده ،وإنما الوطن ملك للجميع ، وتقع مسؤولية إدارة شؤونه على عاتق الجميع[٢].

خامسا : صحيفة الجماهير والآخر

بيد أن صحيفة الجماهير تنتقد حزبي الائتلاف (المؤتمر والإصلاح)، بأنهما ينزعان إلى احتكار السلطة، على الرغم من توقيعهما على وثيقة خاصة تنص على التنسيق بينهما، من جهة وبين أحزاب المجلس الوطني بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي من جهة أخرى، إلا أن الإئتلاف تراجع عن هذه الوثيقة[٣] . كان هذا موقف صحيفة الجماهير بالنسبة للانتخابات البرلمانية ، بينما نجد موقفها من الانتخابات الرئاسية مختلفا جدا ، فهي تصف التنسيق مع المؤتمر والإصلاح بأنه اصطفاف تاريخي فرضته مصلحة الوطن العليا[٤]. وكما تنتقد الصحيفة موقف أحزاب مجلس التنسيق الأعلى بسبب مقاطعة الحزب الاشتراكي للانتخابات البرلمانية ١٩٩٧م،وترى أن مطالبة الحزب الاشتراكي بنزاهة الانتخابات هي مطالب ضيقه، وأنه يضع الحصان خلف العربة أويضع العصي في الدواليب[٥].

---

(1) رفقا بالوطن ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٤٤) بتاريخ٢٤/١٠/٢٠٠٢م .

(2) الموقف الوحدوي ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٣٦٩) بتاريخ ٤/٥/١٩٩٩م .

(3) النزوع إلى الاحتكار السلطوي ، صحيفة الجماهير ، العدد(٢٣٧) بتاريخ٢٤/٤/١٩٩٧م .

(4) لماذا علي عبد الله صالح ، صحيفة الجماهير ، العدد(٣٥١) بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٩م .

(5) نجاح الوطن هو الفوز الحقيقي للجميع ، صحيفة الجماهير، العدد(٢٣٠) بتاريخ ٦/٣/١٩٩٧م .

موقف حزب المؤتمر من أحزاب المعارضة :

١ـ الموقف الجماعي

وصفت صحيفة الميثاق موقف المعارضة بالبائس الذي لا يدري لماذا وكيف يعارض ، يعارض كل شيء لمجرد المعارضة وأنها – أي المعارضة – لا تتورع في استخدام أي أسلوب لتحقيق غرضها حتى وإن كان استعداء قوى الخارج ضد شرعية الداخل وهذا الموقف يأتي نتيجة للإفلاس الفكري والسياسي وفقدان المصداقية للمعارضة[١]. وهذا الهجوم على المعارضة بسبب موقف المعارضة من حكومة الإيراني التي خلفت حكومة فرج بن غانم المستقيلة.

كما وصفت الصحيفة المعارضة بقولها : لم يكن في الحسبان أن يأتي خطاب المعارضة على هذا النحو من استنهاض كل مفردات التأليب على الوطن والسعي بكل ما أوتي من أسلحة للتشهير واستعداء أمن واستقرار البلد كما لم يكن في الحسبان أيضا أن تتداعى أصوات المشككين من قوافل المرجفين وطوابير المرضى الذين أدمنوا كراهية الوطن على قاعدة التآمر والتخريب وإثارة ملفات الماضي الأمامي والاستعماري التشطيري[٢].

وأردفت الصحيفة في مكان آخر قائلة : وبداية الألف ميل في إجراء إصلاحات حقيقية على مستوى العمل المؤسسي تبدأ بخطوة إجرائية ووقائية في آن واحد ، وهي بالطبع تطهير المؤسسات الحكومية من تلك العناصر التي وقفت في وجه رياح التغيير الإيجابي داخل هذه المؤسسات وعطلت أية إمكانية في القيام بواجباتها ومسؤولياتها على نحو صحيح[٣].

اللقاء المشترك:

تصف صحيفة الميثاق موقف أحزاب اللقاء المشترك من قانون السلطة المحلية بالموقف المتردد قائلة: كيف نفسر موقف الاشتراكي والإصلاح والوحدوي الناصري المتناقضة من قانون السلطة المحلية. حتى أن خطابها لا يوحي ولا يقضي بصدقية في تبني القضايا الأساسية وإلا لكانت سندا لهذا التوجه وصوتا قويا للدفاع عنه ، طالما توخي المصلحة الوطنية[٤].

---

(1) مسئولية الحكومة وسلبيات المعارضة ، صحيفة الميثاق العدد(٨٣٩) بتاريخ ١٩٩٨/٩/٧م .

(2) أي خطاب للمعارضة ، صحيفة الميثاق العدد(٨٥٧) بتاريخ ١٩٩٩/١/١١م .

(3) الخطوة الصحيح في الوقت الصحيح ، صحيفة الميثاق، العدد(٧٧٣) بتاريخ ١٩٩٧/٦/٩م.

(4) بادرة المؤتمر وعجز المعارضة ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٢٩) بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤م.

٢ــ الموقف الفردي:

أ ــ الموقف من الحزب الاشتراكي: تصور الصحيفة أن الحزب الاشتراكي هو من يرفض الآخر. حيث تقول: "للأسف أن الحزب الاشتراكي يرفض الآخر إلا إذا كان الرأي الذي يريده هو، لذلك رفضوا الاستماع إلى كلمة المؤتمر ورسالته إليهم وكان الأحرى بهم أن يسمعوها على الأقل كما استمعنا إلى كلمة أمينهم العام في المؤتمر السادس للمؤتمر الشعبي العام لأننا نؤمن بالرأي الآخر وحقه في التعبير عن مواقفه"(١).

ب ــ الموقف من التجمع اليمني للإصلاح : تصفه الصحيفة بالقوى الظلامية من خلال قولها : "ظاهرة العنف المستوطن في التجمع اليمني للإصلاح والذي يقدمه في أكثر من أعمال إرهابية لا تفسر إلا على أنها بداية سيئة للتآمر على الديمقراطية" (٢).

---

(1) أبوبكر القربي ، عضو اللجنة العامة ، رئيس الدائرة السياسية ، الاشتراكي الإصرار على مقاطعة الديمقراطية ، صحيفة الميثاق ، العدد (٩٦٧) بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٤م .

(2) القوى الظلامية ، صحيفة الميثاق ، العدد (١٠٦٤) ، بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٠م .

المبحث الرابع: المواطنة في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

يعد مفهوم أو مبدأ المواطنة من المبادئ التي استقرت في الفكر السياسي المعاصر، فقد عرفها مارشال بانها " مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي " فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر هي[١]:

أولا: العنصر المدني: ويتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان وحق الامتلاك وتحرير القيود ، والحق في العدالة في مواجهة الآخرين الذين يظلموه في إطار المساواة الكاملة. والمؤسسات المنوط بها تحقيق العنصر المدني في المواطنة هي المؤسسات القضائية.

ثانيا : العنصر السياسي/ويعني الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار (المواطن) عضوا فاعلا في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوى السياسية . ويمارس العنصر السياسي من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.

ثالثا : العنصر الاجتماعي/ ويعني تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي ، والتمتع بحياة جديرة بإنسان متحضر وفقا للمعايير التي تم التوافق عليها .

ولم تكن المواطنة تثير نقاشا أو جدلا في التاريخ الإسلامي الماضي، في مراحله المختلفة، أما اليوم في عصرنا الحاضر فقد أصبحت المواطنة من أهم المشكلات المثيرة للجدل في بلاد المسلمين أو في غيرها[٢]. والمواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة[٣]، وقد اقترن مفهوم المواطنة عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين[٤]. ويكون إقرار مبدأ المواطنة بقبول حق المشاركة الحرة السياسية والاقتصادية وفي الحياة الاجتماعية، وكذلك اتخاذ القرارات الجماعية، وتولي المناصب، إضافة إلى المساواة أمام القانون[٥].

ويمكن القول بأن فكرة المواطنة تقوم على بعدين أساسيين هما:الحقوق والواجبات ، ولا يمكن أن تتأتى إلا في إطار الدولة[٦]، وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة Citizenship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم.

كما تعني أيضا " ذلك الانتماء ــ الارتباط ــ المتين بالدولة والنظام السياسي، بكل ما يرتبسه ذلك من التزامات، وحقوق "

---

(1) سميرمرقس ، المواطنة والتغيير، دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط١ ، يناير٢٠٠٦م) ص ص٣٤ــ ٣٥.

(2) وهبة الزحيلي ، مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي ، مجلة التسامح ، العدد١٥، ص١١.

(3) ناظم الجاسور ، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

(4) المرجع نفسه ، ص ص٣٤٨ــ٣٤٩.

(5) المرجع نفسه، ص٣٤٩.

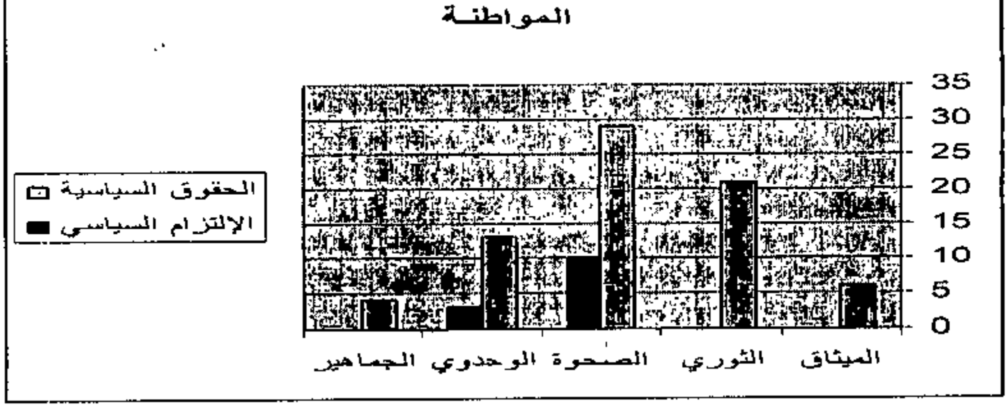
(6) عبد العزيز الشعيبي ، ثقافة المواطنة كيف يمكن تعريزها ، صحيفة الميثاق ، العدد(١٣٣٨) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢م ، ص٢.

جدول رقم (١٠)

المواطنة في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

فئات التحليل	الميثاق		الثوري		الصحوة		الوحدوي		الجماهير		المجموع	النسبة %
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
الحقوق السياسية	٦	١٠٠	٢١	١٠٠	٢٩	٧٤,٤	١٣	٨١,٣	٤	١٠٠	٧٣	٨٤,٩
الالتزام السياسي	—	—	—	—	١٠	٢٥,٧	٣	١٨,٧	—	—	١٣	١٥,١
المجموع	٦	١٠٠	٢١	١٠٠	٣٩	١٠٠	١٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٦	١٠٠

شكل رقم (٥)



يلاحظ من الجدول السابق رقم (٨) الآتي :

١ــ حصلت المطالبة بالحقوق السياسية على أعلى نسبة وهي (٨٤,٩%) فيما حصلت التوعية بــالالتزام السياسي (الواجبات) على نسبة(١٥,١) وهذا يدلل على أن الصحافة الحزبيــة اليمنيــة تقــوم بالمطالبــة والتوعية بالحقوق السياسية فقط ، دون أن يكون لها دور توعوي في تعريف المواطنين بالواجبات التــي يجب أن يؤدوها.

٢ ــ حصلت صحيفة الصحوة في مجال التوعية بالحقوق السياسية على النسبة الأعلى (٧٤,٤%) وفــي مجال التوعية بالواجبات (الالتزام السياسي) حصلت على نسبة (٢٥,٧%) وهي النــسبة الأعلــى رغــم تدنيها. وقد حصلت على تلك النسب من خلال مواقفها تجاه تلك القضايا ومن تلك المواقف قولها الآتــي: "فلنبحث عن حياة يتساوى فيها المواطنون أولا وعن ديمقراطية تستطيع الدفاع عن نفسها وعن دولة تحمي رعاياها وتمكنهم من حقوقهم حتى من نفسها"(١).

---

(١) عن أي اختراق نتحدث ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٤٧)١٤/٢٠٠٢م .

وكذلك قولها " إن التقدم الذي لا يعطي للمواطن حقه الذي نصت عليه القوانين وقبلها الدستور هو تقدم هش لا يحتمل ما يمكن وصفها بالتحولات الحضارية التي وحدها تسمي انجازات تاريخية[1].

وتتساءل **صحيفة الثوري** عن كيف يمكن بناء الوطن القوي بأيد مغلولة وإرادات مكسورة وحقوق مغدورة ؟[2]، وتصف الصحيفة العام ٢٠٠١م بأنه كان ثقيلاً وكئيباً ، مترعاً بالأحزان والفواجع مر عـــام وبدا فيه كل شيء يسير إلى الوراء من حقوق منقوصة وحريات آخذة بالتناقص إلى اقتصاد متهالك وخبز عزيز بعيد عن متناول الناس وإجراءات حكومية غير شعبية غير إنسانية غير عادلة[3]. وتتفاءل الصحيفة ببناء دولة مدنية لكل أبناء الوطن قائلة : ونحن نقدم كشف حساب لحصاد عام كارثي مضى ، لا يسعنا إلا أن نأمل – أن نتفاءل – أن نعمل معا ونحن نتحسس موضع الجـــروح، نـــضمد طعنـــات الإجـــراءات الحكومية ، والتجاوزات، أن نعمل من أجل غد أفضل وعدالة أوفر وحقوق أكثر صونا واكتمالا ،من أجل مقعد دراسي لكل طفل، فرصة عمل لكل قادر، من أجل الأمن والخبز والدواء للجميع، من أجـــل حريـــة مزدهرة ،واقتصاد معافى، ومواطنة غير منقوصة، ووطن ينهض ثانية من بين الحرائق والأنقاض، مـــن أجل بناء صروح دولة مدنية لكل أبناء الوطن[4].

وكما تؤكد **صحيفة الوحدوي** على أن التنظيم يدخل الانتخابات ببرنامج واضح يـستهدف امـــن الوطن وأمان المواطن، والى توفير الحاجات الأساسية للأغلبية المحرومة وإرساء علاقات اجتماعية تقوم على العدل والحرية والمساواة أمام القانون[5].

وتدعو **صحيفة الجماهير** الجميع للعمل معا من أجل بناء اليمن الجديد يمن الرخاء والديمقراطيـــة وحقوق الإنسان[6]. وتؤكد على ضرورة تمتع المواطن اليمني بحقوقه الـــسياسية مـــن خـــلال حـــضوره المهرجانات الانتخابية لمرشحي الانتخابات الرئاسية، فهي تصف ذلك الحضور بالقول: وخـــلال الأيـــام الماضية التي شهد فيها الوطن أعراسا ديمقراطية حقيقية، فقد أعطت صورة واضحة عن مـــدى وعـــي المواطن اليمني بحقوقه السياسية واستعداده لممارستها بكل حرية يوم الاقتراع للانتخابات الرئاسية[7].

---

(1) وللصحوة كلمة، صحيفة الصحوة، العدد (٨٠٤) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣م.

(2) صحيفة الثوري،العدد (١٧٢١) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٣م .

(3) صحيفة الثوري،العدد (١٧٠٠) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣م .

(4) المصدر نفسه .

(5) ضد الفساد ، صحيفة الوحدوي ، العدد (٢٦٤) بتاريخ ١٩٩٧/٤/١م .

(6) الدستور والقوانين ثوابت التوافق ، صحيفة الجماهير ، العدد (٢٢٧) بتاريخ ١٩٩٧/٢/٦م .

(7) لماذا على عبدالله صالح ، صحيفة الجماهير ، العدد (٣٥١) ، بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٩م .

المبحث الخامس: الإرهاب في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

ليس هناك من مصطلح أو مفهوم سياسي أو عسكري أو استراتيجي، استولى على الحيز الأكبر من اهتمام الباحثين والدارسين والمجتمع الدولي واختلف التعريفات بصدده مثل الإرهاب، وتباينت الآراء حول أسبابه وتداعياته وخصوصا بعد (عاصفة النار) التي ضربت المركز العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) في الحادي عشر من أيلول /٢٠٠١م[١]. فلقد ظل هناك خلاف دائم حول تمييز العمل الإرهابي عن أعمال المقاومة المشروعة . ففيما يرى البعض أن كثيرا من الأعمال التي تقوم بها بعض الجماعات ضد الدولة المحتلة ، كما يحدث في الأراضي الفلسطينية (والعراقية) المحتلة تعد أعمالا إرهابية ، ويطال هذا الجدل تعريف العمل الإرهابي من الناحية القانونية[٢].

إن كلمة الإرهاب (Terrorisme) الفرنسية ، تقابلها (Terrorism) بالإنكليزية ، وكلتاهما تدلان على استعمال أساليب إرهابية من قبل أشخاص عاديين وضعفاء ،أي ليسوا في مركز سلطة [٣]. وعلى اختلاف التعريفات الموضوعة للإرهاب إلا أنها تتقاطع في عناصر ثلاثة هي[٤]:

١ــ أنه استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به ، ضد مدنيين أبرياء يشكلون ضحية واسطية.

٢ــ أنه يشيع جو من الرعب والخوف العارم لدى الجهة المستهدفة، وهي في الغالب غير تلك كانت محللا للأعمال العنيفة.

٣ــ أنه يستغل هذا الجو من الخوف والرعب للضغط على الجهة المستهدفة بقصد الحصول منها على مطالب وأهداف سياسية أو أيديولوجية أو دينية أوأثنية.

التمييز بين العنف والإرهاب[٥] :

إن جملة التعاريف لا تميز – بشكل جدي قاطع – بين الإرهاب والعنف بل إن أغلبها تدمج بينهما دون تمييز على الرغم من أن العنف هو احد مظاهر أو صور الإرهاب ، لأن الأخير أكثر شمولية، فهو إضافة للعنف يشمل أيضا البعد النفسي والايديلوجي للمفهوم. فالعنف هو اغتيال شخص ،أو الاعتداء على ملكيته، كتفجير بيته، أو سيارته، أو مصنعه، حيث إن تجرد هذا العمل العنفي من مضمونه النفسي والشمولي أصبح جريمة عادية. كما أن الإرهاب يمكن أن يقع دون عنف كالتهديد باستعمال السلاح، أوالقوة أو التلميح بها.

---

(1) ناظم الجاسور ، مرجع سابق ، ص٤٦

(2) عبد الناصر حين المودع ، مرجع سابق ، ص٢٨.

(3) ثامر إبراهيم الجهماني ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٨م) ص١٧.

(4) أحمد حسين سويدان ، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية ، (بيروت : منشورات الحلبي ، ط١، ٢٠٠٥م) ص٤٢.

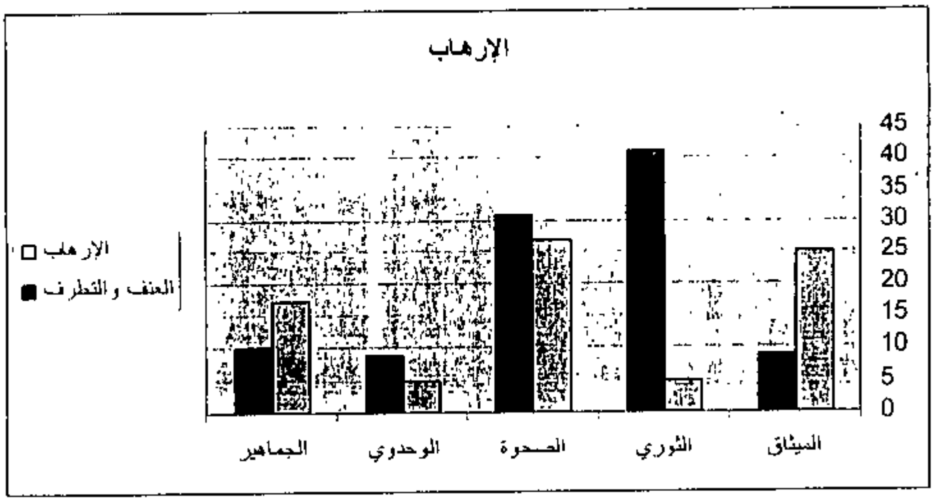
(5) ثامر ابراهيم الجهماني ، مرجع سابق ، ص٢٦.

جدول رقم (١١)

الإرهاب في مضمون الصحافة الحزبية اليمنية

فئات التحليل	الميثاق		الثوري		الصحوة		الوحدوي		الجماهير		المجموع	النسبة %
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
الإرهاب	٢٥	٧٣,٥	٥	١٠,٧	٢٧	٤٤,٣	٥	٣٥,٧	١٧	٦٣	٧٩	٤٣,٦
العنف والتطرف	٩	٢٥,٢	٤١	٨٩,١	٣١	٥٤,١	٩	٦٤,٣	١٠	٣٧	١٠٢	٥٦,٣
المجموع	٣٤	١٠٠	٤٦	١٠٠	٦١	١٠٠	١٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٨١	١٠٠

شكل رقم (٦)



بالنظر إلى الجدول السابق رقم (٩) يتضح الآتي :

جاء موقف الصحافة الحزبية من العنف والتطرف في المرتبة الأولى بنسبة (٥٦,٣%) بينما جاء موقفها من الإرهاب المرتبة الثانية بنسبة (٤٣,٦%) .

تعزز **صحيفة الميثاق** موقف الحكومة من الشراكة مع المجتمع الدولي ضد الإرهاب ، وذلك لأن الإرهاب عدو للجميع ،وأن مصلحتنا الوطنية تقتضي أن نتماسك، ونتحد جميعا ضد هذا العدو، وأن ندعم كل الجهود التي تقوم بها الدولة لحماية مصالح المجتمع من الأعمال والتهديدات التي يشكلها الإرهاب على هذه المصالح[1]. وتضيف الصحيفة قائلة :(أن بلادنا واحدة من دول كثيرة مسها ضر كثير ومؤلم من الأعمال الإرهابية ومعالم ذلك الضر بادية بوضوح في مجالات السياحة والاستثمار والموانئ ، وقد

(1) صحيفة الميثاق ، الأعداد التالية : لا تحجبوا أبصاركم عن رؤية الحق ، صحيفة الميثاق ، العدد (١١٣٩) ، بتاريخ ، ٢٠٠٣/٩/١م ، القوى الظلامية ، العدد (١٠٦٤) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٠م ، لا للتطرف ، العدد(٩٦١) بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٤م .

اقتضت المحافظة على مصالح أمننا القومي ومصالح شعبنا أن تكون اليمن شريكا وطرفا في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ، وأن تنهض الدولة بدورها داخليا ، لضرب الإرهاب دون هوادة)[١] .

وتساندها في الرأي **صحيفة الجماهير** حين تتساءل عن الإرهاب بأنه وظيفة من؟ وأنه تظل مكافحة الإرهاب بكافة صوره الهاجس والقضية الأساس في جميع أنحاء العالم وخصوصا بعد أن أخذت الإرهابية صورا متعددة وتحت مسميات مختلفة[٢].

كما جاء موقف **صحيفة الميثاق** من العنف والتطرف متطابقا لموقف حزبها حيث تقول:(ظل المؤتمر الشعبي العام يرفض التطرف ، وينبذ أعمال العنف، ويدعو إلى الاعتدال والموضوعية، وكذلك سيظل على نهجه هذا مجددا دعوته وحرصه على أن يعمل الجميع من منطلق التآخي والمحبة والمشاركة في بناء الوطن بروح المسؤولية وبرؤية ثاقبة للمصالح الوطنية العليا التي ينبغي أن نعمل جميعا على تحقيقها[٣]. وتضيف الصحيفة " إن التطرف – في أي شأن وتحت أي شعار سيان اكان لدعاة اليمين أم اليسار– لأمر مرفوض في يمن الديمقراطية والتنمية والحكمة)، وكما ظل المؤتمر الشعبي العام يرفض التطرف وينبذ أعمال العنف ويدعوا إلى الاعتدال والموضوعية وكذلك سيظل المؤتمر على نهجه هذا مجددا دعوته وحرصه على أن يعمل الجميع من منطلق التآخي والمحبة والمشاركة في بناء الوطن بروح المسئولية[٤].

في حين تساند **صحيفة الثوري** الناطقة باسم الحزب الاشتراكي موقف حزبها ،في إدانة أعمال العنف والإرهاب وتصف الاعتقالات التي تمارسها السلطة، بأنه هو الإرهاب الحقيقي ،وبأنه مخالف للدستور والمواثيق الدولية التي وقعت عليها بلادنا. وتضيف الصحيفة إن المعارضة تعلم جيدا أن التحول القادم لن يأتي عن طريق العنف والثورة وإنما عن طريق الأعمال السلمية وتصعيد الممارسات الديمقراطية وإعلاء دور الوعي.فالمصلحة الحقيقية للشعب اليمني تتحقق بالتغيير السلمي وبالوحدة التي تضع المساواة والعدالة بين المواطنين. وتؤكد الصحيفة أيضا بأن أحزاب المعارضة وتحديدا الحزب الاشتراكي أدان أعمال العنف والإرهاب واستنكرت التفجيرات التي حدثت مهما كان مصدرها ولاية غاية كانت وهذا كان واضحا لا لبس فيه في كافة البيانات والتصريحات التي صدرت عن الحزب الاشتراكي

(1) صحيفة الميثاق ، لا تحجبوا أبصاركم عن رؤية الحق ، نفس العدد.

(2) الإرهاب وظيفة من ؟ ، صحيفة الجماهير ، العدد(٣٢٣) بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨م ، العنف مصدره واحد ، العدد(٢٧٥) بتاريخ ١٩٩٧/٩/١١م . روائح بارود في قرار مجلس الأمن ، العدد (٤٨٨) بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٠م .

(3) لا للتطرف ، صحيفة الميثاق، العدد(٩٦١) ، بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٤م .

(4) المرجع نفسه.

وأحزاب المعارضة الأخرى .وتصف دولة إسرائيل بأنها قامت على قيم العنف والإرهاب وإبادة الأخر والاستيلاء على حقوقه ولم تقم على أسس السلام وقيم التعايش الايجابي[١].

وحددت **صحيفة الصحوة** موقفها من العنف والإرهاب من رفضها للعنف والإرهاب وبقولها: (أنها تدرك بان المدخل الحقيقي ليمن بلا عنف، وبلا إرهاب هو الحرص على سيادة القانون والدستور اللذين نظما الحقوق والواجبات بين المواطنين أيا كانت مسؤولياتهم ومستوياتهم ، لأن ذلك وحده كفيل بإشاعة الأمن والاستقرار[٢]. وتضيف قائلة :(بأن الديمقراطية وسيلة للتخلص من الفساد والاستبداد اللذين يعدان الأبوين الشرعيين للإرهاب[٣]، وأن الإرهاب قبل أن توظفه القوى العالمية ضدنا ، فنحن كمجتمع من وفر له الأرضية بحماية التخلف والجهل الذي حميناه بالفساد والاستبداد"[٤] .

بينما **صحيفة الوحدوي** تؤكد بأنها ترفض وتدين كل أشكال العنف والإرهاب ، وأنها حذرت من اللعب بالنار واستخدام العمليات الإرهابية المؤطرة في صراع وتنافس مراكز القوى والهيمنة في السلطة والمجتمع وأن تلك البدايات الساذجة سوف تتطور إلى عمليات إرهابية خطيرة ومدمرة تتجاوز مقدرة تلك الأطراف على التحكم بها وتوجيهها لخدمة مصالحها الخاصة[٥].

(1) إرهاب قمعي ، صحيفة الثوري، العدد(١٤٨٨) بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٨م ، وماذا بعد العدوان ، العدد(١٥٥٥) بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٤م والعدد(١٧٠٦) بتاريخ ١٤/٢/ ٢٠٠٢م ونبذ ثقافة العنف واشاعة التسامح، العدد(١٧٧٤) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩م ،الاعتقالات إرهاب حقيقي ، العدد(١٤٨٨) بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٨م .

(2) صحيفة الصحوة الأعداد الآتية : وللصحوة كلمة ، صحيفة الصحوة ، العدد (٨٠٣) بتاريخ٢٠٠١/١٢/٢٧م ، ١١سبتمبر الدخان في سماء واشنطن ، العدد(٨٣٨) بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٢م ،عن أي اختراق نتحدث، العدد(٨٤٧) بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٤م.

(3) يريدون الشعب لافته للاقتراض وحسب ، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٦٩) بتاريخ٢٠٠٣/٤/٢١م

(4) مجتمع يدمر ذاته ويبحث عن التآمر، صحيفة الصحوة ، العدد(٨٦٦) بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٧م .

(5) لا للإرهاب والهوان ، صحيفة الوحدوي، العدد (٣٥٥) بتاريخ ١٩٩٩/١/٥م ، والعدد(٤٤٠) بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٠م .

الخاتمة

أولا: نتائج الدراسة

توصل الباحث في دراسته لموضوع (الصحافة الحزبية اليمنية وعملية التنشئة السياسية) من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة التي توضح مدى قيام الصحافة الحزبية اليمنية بدورها في عملية التنشئة السياسية من خلال القضايا الآتية: الوحدة اليمنية، الديمقراطية، التسامح السياسي والاعتراف بالآخر، المواطنة، وموقفها من الإرهاب، وكذلك مدى التطابق بين القيم والاتجاهات السياسية التي تتبناها هذه الأحزاب، وبين القيم والاتجاهات التي تتبناها صحفها الحزبية إلى الآتي:

١. ارتباط ممارسة العمل الصحفي الحزبي بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية من خلال دستور دولة الوحدة والذي نص صراحة على هذا الحق لجميع الأحزاب، وأكد ذلك كل من قانوني الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الصحافة والمطبوعات، وكان لذلك الأثر على حرية الصحافة الحزبية اليمنية التي مارست عملها بحرية كاملة ، وهذا بحد ذاته يخلق شعورا لدى أبناء الشعب اليمني بالاعتزاز والافتخار بالوحدة اليمنية وأهميتها والحفاظ عليها ، وهذه القيمة العظيمة لا يدركها إلا من عاش مرحلة التشطير وما رافقها من ممارسات سلبية، حرم فيها من أبسط حقوقه. ولهذا يجب على صحفنا الحزبية أن تدرك الدور الكبير الذي تقوم به والمتمثل في غرس قيم الانتماء والحب والتضحية للدولة الحديثة ، الجمهورية اليمنية، وأن تكف عن غرس القيم الهدامة التي تمس الثوابت الوطنية ،و تشوه كل ماهو جميل، وأن تحرص على المكسب الديموقراطي الذي تحقق لشعبنا في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

٢. إن إدراك القائم على الصحافة الحزبية بأهمية التنشئة السياسية على استقرار النظام السياسي سيؤدي إلى غرس قيم الحرية والعدالة والوسطية والحوار كخيار ديمقراطي للوصول إلى السلطة بدلا عن الأساليب غير الشرعية.

٣. هناك بعض الصحف تحاول أن تغرس قيماً ديمقراطيةً تتناسب مع أيديولوجيتها، وهذا له أثر خطير على القيم الديمقراطية (الأنموذج) على أساس أن لكل حزب من الأحزاب السياسية اليمنية ايديولجيته وأجندته السياسية الخاصة به، وبالتالي خلق "صراع فكري" يكون أثره على الكوادر الحزبية ، فالتنوع الفكري على حساب الفكرة، مرفوضٌ، فهناك نقاط "اختلاف فكري" يجب على الصحافة الحزبية اليمنية الابتعاد عنها أوعدم التطرق إليها إلا بحذر. فلو نظرنا إلى المشاركة السياسية للمرأة وتولِّيها المناصب القيادية، نجد أن لكل حزب من الأحزاب اليمنية رؤيته الخاصة به، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل نقبل بالديمقراطية كما جاءت من الغرب؟ أم نحاول

تكييفها مع قيمنا الإسلامية. وهنا يقع على عاتق الصحافة الحزبية اليمنية مهمة توحيد القيم التي يجب أن تغرسها، وعلى الأحزاب السياسية أن تساعد في حل هذه الإشكالية، حتى يتسنى لصحافتها القيام بدورها.

٤. غياب المهنية الصحفية للخطاب السياسي الإعلامي للصحافة الحزبية اليمنية، ويتجلى ذلك من خلال المهاترات الإعلامية بين هذه الصحف، مما يخلق شعورا بالكراهية للحزبية ولصحافتها لدى الكوادر الحزبية أو حتى بقية شرائح المجتمع، مما يجعلهم يعرضون عن قراءة هذه الصحف والتحول إلى الصحافة الأهلية والعربية.

٥. تؤكد جميع الصحف الحزبية على أن الوحدة اليمنية تعد من الثوابت الوطنية. على اعتبار أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية جاءت بعد تضحيات كبيرة قامت بها القوى الوطنية وناضلت في سبيل تحقيقها حتى تحققت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م. وهذا أيضا ما تجمع عليه جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية من خلال استعراض أدبياتها السياسية. وهذا بدوره له تأثير ايجابي سواء على الكادر الحزبي أو الجمهور اليمني، مما يخلق رأيا وطنيا لديه شعور بالانتماء بالوطن ومحافظا على ثوابته الوطنية.

٦. حظي مفهوم الوحدة الذي يمثل أحد الثوابت الوطنية على نسبة متقاربة بين صحيفتي الصحوة ذات التوجه الإسلامي وصحيفة الوحدوي ذات التوجه القومي ، كون الأولى تتبنى موقف الشريعة الإسلامية من الوحدة ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾(١) ، وكذلك قوله تعالى ﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُواْ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾(٢)، بينما صحيفة الوحدوي ترفع شعار حزبها (حرية، اشتراكية، وحدة) ولهذا فهي تتبني شعار حزبها المطالبة بالوحدة العربية حفاظا على الوحدة اليمنية.

٧. هناك اختلاف في القيم التي تحاول الصحف الحزبية غرسها، فنجد أن صحيفة الميثاق تركز على القيم السياسية الآتية (المشاركة السياسية بنسبة ٢٦,٣% ـ الديمقراطية من الثوابت الوطنية بنسبة ٢٤,٨% ـ التعددية السياسية والحزبية بنسبة ١٤,٣) . في حين تتبنى صحف المعارضة (الاشتراكي ـ الإصلاح ـ الناصري - والبعث) موقفاً مغايراً من خلال المطالبة بالمزيد من

(1) القرآن الكريم، سورة آل عمران آية (١٣٦).

(2) القرآن الكريم، سورة الأنفال آية (٤٦).

الحرية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهذه النتيجة لها تأثير سلبي على الكادر الحزبي أو على بقية شرائح المجتمع حيث تخلق لديها شعورا بعدم نزاهة الانتخابات، مما يؤدي إلى عدم مشاركتها في العملية السياسية، ويمكن أن نستبين ذلك من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات المختلفة التي وصفت بأنها (غير مستقرة)، وهذا يتناقض مع الهدف النبيل الذي تسعى إلى تحقيقه عملية التنشئة السياسية، مما يوجب على هذه الصحف ومن خلفها أحزابها أن تستدرك هذا الموضوع وتقوم بغرس قيم المشاركة السياسية بعيداً عن المكايدات الحزبية ، وأن تدرك أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به في عملية التنشئة السياسية.

٨. استندت كل القوى السياسية في شرعيتها إلى المادة (٥) من دستور دولة الوحدة التي تنص على الآتي :(يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلميا وينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة أو حزب أو تنظيم سياسي معين). وكذلك المادة (٥٨) التي أكدت على حرية التعددية الحزبية بقولها :" للمواطنين في عموم الجمهورية اليمنية بما لا يتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية، بما يخدم أهداف الدستور وتضمن الدولة هذا الحق . كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية ". ومن هنا فإن اكتساب أي حزب للشرعية التي حددها قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦ الصادر في ١٩٩١/١٠/١٦م . يعد إعترافاً به، مما يترتب عليه حقوق وواجبات لهذا الحزب ، بمعنى آخر أن وجود التعددية السياسية والحزبية في الجمهورية اليمنية التي نص عليها الدستور ونصت عليها القوانين المتعلقة بالتعددية مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخابات هو الضمان الحقيقي لهذه الأحزاب ، ومن خلالها تكتسب جميع حقوقها المنصوص عليها دستورياً.

٩. وحول مفهوم التسامح السياسي الذي يقصد به نبذ خلافات الماضي وبناء علاقات جديدة بين الأحزاب السياسية، فغياب التسامح معناه مواصلة العداء والمماحكات والمكايدات السياسية وبالتالي ظهور العنف والتطرف والاغتيالات السياسية والتصفية الجسدية وغيرها من الأعمال غير الشرعية . ولهذا فالتسامح السياسي مطلوب لاستقرار النظام السياسي.

١٠. يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي يجب أن تهتم بها الصحافة الحزبية اليمنية وتقوم بغرسها في نفوس المواطنين، كون هذا المفهوم أصبح من المفاهيم الحيوية في عصرنا الحاضر، والمواطنون يجب أن يدركوا حقيقة هذا المفهوم بشقيه (الحقوق والواجبات) ولهذا يقع على عاتق الصحافة الحزبية القيام بتوضيح هذه الحقوق والواجبات. ولكن الباحث ومن خلال التحليل لمضمون الصحافة الحزبية اليمنية وجد أنها أهملت الجزء الخاص بالالتزام السياسي (الواجبات) فهي تركز من خلال مفهوم المواطنة على الحقوق السياسية، الحقوق المدنية وغيرها، متجاهلة أن للوطن أيضا حقوقا على الأفراد يجب أن يدركوها.

١١. مهما اختلفت صور الإرهاب والاعتقالات والاغتيالات ، فإنها منبوذة من الجميع أحزابا وصحافة ولهذا نجد أن الصحافة الحزبية اليمنية قد خلقت تجاه ذلك شعورا بالرفض لدى المجتمع اليمني والذي يعرف بالتسامح وحب الآخر ، وكل ما يحدث من عمليات إرهابية أو أي أعمال تطرف إنما هي دخيلة على مجتمعنا اليمني، ولهذا فإن تصدي الصحافة الحزبية وفضح كل العمليات الإرهابية من خلال التوضيح للناس بخطورة هذه الظاهرة على التنمية الوطنية . وعليه فقد توصل الباحث إلى أن جميع الصحف الحزبية قد تبنت موقفا من الإرهاب والعنف والتطرف، تمثل هذا الموقف بالرفض التام لكل العمليات الإرهابية ولكل أعمال العنف والتطرف سواء اكانت داخلية أم خارجية.

ثانيا: التوصيات

من خلال استعراضنا لجوانب هذه الدراسة ومن خلال النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يوصي بما يأتي:

١. توفير المناخ المناسب للعمل الصحفي الحزبي وذلك من خلال إنشاء المنشآت الخاصة بالنشاط الصحفي، والمزودة بكل وسائل الاتصال الحديثة التي تخدم العمل الصحفي ، وتجعله يؤدي دوره بشكل أفضل.

٢. توفير الكادر المهني المتخصص، وذلك من خلال استقطاب خريجي كلية الإعلام، الذين يمتلكون مهارات صحفية ومعرفية أكثر من غيرهم بهدف الارتقاء بالعمل الصحفي الحزبي وجعله أكثر مهنية.

٣. إدراج مادة خاصة بالتنشئة السياسية ضمن مقررات كلية الإعلام.

٤. عقد دورات صحفية وإقامة ورش عمل دورية في مجال الصحافة ودورها في التنشئة السياسية، بما يكسب العاملين في الصحافة الحزبية الخبرة والمهارات اللازمة لتطوير العمل الصحفي الحزبي وإخراجه من طور المماحكات الحزبية إلى التثقيف الوطني.

٥. يجب أن يدرك القائمون على الصحف الحزبية أن مصلحة الوطن فوق كل المصالح الحزبية وفوق كل الولاءات والانتماءات الضيقة .

٦. إطلاق يد الصحافة من قيود أحزابها التي تحد من حريتها مما يجعل الصحافة تقوم بدورها المهني بعيدا عن تأثير أحزابها وبهدف الرقي بالرسالة الصحفية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

ـ القرآن الكريم

١ـ وثائق رسمية

ـ دستور الجمهورية اليمنية المعدل بتاريخ ٢٠ /٢/ ١/ ٢٠٠١م .

ـ قانون الأحزاب رقم (٦٦) لسنة١٩٩١م بشان الأحـزاب والتنظيمـات السياسية، (صـنعاء: وزارة الشئون القانونية) .

ـ قانون الصحافة والمطبوعات رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠، (صنعاء: وزارة الشئون القانونية).

ـ الديمقراطية في الخطاب السياسي للرئيس علي عبد الله صالح، (صـنعاء: وزارة الإعـلام، مركـز التوثيق الإعلامي، يناير٢٠٠٧م).

ـ مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني.

ـ الصحافة اليمنية (١٩٩٠م ـ ٢٠٠٦م)، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي.

ـ البرنامج السياسي للتجمع اليمني للإصلاح المقر في المؤتمر العام الأول (٢٠ـ ٢٤/٩/١٩٩٤م) .

ـ برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، دليل المناضل: تجارب حزبية، ط١، أكتوبر١٩٧٨م.

ـ البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، المقر في الدورة الرابعة والعـشرين للجنـة المركزيـة ١٩٩١م ، (صنعاء : الحزب الاشتراكي ،دط ،١٩٩١م).

ـ البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، المقر في المؤتمر العام الرابع الدورة الأولـى ٢٨-٣٠ نوفمبر١٩٩٨م (صنعاء : الحزب الاشتراكي،دط ،١٩٩٨م).

ـ البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، المقر في المؤتمر العام الخامس : مؤتمر الشهيد جـار الله عمر ، المنعقدة في الفترة ٢٦-٣١يوليو ٢٠٠٥

ـ البرنامج السياسي ومشروع النظام الداخلي، للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري المقران من المؤتمر العام الثامن، ٢٣-٢٧نوفمبر١٩٩٣م.

ـ برنامج العمل السياسي للمؤتمر الشعبي العام، المؤتمر العـام الـسادس، الـدورة الأولـى ٤ـــ٨ يوليو١٩٩٩م.

ـ تصورات حول تفعيل المؤتمر الشعبي ، الجناح الديمقراطي للمـؤتمر الـشعبي العـام،(صـنعاء : أبو أيمن للطباعة والنشر، يوليو١٩٩٢م).

ـ التجمع اليمني للإصلاح: رؤى.. ومواقف (بيانات.. تصريحات.. مقابلات) الجزء الأول، إعداد دائرة الإعلام والثقافة ـ الأمانة العامة.
ـ حزب البعث: في الفكر العربي ، سلسلة (١)
ـ حسن منصر ، الإصلاح في وجه التطرف والاستبداد ، دراسة في وثائق وأدبيات التجمع اليمني للإصلاح ١٩٩٠ـ٢٠٠٧م ، (دن ، دط ، دت) .
ـ الدستور: حزب البعث العربي الاشتراكي : القيادة القومية .
ـ الميثاق الوطني ، الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام ، (صنعاء : مطابع صنعاء الحديثة للأوفست ، ط٢ ،دت) .
ـــــ وثائق المؤتمر الشعبي العام السابع (الدورة الأولى) ، الدورة الأولى اللجنة الدائمة ، عدن ١٥ـ ١٧ديسمبر٢٠٠٥م ،(صنعاء : التوجيه المعنوي، دط ، دت).

٢ ـ الكتب:

أ ـ الكتب:

ـ إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م).
ـ أحمد علي البشاري ورشاد محمد العليمي ، البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧م : دراسة مقارنة ، كتاب الثوابت ١٢ (صنعاء : المؤتمر الشعبي العام ، ط١، ١٩٩٧م) .
ـ أحمد علي البشاري ، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية وثائقية لبرامج العمل السياسية ، كتاب الثوابت ١٧، (صنعاء : المؤتمر الشعبي العام ، ط١،٢٠٠٣م) .
ـ أحمد حسين سويدان ، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية (بيروت : منشورات الحلبي ، ط١، ٢٠٠٥م) .
ـ أحمد محمد الكبسي ، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية ، (صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر ، ط٤،١٩٩٩م).
ـ إسماعيل الوريث ، واقع الإعلام اليمني وقضايا إعلامية أخرى (١٨٧٢ـ١٩٩٢م) ، (صنعاء : مركز عبادي للدراسات و للنشر ، ط١،٢٠٠٣م) .
ـ ثامر إبراهيم الجهماني ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٨م) .

– ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م)

– تيسير أبوعرجة ، دراسات في الصحافة والإعلام ، (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٠م) .

– حسن أبو طالب ، الوحدة اليمنية ، دراسات في التحول من التشطير إلى الوحدة، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ١٩٩٤م) .

– رجاء وحيد دويدى ، البحث العلمي : أساسياته النظرية وممارسته العلمية ، (دمشق : دار الفكر ، ط١، ٢٠٠٠م) .

– رعد حافظ سالم ،التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي ، دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة ، (عمان : دار وائل للنشر،ط١، ٢٠٠٠م).

– سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، (القاهرة : دار المعارف ، ط٢، د.ت) .

– سيف علي مقبل ، تاريخ الصحافة اليمنية ، الكتاب الثالث (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني، دط ، ١٩٩٣م).

– سمير خطاب ، التنشئة السياسية والقيم : مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية ، (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م)

– سميرمرقس ، المواطنة والتغيير، دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط١ ، يناير٢٠٠٦م) .

– صالح خليل أبو إصبع، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط٤، ٢٠٠٤م) .

– صلاح عبد اللطيف، الصحافة المتخصصة، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١،٢٠٠٤م)

– عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة : دراسة مقارنة ،(ليبيا : الجامعة المفتوحة ، دط ،١٩٩٧م) . -

– عبد الباري محمد داود، التنشئة السياسية للطفل، (القاهرة : دار الآفاق العربية، دط ،١٩٩٨م) .

– عبدالحليم سيف ،٤٠ سنة صحافة، (صنعاء : مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، دط، ٢٠٠٢م).

- عبد الحميد متولي ، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ، (الإسكندرية : منشأة معارف، دط ، ١٩٨٥م) .

- عبد الوهاب المؤيد، ثورة الصحافة اليمنية، دراسة تحليلية وثائقية ١٩٩٠-٢٠٠٠م، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ط١، ٢٠٠٠م).

- عبدالهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة : مكتبة نهضة الشروق ،دط، ١٩٨٥) .

- عبد المعطى محمد عساف ، مقدمة إلى علم السياسة ،(عمان : دار مجدلاوى للنشر والتوزيع ، ط٢ ١٩٨٧م) .

- عبد المنعم المشاط، التربية والسياسة، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط١، ١٩٩٢م).

- عزيزة عبدة ، الإعلام السياسي والرأي العام ، دراسة في ترتيب الأولويات ،(القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، دط ،٢٠٠٤م) .

- عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي النظرية والواقع، (القاهرة: دار المعارف، ط١، ١٩٩٤م).

- علي أحمد وادى ، علم نفس الشخصية والصحة النفسية ،(الحديدة: مطبعة الوحدة ،ط١، ٢٠٠٤م).

- علي خليفة الكواري ، ملاحظات أولية حول مفهوم الحزب الديمقراطي ، في : الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، علي خليفة الكواري(محررا) ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ٢٠٠٤م) .

- عمر الجاوي ، الصحافة النقابية في عدن (عدن : مطابع أكتوبر، دط ، ١٩٦٧م) .

- عواطف عبد الرحمن، بحوث في الصحافة المعاصرة، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، دط، دت)

- قحطان أحمد سليمان الحمداني ، الوجيز في العلوم السياسية ، (الحديدة : مطابع الصريمى ، ط١، ٢٠٠٣م).

- فاروق محمد أبو زيد، مقدمة في علم الصحافة ،(جامعة القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،دط ، ١٩٩٩م) .

- فاروق أبوزيد وليلى عبدالمجيد، فن التحرير الصحفي، (جامعة القاهرة :مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، دط ، ٢٠٠٠م) .

- فاطمة القليني و محمد شومان ، الاتصال الجماهيري : اتجاهات نظرية ومنهجية ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، دط ، ٢٠٠٤م) .

ـ كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسية ، (الكويت : وكالة المطبوعات ، دط ،١٩٨٤م) .

ـ ــــــــ، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م).

ـ ــــــــ (محرر). التعليم والتنشئة السياسية في مصر، (القاهرة: مركز البحوث السياسية، ط١، ١٩٩٤).

ـ مرسي سعد الدين ، الأحزاب السياسية : أصلها وتطورها ، (القاهرة : كتاب التعاون ، دط، ١٩٨١).

ـ محمد أحمد العشملي ، من أوهام الهزيمة إلى واقعية النصر : دولة الوحدة وتحديات المستقبل ، (صنعاء : مركز النهار للدراسات السياسية ، ط١، ١٩٩٨م) .

ـ محمد توهيل فايز عبدأسعيد ، في الاجتماع السياسي : الديمقراطية مالها وما عليها،(الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م).

ـ ــــــــ، علم الاجتماع السياسي، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م).

ـ محمد عبد الجبار سلام ، الإعلام اليمني والقضايا السياسية والاجتماعية (صنعاء : مؤسسة الكلمة ، دط ، ١٩٩٧م) .

ـ محمد عبد الرحمن المقرمي، التجمع اليمني للإصلاح : الرؤية والمسار ، دراسة في النشأة والتطور١٩٩٠م -١٩٩٨م ، (صنعاء : دار المجد للطباعة والنشر، دط، ١٩٩٨م)

ـ محمد فرج الزائدي، مذكرات في النظم السياسية ، (ليبيا : منشورات الجامعة المفتوحة ، ط٢، ١٩٩٧م) .

ـ محمد محمد حجاب الله عمارة ، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة : رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرين ،(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١، ٢٠٠٣م).

ـ محمود السيد أبوالنيل وآخرون ، علم النفس السياسي : موضوعاته ونماذج من دراساته" ، (دن ، دط ، دت) .

ـ مدحت محمد محمود أبو النصر ،الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية ،(دن، دط ، ٢٠٠٤م) .

ــ معتز سيد عبدالله وعبداللطيف محمد خليفة ، علم النفس الاجتماعي ، (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،دط ،٢٠٠١م) .
ــ معن خليل العمر ، التنشئة الاجتماعية ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م).
ــ نصر طه مصطفى ، التجمع اليمني للإصلاح : القضايا والمواقف والتحديات ، (دن ، ط١ ، ٢٠٠٠م)
ــ بدون ، دراسة موجزة في مادة النظم السياسية والقانون الدستوري " القانون الدستوري " ، (عمان : دار مجدلاوى للنشر والتوزيع دط ، دت) .
ب ــ كتب مترجمة إلى العربية
ــ جان مارى دانكان ، علم السياسة ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، ط١،١٩٩٢م) .
ــ سوزان كالفرت وبيتر كالفرت ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث : مقدمة ، ترجمة : عبد الله بن جمعان آل عيسي الغامدي ، (مطبوعات جامعة الملك سعود ،دط ،دت) .
ــ لارى الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : جابر سعيد عوض ،(القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط١، ١٩٩٦م) .
٣ ــ دوريات
ــ أحمد علي البشاري ، التعددية ــ الوحدة ــ الديمقراطية : وعلاقتها ببرامج الأحزاب ، أعدت هذه الورقة لندوة " الديمقراطية والوحدة والتعددية ، التي نظمها قسم الإعلام بكلية الآداب ــ جامعة صنعاء ، بالتعاون مع دائرة الفكر والثقافة والإعلام .في : مجلة الثوابت ، العدد التاسع، ابريل ــ يونيو ١٩٩٧م .
ــ إبراهيم أعراب ، التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي ، المستقبل العربي ، العدد٢١٩، مايو١٩٩٧م .
ــ جلال الشرعبى ، الإعلام الحزبي في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م ، شؤون العصر، المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية ،السنة السابعة، العدد الثانى عشر يوليو ــ سبتمبر٢٠٠٣م.
ــ ذاكر آل حبيل ، التسامح كنظام معرفي : الطبيعة ــ المعرفة ــ التراكم ، (بيروت :مجلة الكلمة ، (٥٤) السنة الرابعة عشرة ، شتاء٢٠٠٧م/١٤٢٧هـ .
ــ رشاد العليمي، الوحدة اليمنية في البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية ٢٧ ابريل١٩٩٣م ، في : مجلة الثوابت العدد الرابع (أكتوبر - ديسمبر١٩٩٤م) .

– فارس السقاف ، الوحدة اليمنية في البرامج السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية ٢٧ ابريل١٩٩٣م في : مجلة الثوابت العدد الرابع (أكتوبر – ديسمبر١٩٩٤م) .
– فيصل الحذيفي : حرية الصحافة في اليمن بعد الوحدة ، مجلة الثوابت ، العدد التاسع ، ابريل – يونيو١٩٩٧م .
– قاسم حجاج ، العولمة والتنشئة السياسية ، (القاهرة : مجلة السياسة العدد ١٥٩ ، يناير٢٠٠٥م).
– كمال المنوفي ،الأطفال والسياسة في مصر ، دراسة ميدانية ،(القاهرة : مجلة السياسة العدد ١١٤، أكتوبر١٩٩٩م).
– ــــــــــ، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت (القاهرة: مجلة السياسة الدولية العدد ٩١، يناير١٩٨٨م).
– ــــــــــ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي، (الكويت : مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة السادسة ١٩٧٩م).
– ــــــــــ، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، (القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، السنة الخامسة والستون، العدد٣٥٥ يناير ١٩٧٤م).
– محمد عبد الملك المتوكل، الانتخابات اليمنية: الممارسة والأبعاد، المستقبل العربي، العدد ٢١٩، مايو١٩٩٧م.
– محمد محسن الظاهري، التطور الديمقراطي في اليمن، الواقع الراهن وآفاق المستقبل، شؤون العصر، العدد العشرون، يوليو – أغسطس – سبتمبر ٢٠٠٥م.
– وهبة الزحيلي ، مفهوم المواطنة في المنظور الإسلامي ، مجلة التسامح ، (مسقط : مؤسسة عمان للصحافة ، العدد١٥ ، صيف ٢٠٠٦م) .

٤ ـ رسائل جامعية غير منشورة:

– آمال سعد المتولي، معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية في الفترة ١٩٤٤- ١٩٥٤م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٩٦م).
– أحمد محمد هادي دغار، الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية : دراسة سياسية في تأثير عوامل البيئة الداخلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة صنعاء : كلية التجارة والاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٤م).

– إيمان محمد حسن ، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة ،دراسة حالة حزب التجمع في مصر ١٩٧٦– ١٩٨٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣م).
– إيمان نور الدين محمود الشامي ، دور المدرسة في التنشئة السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٩٠م).
– ـــــــــــــــــــ ، دور التلفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠٠١م).
– خميس أحمد منصور،الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطى، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،٢٠٠٣م).
– تيسير محمد شحادة أبو عرام ،التنشئة السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،(صنعاء : جامعة العلوم التطبيقية والاجتماعية ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥م) .
– سامية عبد المجيد محمد الأغبري، تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة القاهرة : كلية الإعلام ،٢٠٠٥م).
– صلاح محي الدين، دور الصحافة السودانية في الحركة الوطنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٤م).
– عبدالحكيم عبد الله عمر مكارم، دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية علي طلاب الجامعات اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠٠٥م).
– عبد الخالق داحش السمدة ،التعددية الحزبية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية للفترة من (١٩٩٠م – ٢٠٠٤م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة أم درمان الإسلامية : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٤م) .
– عبدالرحمن محمد لطف النمر ، معالجة الصحافة اليمنية لقضايا الإرهاب ،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ، يوليو٢٠٠٣م) .
– عبد العزيز محمود شادي ، دور الأحزاب الدينية في النظام الإسرائيلي في الفترة مابين ١٩٦٩– ١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،١٩٩٢م)

ـ علي مهيوب محمد البريهي ، الحملات الإعلامية في الصحافة اليمنيــة للانتخابــات النيابيــة لعــام ١٩٩٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة بغداد : كلية الآداب قسم الإعلام،١٩٩٩م) .
ـ مجاهد صالح سعد الشعبي، الثقافة السياسية للناخب اليمني وأثرها على سلوكه الانتخــابي، رســالة ماجستير غير منشورة (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، يوليو٢٠٠٥م).
ـ محمد عبد الحميد محمد الغرباوي ، دور الصحافة المصرية اليومية في التنشئة السياسية للمراهقين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة عين شمس : معهد الدراسات العليا للطفولة ،١٩٨٩م) .
ـ محمد عبد الوهاب الفقيه ، دور التلفزيون اليمني في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية ، دراســة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، قــسم الإذاعــة والتلفزيــون ،١٩٩٧م).
ـ محمد علي القعاري ، دور الصحافة الرسمية في تعزيز الثقافة الصحية ، دراسة تطبيقية على عينــة من الصحف اليمنية للفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة أم درمــان : كلية الإعلام ،٢٠٠١م) .
ـ محمد محسن الظاهري ، المجتمع والدولة ، دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية الــسياسية والحزبيــة ـ الجمهورية اليمنية كنموذج تطبيقي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة القاهرة : كليــة الاقتــصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣م) .
٥ ـ رسائل منشورة:
ـ صباح مصطفى المصري ، النظام الحزبي في ضوء أحكام الشريعة الإســلامية ، رســالة ماجــستير منشورة ،(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،دط، ٢٠٠٥م) .
ـ محمود غالب سعيد البكاري ، الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن ، رسالة ماجــستير منشورة ،(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،ط١،٢٠٠٦م)
ـ عبد الله يحيى الزين ،اليمن ووسائله الإعلامية (١٨٧٢م ـ ١٩٧٤م) ، رسالة ماجستير منــشورة ، (القاهرة : مطابع الطوبجي ، ط١،١٩٨٥م) .
ـ محمد عبد الملك المتوكل ، الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها ، رسالة دكتوراه منشورة ،(القاهرة : مطابع الطوبجي ، ط١،١٩٨٣م) .
ـ محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية، دراسة في دور أخبار التلفزيون، رسالة دكتوراه منشورة، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ط١، ١٩٩٧م).

٦ ـ موسوعات ومعاجم:

ـ عبد الناصر حسين المودع ، دليل المصطلحات السياسية ،(صنعاء : مركز التنمية المدنية ، مؤسسة فريد ريش ايبرت، دط ، ٢٠٠٥م) .

ـ عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة الجزء الأول والثاني، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٣ ، ١٩٩٠م) .

ـ عبد الوهاب المؤيد، موسوعة الصحافة اليمنية، (نقابة الصحافيين اليمنيين، ط١، ٢٠٠٣م).

ـ محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، (جامعة الكويت: دار الوطن ١٩٩٣/١٩٩٤م).

الموسوعة اليمنية، المجلد الثالث (س – ق)، (صنعاء: مؤسسة العفيف، ط٢، ٢٠٠٣م)

ـ المعجم الوسيط ، ج١، (اسطنبول : المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ، ط٢، ١٩٧٢م).

ـ ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسية (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م) .

٧ ـ ندوات:

ـ فارس السقاف (محررا) : الديمقراطية والأحزاب السياسية في السيمن : الواقع .. والآفاق المستقبلية، ندوات المستقبل،(صنعاء : مركز دراسات المستقبل ،ديسمبر١٩٩٧م).

ـ على محمد الصراري ، الحزب الاشتراكي اليمني .. نبذه تاريخية ، ورقة مقدمة لندوة مستقبل الحزب الاشتراكي اليمني في ضوء مؤتمره الرابع والتي عقدها مركز دراسات المستقبل بتاريخ ٨ ديسمبر١٩٩٨م .

٨ـ مؤتمرات:

ـ إيمان جابر شومان ومحمد ياسر خواجة ، الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر : دراسة ميدانية في كمال المنوفي وحسنين توفيق (محرران) ،الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير ، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ،(جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، المجلد الثاني ١٩٩٤م) .

ـ عبد الغفار شكر ، المشكلات التنظيمية داخل الأحزاب السياسية في : الأحزاب السياسية في مصر ، الواقع ـ المستقبل ، أحمد المسلماني (محررا) ، أوراق ومداولات المؤتمر الرابع لجماعة تنمية الديمقراطية حول الأحزاب السياسية ، (القاهرة : جماعة تنمية الديمقراطية ، دط، مايو١٩٩٩م) .

ـ عفاف عبد الغفور حميد، أدب الحوار وضوابطه من خلال قصص القرآن، بحث مقدم إلـى مـؤتمر الحوار مع الآخر المنعقد في جامعة الشارقة كلية الشريعة والدراسات الإسـلامية، الاثنـين والثلاثـاء والأربعاء٢٨ – ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق١٦– ١٨ / ٧ ٢٠٠٧م.

٩ ـ سلسلة بحوث سياسية :

ـ أحمد جمال ظاهر ، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي : مع دراسة ميدانيـة لمنطقـة شمال الأردن ،مجلة العلوم الاجتماعية ، تصدر عن جامعة الكويت ، المجلـد رقـم (١٤) ، العـدد ٣ ، خريف ١٩٨٥.

ـ أمحمد مالكي ، الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها في المغرب : حزبـا الاسـتقلال والإتحـاد الاشتراكي نموذجا ، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربية ، ط١، ٢٠٠٤م).

ـ قضايا انتخابية معاصرة، القسطاس، سلسلة يصدرها برنامج الثقافـة القانونيـة بملتقـى المجتمـع المدني، ط١، ٢٠٠٢م.

١٠ – تقارير:

ـ راجح صـالح بـادي، الـصحافة الحزبيـة والأهليـة: التقريـر الإسـتراتيجي اليمنـي، ٢٠٠٣م، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية).

ـ ملف خاص بالصحافة في: كتاب الصحوة (٦)، التقرير السنوي، اليمن ٢٠٠٣م، (صـنعاء: أجـواء للخدمات الإعلامية).

ـ التقرير الإخباري اليومي الصادر عن دارة الإعلام والثقافة للأمانة العامة للتجمع اليمنـي للإصـلاح الثلاثاء ١٥يناير٢٠٠٨م .

١١ ـ صحف ومجلات:

ـ أحمد محمد الكبسي ، وتتواصل عملية الإصلاحات ، صحيفة الميثاق ، يناير٢٠٠٧م.

ـ أمة العليم السوسوة ، التاريخ القريب لنشأة وتطور الصحافة اليمنيـة ، مجلـة متابعـات إعلاميـة الصادرة عن وزارة الإعلام العدد(٣٠و٣١) ، سبتمبرـ أكتوبر ١٩٩٣م .

ـ حسن عبد الوارث: رئيس تحرير صحيفة الوحدة، دور الصحافة في تعزيز التحـولات الديمقراطيـة، ورقة عمل قدمها في الندوة التي عقدتها مؤسسة العفيف الثقافي بتاريخ ١١إبريل ٢٠٠٧م وتـم نـشر تعليق عليها في صحيفة الثورة الاثنين ١٦ابريل ٢٠٠٧م.

ـ حسين باسليم وطارش قحطان : مسيرة الصحافة في اليمن ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد ٦٧، ابريل ـ يونيه ١٩٩٢م .

ـ حسين العواضي ، مهام جديدة للصحافة اليمنية : الصحافة وحقوق الإنسان ، مجلة متابعات إعلامية الصادرة عن وزارة الإعلام اليمنية ، العدد السادس والستون يناير ـ مارس ٢٠٠١م .

ـ عبدالعزيز السقاف،الإعلام العربي الاستقلالية والتعددية المأزق المزدوج ،مجلة متابعات إعلامية ، العدد٤٩، يناير- مارس ١٩٩٦م.

ـ عبد العزيز الشعيبي ، ثقافة المواطنة : كيف يمكن تعزيزها ، صحيفة الميثاق ، العدد١٣٣٨ ، ١٢مارس٢٠٠٧م .

ـ صحيفة العاصمة ، العدد٢٤٩بتاريخ ٢٨مارس٢٠٠٧م ،

ـ صحيفة الميثاق، صادرة عن المؤتمر الشعبي العام، خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣م) الأعداد (٦٢٧ـ ١١٥٥).

ـ صحيفة الصحوة، صادرة عن التجمع اليمنى للإصلاح، خلال الفترة (١٩٩٧ـ ٢٠٠٣م) الأعداد(٥٥٨ـ ٩٠٤).

ـ صحيفة الثوري، صادرة عن الحزب الاشتراكي اليمنى، خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣م) الأعداد (١٤٥٥ـ ١٨٠٢).

ـ صحيفة الوحدوي، صادرة عن التنظيم الوحدوي الناصري، خلال الفترة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣م)، الأعداد: (٢٥٤ـ ٥٩٥).

ـ صحيفة الجماهير، صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي، خلال الفترة (١٩٩٧ـ ٢٠٠٣م) الأعداد (٢٢٢ـ ٥٢٨).

ـ صحيفة الجمهورية ، في ظل ماهو قائم: التنشئة السياسية .. عكاز الديمقراطية المهمل، العدد(١٣٤٦١) الثلاثاء٢٢أغسطس ٢٠٠٦م.

ـ صحيفة ٢٦ سبتمبر، الصادرة عن التوجيه المعنوي ، العدد (١٣١٧) بتاريخ ١٩ابريل٢٠٠٧م.

ـ صحيفة الصحوة العدد (١١٠٣) بتاريخ ٢٢نوفمبر ٢٠٠٧م .

ـ صحيفة الوسط ،العدد (١٢٩) الأربعاء ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢م، والعدد(١٧٣)بتاريخ٢١نوفمبر٢٠٠٧م ، والعدد (١٧٣) بتاريخ ٢١نوفمبر٢٠٠٧م .

١٢- سلاسل وإصدارات:

- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد١١٧ ،أيلول/سبتمبر١٩٨٧م) .

- السيد عليوة ومنى محمود ، المشاركة السياسية ، سلسلة موسوعة الشباب السياسية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،الجزء الرابع ،٢٠٠٠م) .

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- Fred Greenstein, Political Socialization, International Encyclopedia of the Social Science, 1986,vol,14.
- James Coleman and G Rosberg, (eds), Politcal Parties and National Intergration in Tropical Africa, (California :University of California press, 1994).
-Grace A. Jones,"The Political Structure,(London and Harlow: Longmans,1969).
- Herbert Hyman, Political Socialization: A study in the Psychology of Political Behavior, (New York :free press of Glencoe,1959).
- Kenneth P.Langton, Political Socialliaation , (London , Oxford University Press,1996).
- Michael Rush , Politics and sociology: An Introduction to Political Sociology(New York :Prentice Hall, 1992).

مواقع انترنت:

ـ سيدي أحمد بن أحمد سالم، الأحزاب السياسية اليمنية، www.aljzeerh.net
ـ سليم فرحان جيثوم / رئيس القسم السياسي في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة www.fcdrs.com
ـ عبد الغفار شكر، الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، الحوار المتمدن، www.rezgar.com
ـ المؤتمر نت www.almotamar.net
ـ مايو نيوز نت www.mayonews.net
ـ موقع التجمع اليمني للإصلاح www.islah-forums.net
ـ موقع اللجنة العليا للإنتخابات www.scer.org.ye
ـ هالة مصطفي، الأحزاب السياسية، موسوعة الشباب السياسية www.Ahram.org.eg
ـ وفاق حافظ الدوري، طبيعة الصحافة الحزبية، وتطورها، www.t1t.net